وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

LARBI TEBESSI – TEBESSAUNIVERSITY

الميدان: العلوم الانسانية والاجتماعية

الشعبة : العلوم الانسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مسار البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية المستقلة 1962-1964م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر (ل. م.د)

دفعة: 2021

إعداد الطلبة :

- **فارح روميساء**

اشراف الاستاذ:

بخوش جودي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عيساوي مهنا	استاذ محاضر – أ-	رئيساً
بخوش جودي	استاذ مساعد – أ-	مشرفا و مقررا
بن رابح سليمان	استاذ مساعد – أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

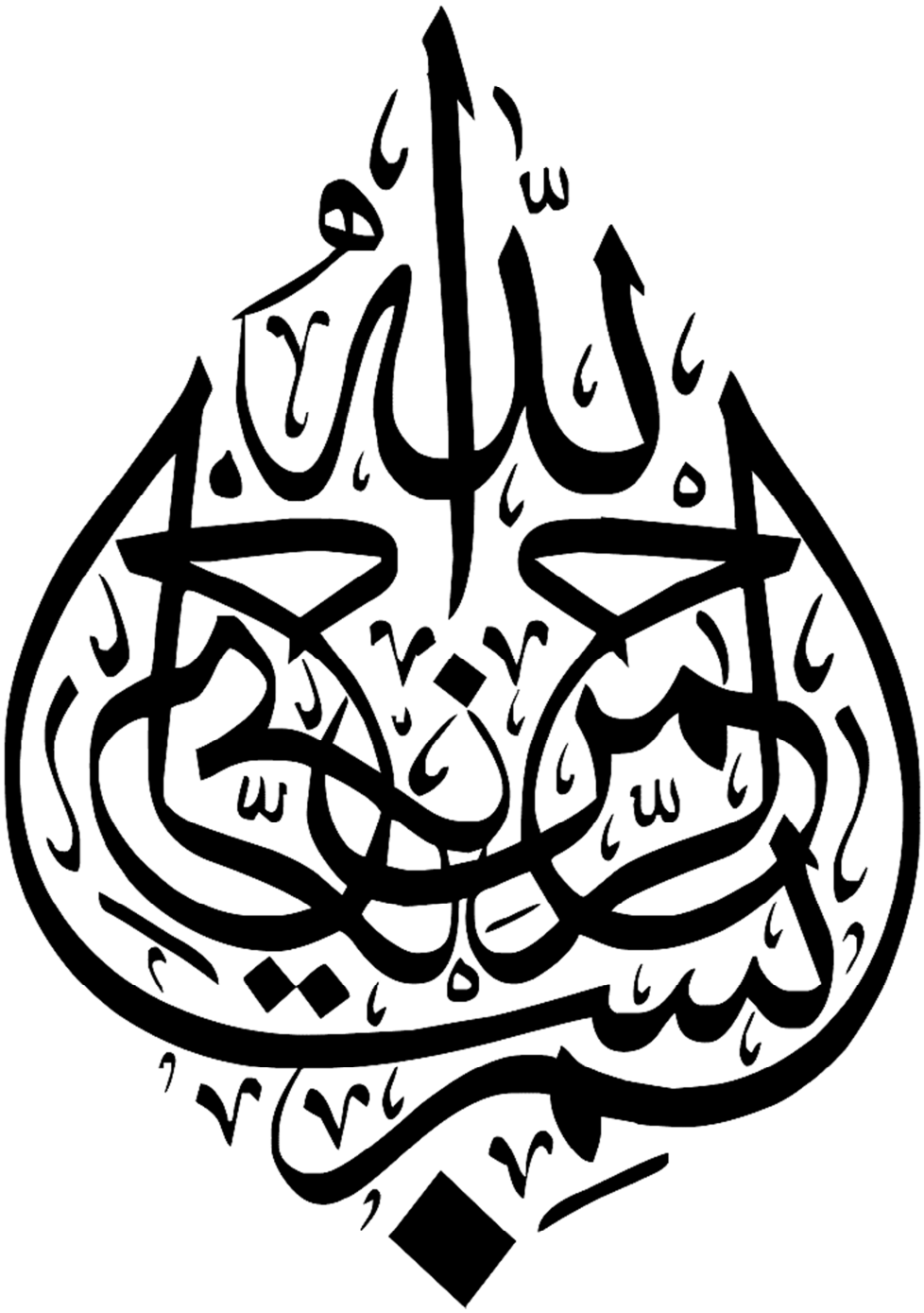

شكر و تقدير

أول من وجب اليه الامتنان هو الله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الذي تفضل بالإشراف على بحثي و تحملني و ساعدني طول مرحلة البحث ، و قدم لي يد العون و المساندة ولم يبخل علي بوقته و جهده المقتدر.

كما اشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأذكر منهم زميلي حسين جلاب الذي زودني بالكثير من المصادر

كما لا يفوتني أن اشكر كل من وقف بجاني طيل فترة في اتمام العمل

فارح روميساء

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لروح جدي المرحوم عبد الرحمان الذي تمنيت ان يكون موجود معي يوم تخرجي ، و إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي إلى صاحبت القلب الحنون أمي وإلى الذي كان سندا و علمني مكارم الاخلاق أبي

و إلى صديقاتي يسرى و بشرى الاتي كانتا عونا لي

فارح روميساء

فهرس المحتوى

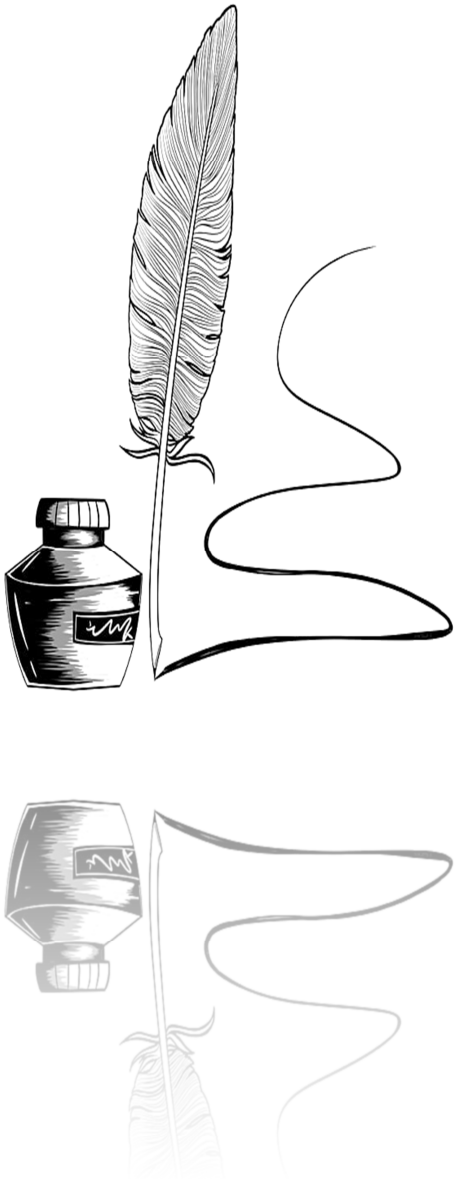

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
قائمة المختصرات	/
مقدمة	**01**
الفصل الأول : التطور السياسي والعسكري للثورة من 1960 إلى 1962.	
1. المبحث الأول: الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة.	**08**
• الحكومة المؤقتة	**08**
• هيئة الأركان العامة للجيش	**11**
• خلاف هيئة الأركان العامة للجيش و اللجنة الوزارية للحرب	**17**
• خلاف هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة	**19**
2. المبحث الثاني : مرحلة المفاوضات جوان 1960- مارس 1962 م.	**23**
• لقاء مولان 25 –29 جوان 1960	**23**
• لقاء لوسارن 20 فيفري 1961	**24**
• لقاء نيوشانايل 05 مارس 1961	**25**
• محدثات إيفيان الأولى 20 ماي 1961	**26**
• مفاوضات لي روس 11 فيفري 1962	**27**
• اتفاقية ايفيان الثانية 07- 18 مارس 1962	**28**
3. المبحث الثالث : الجزائر خلال الفترة الانتقالية مارس 1962 إلى جويلية 1962	**29**
• وقف إطلاق النار و تشكيل هيئة تنفذيه مؤقتة	**29**
• انعقاد مؤتمر طرابلس 27ماي – 06 جوان 1962	**31**
• اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962	**36**
• استفتاء 01 جويلية 1962	**37**

الفصل الثاني : بناء مِؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة	
1. المبحث الأول : أحمد بن بلة رئيس للجمهورية الجزائرية	**40**
• تعريف أحمد بن بلة	**40**
• تعين المكتب السياسي	**41**
• نهاية الصراع على السلطة	**46**
• اِنتخاب المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان)	**47**
2.المبحث الثاني : صياغة دستور 1963	**50**
• دستور 1963	**50**
• مضمون دستور 1963	**51**
• نقائص دستور 1963	**53**
3. المبحث الثالث : السياسة العامة لرئيس أحمد بن بلة 1962-1963	**54**
• الاوضاع السياسية	**54**
• الاوضاع اقتصادية والاجتماعية ...	**59**
الفصل الثالث : المبادئ التنظيمية للسياسة العامة للرئيس أحمد بن بلة .	
المبحث الأول : المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني 16- 21 أفريل 1964	**64**
• التحضير للمؤتمر	**64**
• جدول أعمال المؤتمر	**65**
• سير أشغال المؤتمر أهدافه	**66**
• البيان الختامي لمؤتمر الجزائر عام 1964	**69**
المبحث الثاني : ميثاق 1964	**70**
• مضمون ميثاق 1964	**70**

• موقف الطبقة السياسية من الميثاق ...	**71**
المبحث الثالث : الدوافع التي ادت إلى الانقلاب	**75**
• استحداث ميليشيات	**75**
• تعين الطاهر الزبيري رئيس هيئة الاركان و تمرد العقيد محمد شعباني.	**77**
• الخلاف بين بن بلة و هواري بومدين	**81**
خاتمة	**88**
ملاحق	**92**
قائمة المصادر و المراجع	**100**
ملخص	/

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

باللغة العربية :

- تر : ترجمة .
- ج : جزء .
- (ج . ت . و) : جبهة التحرير الوطني .
- (د . ت) : دون تاريخ .
- ص : صفحة .
- ط : طبعة .
- ع : عدد .
- موفم : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .

باللغة الفرنسية

C.O.M: Commandement opérationnel militaire

FFS :Front des forces socialistes

مقدمة

مقدمة

1. التعريف بموضوع البحث

قدم الشعب الجزائري تضحيات كبيرة وجهودا جبارة من أجل الظفر بالاستقلال واستعادة السيادة الوطنية، فوقف في وجه الاستعمار الفرنسي رغم الإمكانيات البسيطة، مستخدما أساليب ووسائل مختلفة من أجل تحقيق الغاية المرجوة، وجاهدوا بالنفس والنفيس فداء للأرض والدين والهوية، وكان شعارهم ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وسعوا جاهدين للوصول إلى مبتغاهم وتحرير الوطن من براثين الاستعمار الغاشم.

إن الثورة الجزائرية لم تكن لتولد من فراغ، أولتكون مجرد عمل عشوائي جاء من دون تخطيط مسبق، وإنما هي مرحلة توجت تلك الأفكار والمبادرات السابقة التي عاشها أصحاب الثورات السابقة، غير أن هناك من المهتمين والدارسين لتاريخ الثورة الجزائرية يعتبرونها مجرد انتفاضة شعبية تقتصر على العمل العسكري أكثر من العمل السياسي، لكن القيادة الثورية قد زاوجت بين العمال العسكري والسياسي فتمكنت من تحقيق الحرية والاستقلال..

وبعد انتهاء مرحلة الكفاح السياسي والمسلح استطاعت الجزائر تحقيق الهدف المرجو، وهو الاستقلال، وبعد ذلك جاءت مرحلة بناء المؤسسات السياسية للدولة الجزائرية في ظل ظروف محلية اتسمت بالازمات و الانشقاق داخل قادة الثورة التحريرية، حيث سعى كل طرف من القيادة الثورية للوصول الى الحكم، وتم اتبعاد شخصيات ثورية من الساحة السياسية.

2. أهمية الموضوع

عندما نالت الجزائر استقلالها توجب عليها النهوض بمؤسستها وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تعكس سيادتها الوطنية، وتوجب عليها أيضا إعادة بعث اقتصادها الوطني وبلورة مخططات التنمية المستعجلة بعد عقود طويلة من الدمار الذي لحق البلاد جراء السياسة الاستعمارية التي كانت قائمة، بالإضافة إلى ما خلفته سنين حرب التحرير الطويلة من دمار وخراب مسّ جل القطاعات الحيوية ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للشعب الجزائري

ولم يكن الأمر هينا على القيادة السياسية التي تولت قيادة البلاد بعد الاستقلال فكان عليها أن تواجه هذا الإرث الاستعماري الثقيل في ظل امكانيات تكاد تكون منعدمة مما زاد في حجم التحديات وولّد مجوعة من الصعوبات والخلافات داخل القيادة السياسية نفسها.

3. دوافع اختيار الموضوع

ومن هذا المنطلق كان اختياري لموضوع البحث الموسوم بـ: مسار البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية المستقلة 1962-1964.

أما عن سبب **اختياري للموضوع** فهناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية جعلتني أختار هذا الموضوع نلخصها كالتالي:

- **الأسباب الذاتية:** يعود سبب اِختياري لهذا الموضوع هو اهتمامي لتاريخ الثورة الجزائرية الذي لم يكن وليد مرحلة الماستر، بل كان اهتمامي منذ المراحل الأولى في الجامعة، بالإضافة الى هذا تلك التوجهات والإرشادات من الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي في مرحلة الماستر، هذه الإرشادات التحفيزات شجعتني ودفعتني على اختيار الموضوع والبحث فيه سعيا لاكتشاف ثناياه وأهم الأحداث التي ميزت مرحلة الدراسة التي اخترتها.
- **الأسباب الموضوعية:** من أبرز الأسباب التي جعلتني أختار البحث في هذا الموضوع رغم تشعبه هو نقص الدراسات حول تاريخ الجزائر بعد الاستقلال فأغلب الدراسات التاريخية تركز على المرحلة التاريخية السابقة لسنة 1962، كما يدرس فترة تاريخية مميزة في تكوين الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

4. إشكالية البحث

من هذا المنطلق كانت الإشكالية العامة للموضوع:

ماهي الاليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في إنشاء وبناء مؤسساتها عشية الاستقلال؟ وما طبيعة هذه المؤسسات القائمة؟

أما التساؤلات الفرعية التي تناولتها الفصول يمكن حصرها فيما يلي:

• إلى أي مدى أثر الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة الموقتة على مسار البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية المستقلة؟

• هل استطاع الرئيس أحمد بن بلة النهوض بالمؤسسات السياسية للدولة الجزائرية في ظل الفراغ الذي وجدت فيه الجزائر نفسها عشية الاستقلال؟

5. خطة البحث

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات اعتمدت خطة بحث شملت مقدمة وخاتمة اِحتوت على جملة من الاستنتاجات التي اِستنبطها من البحث بالإضافة إلى ثلاثة (03) فصول حاولت خلالها تغطية جل أبعاد الإشكالية التي طرحتها، نفصلها كالآتي:

الفصل الأول: والموسوم بـ : التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية من 1960 إلى 1962، وتم تقسيمه إلى ثلاثة (03) مباحث تطرقت في هذا الفصل للصراع الذي كان بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وما انجر عنه من مشاكل داخلية بين قيادات الثورة، ثم درست مرحلة التفاوض من جوان 1960 إلى مارس 1962، وما انجر عن هذه المفاوضات، وبعد ذلك تناولت الفترة الانتقالية التي تلت مفاوضات إفيان من مارس1962 إلى جويلية 1962.

الفصل الثاني: والموسوم بـ : ;بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة حيث احتوى على ثلاثة (03) مباحث أيضا، عالجت فيه شخصية أحمد بن بلة الذي أصبح أول رئيس للدولة الجزائرية، ثم ركزت على صياغة دستور 1963م، وما انجر عنه من خلافات في المجلس التأسيسي، كذاك فسرت السياسة العامة التي انتهجها الرئيس أحمد بن بلة من1962م، إلى 1963م.

الفصل الثالث: الموسوم بـ المبادئ التنظيمية للسياسة العامة للرئيس أحمد بن بلة وقسمته إلى ثلاث 03 مباحث أين تطرقت للحديث عن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني الذي انعقد من 16 إلى 21 أفريل 1964م ومجرياته وما انبثق منه من قرارات، ثم حاولت التطرق لما جاء في ميثاق1964م، المنبثق عن المؤتمر، بعد ذلك درست أهم الأسباب التي كانت وراء التعجيل بالإطاحة بأحمد بن بلة بعدما اشتدت خلافاته مع وزير الدفاع العقيد الهواري بومدين.

6. المنهج المتبع:

ولقد اعتمدت لمعالجة هذا الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة المنهجين الوصفي والسردي للأحداث وترتيبها وفق وقائعها من حيث الزمان والمكان، ثم اعتمدت على المنهج التحليلي في تحليل الأحداث والتعليق على وقائعها. ذلك أن طبيعة البحث فرضت ذلك. وكمحاولة للوصول إلى جوانب شاملة من البحث اعتمدت على مجموعة من المصادر

والمراجع من بينها:

– مذكرتان للعقيد الطاهر الزبيري الأولى تحت عنوان: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين (1929–1962)، والثانية بعنوان الطاهر الزبيري نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان، هذا الأخير الذي كان قائدا للأركان منذ بداية الاستقلال وأخر قائد الولاية التاريخية الأولى، فقد أفادتني مذكراته في البحث على أزمة 1962 بالإضافة إلى تنحية أحمد بن بلة.

– كتاب خيبة الانطلاق أوفتنة صيف 1962 وهو مترجم من طرف صادق عماري وأمل فلاح وقد راجعه مصطفى ماضي، ونشر فيه المؤلف كذلك مجموعة من وثائق الثورة التحريرية وهي باللغة الفرنسية، كمحضر 07 جوان 1962 والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى وثيقة المؤسسات المؤقتة لدولة الجزائرية ولقد أعانني هذا الكتاب كثيرا في الفصل الأول

– كما كانت لكتابات الشاذلي بن جديد نصيب في إثراء مذكرتي، فقد اعتمدت على مذكراته تحت عنوان مذكرات شاذلي بن جديد 1929–1979 وكما هو معلوم أن الشاذلي قد عايش الثورة وكان من المقربين من الهواري بومدين، بالإضافة إلى كتابات بن يوسف بن خدة: اتفاقية إفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، جذور أول نوفمبر 1954، شهادات ومواقف و1962 L'algérie à L'indépendance La Crise De وكتابات فرحات عباس تشريح حرب و L'indépendance Confisquée أيضا كتاب عبد الرحمان فارس المعنون بالحقيقة المرة مذكرات سياسي وغيرها من المصادر فقد افادوني في الفصل الثاني والثالث

أيضا اعتمدت على مراجع بالعربية لأساتذة وباحثين مختصين في تاريخ الثورة الجزائرية منها كتابين لصالح بلحاج الأول تحت عنوان أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956–1965) والثاني معنون بجذور السلطة في الجزائر، أيضا كتابين لعمار بحوش الأول تحت عنوان تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى 1962 أما الثاني بعنوان تاريخ الجزائر السياسي من 1962 إلى يومنا هذا، كذاك كتاب لزيبحة زيدان جبهة التحرير الوطني جذور الازمة FLN، كما استعملت كتابين لمحمد العربي الزبيري بعنوان تاريخ الجزائر المعاصر بالجزئيين الثاني والثالث، أما بالفرنسية اعتمدت على كتابات نجل محمد خيضر ' طارق خيضر ' المنشورة في كتاب l'affaire Khider Histoire d'un crime d'Etat impuni

وكتابات Ania François et J.P.Séréni تحت عنوان un Algérien nommé Boumediéne ، فالكتابين سردان حقائق تعود لفترة الازمات التي حدثت بعد الاستقلال وبالنسبة لدراسات الجامعية فقد عثرت على العديد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير أذكر منها :

عامر رخيلة مذكرة ماجستير بعوان التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962–1980 والتي زودتني كثير في المفصل الثالث، وأطروحة الباحث قواسمية عبد الكريم : الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962 –1978 وقد أضاءت عدة جوانب في مهمة في البحث .

7. الصعوبات

وبالنسبة لصعوبات البحث صعوبة التوفيق بين الدراسة خلال السداسي الثالثة والبحث على معلومات حول موضوع البحث، صعب لحد ما المأمورية عليا وتكمن الصعوبة في التوفيق بين الدراسة والتحضير الامتحانات من جهة والتفرغ للبحث وانجاز المذكرة من جهة اخرى بالإضافة الى جائحة COVID-19 وما تبعتها من إجراءات واحتياطات صحية حالت بيني وبين تنقلي خارج الولاية لظفر بمصادر وكتب اخرى تخدمني وتساعدني في إتمام هذا البحث واخراجه في شكل أفضل مما عليه الان .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت بتوفيق الله عز وجل من تجاوز هذه الصعوبات ووصلت البحث إلى النهاية دون تقصير إلا ما جاء سهوا أوخطا، واتمنى ان اكون موفقة في هذا العمل ولو لحد بسيط في إماطة اللثام على إجمالي المحاور التي أدرجتها في خطة البحث .

الفصل الأول :

التطور السياسي والعسكري للثورة

من 1960م إلى 1962م.

المبحث الأول: الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة

أولا : الحكومة المؤقتة

كانت فكرة تأسيس الحكومة المواقتة تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ 1955، أين ظهر المصطلح أول مرة في رسالة وجهها عبان رمضان[1] إلى محمد خيضر[2] بتاريخ 08 أكتوبر 1955 [3]، وهناك كتابات بترجح فكرت تأسيس حكومة مؤقته جزائرية لما حدث مع الزعماء الخامس وحادثه اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956 بهدف الرد على العدوان

---

[1] ولد عبان رمضان بتاريخ 10 جوان 1920 ببلدة عزوزة القريبة بمنطقة تيزي وزو، زاول دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية بقريته ثم التحق بثانوية إبن رشد بالبليدة،أين التقى عبان بالعديد من الطلبة من بينهم سعد دحلب وبن يوسف بن خدة وأصبحا مقربين منه، وبعد إنهاء الدراسة الثانوية إلتحق بالخدمة العسكرية سنة 1943 مُكرها، وفي حدود أفريل- ماي 1946 تم تسرحه وبدى العمل أمينا للبلدية المختلطة بشلغوم العيد، ثم انظم إلى المنظمة الخاصة وكان أحد المسؤولين في المنظمة ثم ألقى عليه القبض سنة 1950 بعد إكتشافها وحكم عليه ب 5 سنوات سجن، وبعد خروجه من السجن سنة 1955 إنظم إلى ج، ت، و، أين كان له دور فعال مؤتمر الصومام وإضراب 8 أيام، لكن سياسته لقت عداء بن بلة وبوصوف وكريم بلقاسم فتم إستدراجه إلى كمين نصب له بالمغرب وتم إغتياله في ديسمبر 1957م . انظر: خالفة معمري عبان : رمضان، ط2، تر :زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008 .

[2] ولد محمد خيضر يوم 13 ديسمبر 1912 في الجزائر العاصمة ينحدر من عائلة بسيطة أصيلة مدينة بسكرة، زاول دراسته بمسقط راسه إلا أنه إضطر إلى مغادرة مقاعد الدراسة لإعالة أهله، فعمل قابضا في حافلات النقل الحضري، وانخرط عام 1934 في صفوف حزب نجم إفريقيا ثم في 1936 في حزب الشعب الجزائري، إتهمته السلطات الاستعمارية بالتورط في حادثة السطو على بريد وهران إذ أُستعملت سيارته لنقل النقود من وهران إلى الجزائر العاصمة، بعد اندلاع الثورة ساهم في تزويد جيش التحرير بالأسلحة ثم أعتقل مع بن بلة ورفاقه يوم 22 اكتوبر 1956 بعد اختطاف الطائرة التي كانت ستقللهم من المغرب إلى تونس، لمم يطلق سراحه إلا بعد وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962، وكان مساندنا لبن بله سنة 1962 فشغل منصب كاتب عام لحزب جبهة التحرير الوطني، لكن بعد خلاف حول مهام الدولة قدم إستقالته، في 03 جانفي 1967 تم اغتياله في مدريد . انظر : Tarik Khider : l'affaire Khider Histoire d'un crime d'Etat impuni ,koukou Editions ,Alger ,2017

[3] Mabrouk belhocine : le courrier Alger –Le Caire 1954-1956,casbah Editions, Alger ,2000, p 95.

الفرنسي[1]، وخلال مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و30 أفريل 1958م اجتمع كل من حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني في مدينة طنجة المغربية، وضمن الإجتماع تم مناقشة قضية توحيد المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لكن لا يمكن إنشاء اتحاد مغاربي بدون مؤسسة قانونية جزائرية [2] فتم التطرق لتأسيس حكومة مؤقتة جزائرية [3] .

تم تفويض المجلس الوطني لثورة لجنة التنسيق والتنفيذ لإنشاء الحكومة الموقتة الجزائرية، فتقرر عقد اجتماع يوم 09 سبتمبر 1958، وتم الترتيب للإعلان عن أعضائها برئاسة فرحات عباس [4]، وفي 19 سبتمبر 1958 أُعلن عن تشكيلتها [5] كإثبات وجود دولة جزائرية ذات سيادة [6]

مرت الحكومة الموقتة الجزائرية ب03 مراحل :

المرحلة الأولى من 19 سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960 : برئاسة فرحات عباس [7]، اتسمت هذه المرحلة بالتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية ونشاطها الدبلوماسي حيث استطاعت إيصال صوت الشعب الجزائري في مختلف الدول [1]

---

[1] محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والابحاث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، ص 105

[2] محمد العايب : مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليله تقييمية، دار الحكمة، 2010، ص 137

[3] شويحات مريم : الصراع بين الحكومة الموقتة وقيادة هيئة الاركان 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، ع1، ص 233 .

[4] Mohammed harbi : les archives de la révolution Algérienne, les éditions jeune Afrique , paris , 1981, p 225 .

[5] فرحات عباس : تشريح حرب، تر : أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص 320

[6] سعد دحلب : المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2001، ص 82

[7] ولد فرحات عباس في 24اكتوبر 1899م وترعرع في بني عافر بالطاهر جيجل، وعاش في كنف أسرة ذات عدد كبير يصل إلى 12 فرداً، وتمتاز أسرته بالتماسك والمحافظة، التحق فرحات عباس في المدرسة الابتدائية في مسقط رأسه وإنتقل بعدها إلى المدرسة الثانوية في مدينة سكيكدة، وإلتحق في الفترة ما بين عام 1921 و1923 م بالخدمة العسكرية، وحصل على شهادة البكالوريوس في الصيدلة عام 1931م، وبعد عام قام بفتح صيدلية خاصة به في مدينة سطيف، قام بنشر مقالته

أما الحكومة الثانية أو المرحلة الثانية من جانفي 1960 إلى أوت 1961 : برئاسة فرحات عباس جاءت في خضم أجواء مضطربة ننتجه تفاقهم الخلافات بين أعضائها [2]من أبرزها عجز الحكومة في إجاد حلول لعملية إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خط موريس [3] وقد شهدت عدت أحداث منها تأسيس هيئة الأركان العامة وعرفت بداية المفاوضات مع فرنسا .[4]

أخيرا المرحلة الثالثة من أوت 1961 إلى جويلية 1962 : برئاسة بن يوسف بن خدة [5] التي ظهرت بعد الخلاف بين هيئة الأركان مع الحكومة الموقتة وفشل فرحات عباس في المفاوضات مع فرنسا.

الشهيرة "فرنسا هي أنا" في جريدة الوفاق الفرنسية، وكان ذلك في عام 1936م، بدا حياته السياسية منذ العشرينات في فدرالية المنتخبين ثم شكل الاتحاد الشعبي الجزائري عام 1938م . وفي سنة 1943 حرر "البيان " الذي وقع عليه شخصيات الحركة الوطنية للمطالبة ببرلمان جزائري لدولة جزائرية مرتبطة فدراليا بفرنسا وقدمه للحلفاء، ثم اسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعند اندلاع الثورة اصبح عضوا في المجلس الوطني لثورة عام 1956م تم رئيس للحكومة المؤقتة (1958-1961) عند الاستقلال تحالف مع بن بلة، توفي في 23 ديسمبر 1985م . انظر : علي تابلت : فرحات عباس رجل الدولة , ط2، منشورات ثالة،الجزائر، 2009، ص 13ص 4

[1] جريدة المجاهد ع 30 ص 03، ع 32 ص 09

[2] الشاذلي بن جديد : مذكرات شاذلي بن جديد1929 - 1979، ج1، دار القصبة، 2011، ص 123

[3] فتحي الذيب : عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهر، مصر، 1990، ص 401

[4] محمد عباس : نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية)، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 251

[5] ولد بن يوسف بن خدة بالبرواقية ولاية لمدية يوم 23 فيفري 1920 وهوإبن قاض بدا دراسته بالمدرسة القرآنية ثم الفرنسية، ثم التحق بثانوية إبن رشد وهناك تعرف على رواد الحركة الوطنية كالأمين دباغين وسعد دحلب وعبان رمضان وبعد نجاحه في البكالوريا التحق بكلية الطب والصيدلة، في عام 1942 انخرط في حزب الشعب الجزائري وبعدها بسنة مباشر القي عليه القبض بتهمة التحريض وبعد 8 اشهر تم اطلاق صراحه، في 1947 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب " حركة انتصار الحريات الديموقراطية " ثم عين أمينا عام بين 1951-1954، عند إدلاع الثورة القى عليه القبض ثم اطلق صراحه سنة 1955 فالتحق مباشرة بجبهة التحرير الوطني، كان وراء إنطلاق جريدة " المجاهد " وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، سنة 1961 عين على راس الحكومة الموقتة وانهى المفاوضات مع فرنسا وهوالذي أعلن وقف اطلاق النار توفى يوم 4 فيفري 2003 في بيته بالعاصمة . انظر : بن يوسف بن خدة :جذور أول نوفمبر 1954، ط2، تر : مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 601

فكرة تأسيس الحكومة الموقتة الجزائرية تدل على الصعيد الداخلي استعادة مظاهر السيادة الوطنية أما عل الصعيد الدولي تدل على تجاوز مرحلة الحركة الثورة وإضفاء الشرعية على جبهة التجرير الوطني.[1]

ثانيا :هيئة الأركان العامة للجيش

بموجب قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد عقدا اجتماع بالقاهرة 01 سبتمبر 1958 م [2] تم إلغاء لجنة العمليات العسكرية (C.O.M) بعد المشاكل التي ترتبت عنها خصوصا بالمنطقة الشرقية [3]، وفي نهاية سنة 1958م وبالتنسيق بين كريم بلقاسم[4] والرائد إدير تم الاتفاق على خطة تهدف إلى تكوين جيش عصري جيد التدريب يعتمد نمط الجيوش الكلاسيكية في المعارك [5]، وتكوين فيالق وكتائب يتم إسناد قيادتها إلى الفارين من الجيش الفرنسي لخبرتهم في المجال العسكري [6]، لكن هذه الخطة لقت اِعتراض من المجاهدين لعدم تقبلهم فكرة إسناد المهمة لضباط الفارين من الجيش الفرنسي، كما أن الخطةُ تناقض الاستراتيجية

---

[1] محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 251

[2] Mohammed harbi :op,cit,225

[3] الشاذلي بن جديد : المصدر السابق، ص، 122

[4] ولد كريم بلقاسم عام 1922 في عائلة من أعيان القرية في ذراع الميزان بتيزي وزو، واِنخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945، حيث قاد تمردا مسلحا في جبال القبائل حتى عام 1947وحكم عليه بالإعدام مرتين، وكان أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني وعضوا في قيادتها العليا حتى1962 (عين نائبا لرئيس ووزير للقوات المسلحة ثم للشون الخارجية ووزير للداخلية)، وكان بين الموقعين على اتفاقية افيان، وبعد الاستقلال ابعد من الساحة السياسية ولكنه عاد اليها عام 1965، لقى مصرعه مقتولا في أحد الفنادق في المانيا عام 1970 . انظر : محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر : نجيب عياد، موفم لنشر، 1994، ص 188.

[5] المصدر نفسه ص 127

[6] عبد الواحد بوجابر :الجانب العسكري لثورة الجزائرية الولاية الأولى المنطقة الخامسة الأوراس النمامشة، د.د.ن، د س ن، ص 193

الأولى لجيش التحرير الوطني الذي اِعتمد على حرب العصابات [1]، وهذا ما أدى إلى ظهور حالات تمرد وعصيان، ورغم ذلك تم تطبيق الخطة، ومن بين أهدافها :

- تجهيز مراكز خاصة بتدريب الإطارات والجنود على الحدود التونسية
- فتح السجون إلى جانب مراكز تكوين خاصة بالذين رفضوا التدريب
- تكوين محكمة عسكرية لكل من تشتم منه رائحة التمرد [2]

لكن الخطة لم تدم طويلا فقد لاحظ المجاهدون على الحدود الشرقية المستوى المعيشي الذي يتمتع به الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والظروف الجيدة التي يتمتعون بها من سيارات فخمة وحياة مستقرة [3]، حتى الشبان الذين التحقوا لم يتم تدربهم عسكريا بشكل جيد بل اوهموهم أنهم فد تفوقوا في تدربهم على تدريب جنود العدوان[4] .

في هذه الفترة كان شارل ديغول قد وصل إلى الحكم، وشرع في تنفيذ برنامجه الإصلاحي الذي ينحصر في الميدان الاجتماعية من أجل إفراغ الثورة من محتوها ومحاولة اِستقطاب الريف كونه مهد الثورة، كان ديغول مدرك أن الشعب هومن اِحتضن الثورة، ومن هنا كانت الدعوة إلى الإصلاحات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكمحاولة لفصل الشعب عن جيش التحرير[5]، لكن الشعب الجزائري رفض تلك الاصلاحات، فتوجب على ديغول تطبيق مخططه العسكري لقمع الثورة فبتعين الجنرال موريس كقائد عام لجيش الفرنسي بالجزائر وزوده

---

[1] الشاذلي بن جديد : المصدر السابق، ص 127

[2] محمد زروال : القيادات العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 217، ص 332

[3] محمد زروال : المرجع السابق ص 335

[4] المرجع نفسه، ص 338،

[5] علي كافي : مذكرات على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة لنشر، الجزائر، ص 119

بالأسلحة بهدف غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة للقضاء على الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني وخنق الثورة بالداخل [1]

تسبب هذا الاجراء في صعوبة إدخال الاسلحة لجيش الداخل [2]، وحتى المجاهدون في الحدود فكانوا يعانون في مراكز التدريب[3] بسبب المشاحنات اِنتشرت بينهم مشاعر التمرد والعصيان وكونهم مجاهدون قُداما قد تمكنوا من عبور خط موريس فكيف يُطلب منهم التدريب على يد ضباط فارين من الجيش الفرنسي[4]، ومثالا على ذلك تمرد حمى لولو [5] .

وعندما أحس المجاهدون بناقوس الخطر الذي يحيط بهم وبالثورة بصفة عامة ، اِضطروا إلى كتابة تقرير عن الوضعية التي يعايشونها وتم إرساله إلى لجنة القادة العسكرين [6].

وأمام الوضع الذي ألت إليه الحكومة الموقتة نتيجة تفاقم الخلاف بين أعضائها، قررت اللجنة القادة العسكرين عقد اِجتماع طارئ لبحث المسألة ، إلا أنه سرعان ما تضاربت وجهات النظر بين الأعضاء البارزين حول من يحق لهم المشاركة في هذا الاجتماع، فقام فريق في طلعته كريم بلقاسم بضرورة اِشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي أمثال ادير مولود ، بنما قال فريق أخر(بن طوبال[7] وبوصوف[1]) أنه لا جدوى من اِشراك هذه الفئة معبرين عن

---

[1] زهير احدادن : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن لنشر والتوزيع، الجزائر، ص23- ص 63.

[2] فتحي الذيب : المصدر السابق ص 401.

[3] محمد زروال : المرجع السابق ص 337.

[4] الشاذلي بن جديد : المصدر السابق، ص 134.

[5] الشاذلي بن جديد المصدر السابق، ص 135 .

[6] محمد زروال :مرجع سابق ص 338.

[7] ولد لخضر بن طوبال في 08 جانفي 1923 في بلدية ميلة ولاية قسنطينة، الاسم الحقيقي لبن طوبال هو سليمان المعروف المعروف بعد الله الاسم الثوري، زاول بن طوبال دراسته باللغة العربية بإحدى الكتاتيب، ثم التحق بالثانوية بقسنطينة، قبل 1950انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وحكم عليه بالإعدام غيابيا في 30 جوان 1951، كما شارك مع مجموعة 22 وعند اندلاع الثورة كان بجانب زيغود يوسف في المنطقة الثانية، توفي في 22 اوت 2010 . انظر : رابح

رفضهم القاطع للمقترح الذي تقدم به كريم، ليتم الاتفاق على مشاركة 10 عقداء[2]، وهم هواري بومدين [3]قائد الأركان في الغرب، محمدي السعيد [4]قائد الأركان في الشرق وقادت الولايات

لونيسي، مريم سيد علي مبارك :رجال لهم تاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 61 ومحمد حربي سنوات المخاض ص 131

[1] ولد يوم عبد الحفيظ بوصوف يوم 1926/08/17 بمدينة ميلة، زاول دراسته بالمدرسة الفرنسي ثم انتقل لقسنطينة لإكمال دراسته المتوسطة والثانوية، 1942 التحق بحزب الشعب الجزائري الى غاية 1947 لينخرط في صفوف المنظمة الخاصة، كان ضمن مجموعة 22 وعند اندلاع الثورة تقلد عدة مناصب كان له دور في الاتصالات والاستعلامات توفي في 31 ديسمبر 1980 . انظر: اسيا مقدم واخرون :عبد لحفيظ بوصوف ودوره في الثورة التحريرية (1926–1962) مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، 2015 .

[2] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر،2000، ص 40

[3] ولد هواري بومدين 23 اوت 1932 غرب مدينة قالمة واسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة، درس في المدرسة الفرنسية من 1938الى 1946 وعندما بلغ سن الرشد طلب للخدمة العسكرية الفرنسية لكنه لم سنة 1951 اتجه نحو مصر والتحق بجامع الازهر اين درس هناك ن وانخرط في حزب الشعب الجزائري عند اندلاع الثورة تولي بومدين قيادة الولاية الخامسة في سبتمبر 1957 تم اصبح قائد اركان الغرب، وفي 1960 اصبح قائد هيئة الاركان العامة للجيش ن وعند الاستقلال شغل منصب وزير للدفاع الوطني، ثم خطط للانقلاب على بن بلة ونجح في اعتقال احمد بن بلة يوم 19 جوان 1965 وتولى بن بلة راسة الجزائر .انظر : سعد بن بشير لعمامرة هواري بومدين الرئيس القائد 1932 –1978 ،ط1، قصر الكتاب، 1997.

[4] ولد محمدي السعيد في 27 ديسمبر 1912 بايت فراح قرب الاربعاء من اسرة فقيرة، التحق في بداية تعليمه بالكتاب ثم المدرسة الفرنسية حتى 1927، سنة 1933 طلب لتادية الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي فلبي الدعوة واغتنم الفرصة وتدرب على مختلف الاسلحة، اثناء اندلاع الحرب العلمية الثانية 1939 توجه الى فرنسا مع المجندين الجزائرين وبعد استسلام فرنسا للألمان عام 1940 تمكن من الفرار من الجيش الفرنسي والانضمام الى الالمان، القي عليه القبض من الحكومة الفرنسية ودخل السجن حكم عليه بالإعدام لكنه استفاد من العفو العام الذي اصدره ديغول سنة 1946،عند اندلاع الثورة كان محمدي السعيد من قادة المنطقة الثالثة فقد ساهم في تجنيد وتعين سكان المنطقة، ثم عين على راس المنطقة الثالثة خلفا لكريم بالقاسم ثم اصبح قائد للجنة العمليات العسكرية بالشرق، في سنة 1959 تم تعينه وزيرا في الحكومة الموقتة، بعد الاستقلال عين وزير للمجاهدين ومعطوبي الحرب، توفي في باريس يوم 5 ديسمبر 1994م . انظر : محمد عباس : ثوار عظماء، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 311

العقيد لطفي وسلمان دهيليس وسعيد يزوران والحاج لخضر بالإضافة الباءات 03 كريم بلقاسم بوصوف وبن طوبال [1]

تم عقد الاجتماع للإعادة الاعتبار لثورة بتدعيم المجلس الوطني لثورة حتى يكون ممثلا لكل الشرائح وإعادة النظر في تشكيل الحكومة[2]، وتم عقد الاجتماع بتونس الذي عرف باجتماع العقداء العشر، فقد إختلفت الآراء حول تاريخ إنعقاده فحسب محمد حربي فإن الاجتماع دام مدة 110 أيام [3]أما علي كافي ذكر أن الاجتماع تواصل لمدة 94 يوم[4] .

وبناء على أبحاث الباحث شبوب محمد ، تبين أن بداية هذا الاجتماع كان في تونس ونهايته في طرابلس وأن الجلسات دامت 124 يوم توقف لمدة 10 أيام، وعليه فإن الجلسات الفعلية كانت 114 ومن هنا فإن الاجتماع قد بدا في 11 أوت 1959 واِستمر إلى 16ديسمبر 1959.[5]

في بداية الاجتماع طلب العقيد لطفي بعدم السماح للوزراء العسكرين في هذه اللجنة (كريم بلقاسم – عبد لحفيظ بوصوف – لخضر بن طوبال) الحضور كونهم أطراف النزاع القائم في الحكومة المؤقتة[6]، وأثناء الاجتماع نشب خلاف حاد بين بن طوبال وكريم بلقاسم فوقف كل من بومدين وكافي وبوصوف ضد كريم الذي وقف بجانبه محمدي السعيد والحاج لخضر وسليمان

---

[1] مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر في الجزائر، منشورات المركز الوطني لدراسات والابحاث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، ص 156.

[2] مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص 157.

[3] محمد حربي : جبهة التحرير الوطني بين الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية ودار الكلمة لنشر، لبنان، 1983، ص 181.

[4] علي كافي : المصدر السابق، ص 254.

[5] شيبوب محمد : اجتماع العقداء العشر 11اوت الى 16 ديسمبر 1959،ظروف واسبابه وانعكاساته على الثورة، مذكرة لنيل شهادة المجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010، ص 46.

[6] عمار بحوش :التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997،ص 493

دهليس والسعيد يازوران [1]،مما جعل كريم بلقاسم يقوم بتدبير محاولة إختطاف للعقداء الثلاث بومدين وعلي كافي ولطفي كون الاجتماع كان يسير لصالح منافسيه إلا أن يزيد بن يازار وهو أحد ضباط الولاية الثانية الاوفياء لبن طوبال كشف خطة عملية الاختطاف وأبلغ بن طوبال وأُحبطت العملية وتواصل الاجتماع [2].

تم تعين مجلس وطني جديد بعد إستبعاد كل من لمين دبغين وتوفيق المدني ومحمود الشريف ومحمد لبجاوي وصالح الونشي وعبد المالك تمام وكل واحد من هؤلاء تمت إزاحته لسبب معين [3]، أيضا تم إعادة النظر في تشكيل الحكومة الموقتة ومناقشة الوضع العسكري من أجل تنظيم الجيش[4]

ثم إجتمع المجلس الوطني لثورة الجزائرية الجديد في طرابلس ما بين 01 ديسمبر 1959 الى 18جانفي 1960 حسب ما ذكره رابح لونيسي [5]أما محمد حربي ذكر أن الاجتماع انعقد بتاريخ 16ديسمبر _18 جانفي 1960 [6]، وفي هذا الاجتماع تم في التطرق لعدة قضايا خاصة المتعلقة بالحكومة الموقتة ونشاطها، أيضا مناقشة الوضعية العسكرية وإيجاد حل نهائي للأزمة وتسوية المشكلتين المتعلقتين بتعين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش [7]،وبعد نقاش دام 33 يوم، خرج المجلس بتشكيلة الحكومة الموقتة برئاسة فرحات عباس [8]

---

[1] رابح لونيسي : المرجع السابق، ص ص، 41-42

[2] مصطفى هشماوي : المصدر السابق، ص 178

[3] ميلودي سهام : علاقة الحكومة الموقتة بقيادات الجيش سبتمبر 1958 – مارس 1962، مذكرة نيل مجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2011، ص 34.

[4] عبد الله مقلاتي : محمود الشريف قائد الولاية الاولى ووزير التسليح ابان الثورة الجزائرية، الدار لطباعة والنشر، الجزائر، ص141 .

[5] رابح لونيسي : المرجع السابق ص 43

[6] محمد حربي : جبهة التحرير .... المصدر السابق، ص 207

[7] صالح بلحاج : أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965) ، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 45 .

[8] جريدة المجاهد : العدد 60، ص 113.

وبدل أن يكون مجلسان للأركان الحربية للشرق وللغرب تم إنشاء مجلس عام للأركان تحت قيادة هوراي بومدين كقائد للأركان العامة وتعين نائبين هما الرائد سليمان(أحمد قايد) والرائد على منجلي[1]وتم إلغاء وزارت الحربية والقوات المسلحة وتعوضها باللجنة الوزارية للحرب .

وتم إنشاء هيئة الأركان العامة يوم 18 جانفي 1960، وباشرت في أداء مهامها يوم 23 فيفري 1960 بقيادة هواري بومدين ، كونه يملك جانب كبير من الحنكة والخبرة في تسير الجبهة الغربية وتنظمها [2]، وطبعا هيئة الأركان العامة للجيش تكون تحت مراقبة وتوجيه اللجنة الوزارية للحرب التي تتكون من الباءات 03 والتي بدورها خاضعة للحكومة الموقتة [3]، وقد اِقترحت اللجنة الوزارية تعين الهواري بومدين رئيس قيادة الأركان العامة لاعتقادهم أنه منغلق عن نفسه ولن يخرج عن طاعتهم وسيكون مجرد منفذ لقرارتهم[4]، لكن نفوذ العسكرين قد زاد بعد تعين هوراي بومدين حيث أقدم هذا الاخير إلى تقوية جيش الحدود وإرساء النظام ووضع استراتيجية عسكرية موجهة ضد خطى شال وموريس كما أصلحت هيئة الأركان الأوضاع المضطربة في القاعدة الغربية وتحسين ظروف القاعدة الشرقية[5].

ثالثا: خلاف هيئة الأركان العامة للجيش واللجنة الوزارية للحرب

في وقت مبكر سعى العقيد هواري بومدين من أجل السلطة، فبمجرد تعين وتنصيب هيئة الأركان أعاد تنظيم الجيش وتسريح المعتقلين على إثر تمرد لعموري، واِستبعد الضباط

---

[1] سعد حلب : المصدر السابق ص 113.

[2] إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 –1962، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 95.

[3] علي كافي : المصدر السابق، ص 259.

[4] محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العربي، 1999،ص 142 .

.

[5] سالمي مختار : إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 175

الفارين من الجيش الفرنسي عن وحدات القتال وتحسين أوضاع الجيش، أي أن العقيد بومدين كسب ولاء الجيش [1]، وكانت له تطلعات من أجل فرض سلطته على جيش الولايات.

فهيئة الأركان العامة بصفتها قيادة لجيش التحرير، ترى أن الولايات الداخلية تابعة لسلطتها وعلى اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الاساس، أما اللجنة الوزارية ترى أن سلطة هيئة الأركان تقتصر على جيش الحدود فقط ولا تستطيع فرض سلطتها على الولايات الداخلية كونها مستقرة بالخارج[2]، ومن هنا دخلا الطرفين (هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب) في تنافس لإخضاع الولايات لسلطتهم، من جبهة الهيئة تريد تعزيز سلطتها في الداخل، من أجل تجنب اي رفض أو معارضة من الولايات حين تريد الدخول، ومن جبهة أخرى اللجنة الوزارية ترى أنه من الضروري الاحتفاظ بالسلطة على الولايات بعدما فقدت سلطتها على الحدود[3]، فهذا التنافس على السلطة طمس روح أول نوفمبر .[4]

أصبحت قياده الأركان قوية ومنافسة للجنة الوزارية للحرب، التي وجدت نفسها غير قادرة على أداء مهامها، فلجأت الى استصدار قرار من الحكومة المؤقتة وإعطاء الأوامر لجيش الحدود بالدخول إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961 م، وقد يترتب عن هذا القرار عدم قبول قاده الولايات بالداخل أيضا إذا افترضنا أن قادة الأركان قد قبلوا بالدخول إلى الجزائر فإن اِحتمال اِجتياز خط موريس أمر صعب أي أن الدخول إلى الجزائر غير أمن[5]، فقد أصبحت هيئة الأركان العامة قيادة عسكرية عليا بصلاحيات وزارة الدفاع وتجاوزت سيطرة الباءات الثلاث ومخالفة الحكومة الموقتة [6]

---

[1] محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ...المرجع السابق، ص 142

[2] صالح بلحاج :جذور السلطة في الجزائر الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، دار بن مرابط، 2014 ص 78

[3] سهام مبلودي : المرجع السابق ص 46

[4] على كافي : المصدر السابق، ص 260

[5] عمار بحوش : تاريخ الجزائر السياسي من البداية ... المرجع السابق ص 499

[6] صالح بلحاج : جذور السلطة ... المرجع السابق ص 78- ص 77

رابعا : خلاف هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

منذ تشكيل الحكومة المؤقتة والانتقادات والخلافات لا تفارقها سواء كان الخلاف بين أعضائها السياسيين والعسكريين أو مع قاده الداخل، فبعد تشكيل هيئة الأركان العامة زيدان نفوذ العسكريين أكثر بقيادة هواري بومدين فقد بدأ صدام بعد انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة شهر ديسمبر 1959م إلى شهر جانفي 1960 [1]، حين رفضت الحكومة المؤقتة تزويد هيئة الأركان بالإطارات وإدراج الطلبة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني واِهتمت الحكومة المؤقتة بالعمل الدبلوماسي بدلا من بذل المزيد من الكفاح المسلح [2]، كذلك مسألة دخول جيش الحدود إلى الجزائر وفق ما جاء من تعليمات مجلس الوطني للثورة وهو أمر ليس بالسهل ويتطلب دراسة مكثفه[3]، نقطه خلاف أخرى ظهرت مع بداية المفاوضات في مولان (جوان 1960) لغايه إيفيان الثانية (جوان 1962) فقد اِعترضت هيئة الأركان على الأسلوب الحكومي، كما شككت في الأشخاص المختارين لتفاوض، فالهيئة كانت حريصة على اِنتهاء الحرب لكن مع عدم الموافقة على التنازلات فقد كان بومدين من المعارضين لإتفاقية إيفيان بسبب وجود ملحق سري للاتفاقية في طياتها وجود قاعدة عسكرية بالغرب في مدينة بني ونيف أجرى بها الجيش الفرنسي تجارب على الأسلحة الكيمياوية إلى غاية السبعينات وكانت آنذاك قيادة الأركان قد وجهت رسالة شديده اللهجة إلى الحكومة المؤقتة[4]، أيضا في منتصف سنة 1961 أصبحت قياده الأركان تسيطر على وضع جيش الحدود في تونس والمغرب، حيث قامت بالتجنيد الطلبة والاطباء وطلبت من الجميع مساندة الثورة غير أن الوضع تغير يوم 21 جوان 1961، حيث تمكن جيش التحرير من إسقاط طائرة فرنسية في الاراضي التونسية تم

---

[1] سالمي مختار : المرجع السابق ص 177

[2] المرجع نفسه ص 177

[3] عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي من البداية ..... المرجع السابق، ص499

[4] زيبحة زيدان : جبهة التحرير الوطني جذور الازمة FLN، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009،ص 133

أسر الطيار فرنسيا الذي قفز من المظلة على في التراب التونسي[1]، إزداد الوضع تأزم حيث طلبت الحكومة بورقيبة من هيئة الأركان تسليم الطيار غير أنها رفضت كون الطائرة كانت في حالة تجسس[2] وخرقت الأجواء الخاصة بجيش التحرير الوطني ومن هنا بدأت الحكومة التونسية بالضغط على جيش التحرير أين قامت بتوقيف حركة الجيش[3] على التراب التونسي وحجز الأسلحة والتموين الاتي من الدول الصديقة حتى أنها أقدمت على قطع الماء والكهرباء على المراكز الحدودية للجيش[4]، وبضغط من الحكومة التونسية طلب فرحات عباس من هيئة الأركان العامة بتسليم الطيار للسلطات التونسية، ووجهت الحكومة المؤقتة إنذار للهيئة لتحاشي الصدام مع حكومة بورقيبة كون هذه الأخيرة هددت بالتدخل العسكري[5]

في حال رفض تسليم الطيار، هنا تدخل فرحات عباس شخصيا وإنتقل إلى مقر الجيش إلا أن الهيئة إستمرت على رفضها ثم ادعت أنه قد مات، عندئذ طلبت الحكومة التونسية بتسليم الجثة رغم ذلك بقي هواري بومدين متمسكا في رفضه، لكن عندما تلقت الحكومة المؤقتة إنذار شديد اللهجة من السلطات التونسية مفادها أن القوات التونسية تتدخل في حال عدم تسليم الرهينة هنا قرر بومدين تسلمه. [6]

كان هذا الخلاف القطرة التي أفاضت الكأس أمام تفاقم الخلاف بين المؤسستين أقدمت هيئة الأركان (هوراي بومدين ومساعديه) في 15 جويلية 1961 إلى الاستقالة والهدف من هذه الحركة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس أمام الامر الواقع وذلك بترك

---

[1] عمار بوحوش :تاريخ الجزائر السياسي من البداية ... المرجع السابق ص 499

[2] صالح بلحاج :ازمات جبهة تحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965 المرجع السابق ، ص 63

[3] على كافي: المصدر السابق، ص 260

[4] عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الدار العثمانية، ص 115

[5] عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي من البداية ... المرجع السابق ص500

[6] صالح بلحاح : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 492، 491

الجيش بدون أي قيادة [1]، بعد اِستقالة كل من بومدين وعلي من نجلي والقايد أحمد غادروا إلى المانيا، إلا أن الهيئة قد اِستخلفت هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية والغربية لغلق الباب أمام التمرد[2]، وفي نفس الوقت طلبت هيئة الأركان جيش الحدود بالمحافظة على وحدتهم في مده غيابهم والكل يعلم أن ذاك ليس سوى مناوره وليست اِستقالة فعليه[3] .

بعد مرور أيام من اِستقالة هيئة الأركان العام للجيش أعرب جيش الحدود الغربية مساندته لهيئة الأركان (هواري بومدين ومساعديه) في الرسالة المؤرخة بتاريخ 28 جويلية 1961 موجهة إلى الحكومة المؤقتة ، كما اجتمع أعضاء القيادة العامة للولاية الخامسة يوم 26 سبتمبر 1961 من أجل ابداء رايهم حول الوضعية الاستثنائية التي أصبح عليها جيش الحدود وقدمت توصيات تطلب بالعودة الفورية للهيئة ودعت إلى عقدِ اجتماع موسع للمجلس الوطني للثورة ووجهت نسخه منها إلى هيئة الأركان ونسخه إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس [4] .

ولفظ هذا النزاع تم اِنعقاد المجلس الوطني للثورة في09 أوت 1961 أي بعد أقل من شهر من الاستقالة[5]، وانتهى الاجتماع في 27 أوت بتعيين بن يوسف بن خده على راس الحكومة المؤقتة[6]، الذي اِقترح خلال الاجتماع إنشاء هيئة عليا تتكون من أعضاء [7] ينتموا لجبهة

---

[1] إبراهيم لونيسي : المرجع السابق، ص 97

[2] مصطفى هشماوي : المصدر السابق، ص 189

[3] عبد الحميد براهيمي : في أصل الازمة الجزائرية 1958–1999، مركز دراسات الوحدة، لبنان، ص 54

[4] سالمي مختار : المرجع السابق ص 180،181

[5] مصطفى هشماوي : المصدر السابق ص 191

[6] المصدر نفسه، ص 193

[7] عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي من البداية .... المرجع السابق ص 508

التحرير الوطني لتحل محل الحكومة المؤقتة، أما أعضاء الحكومة فيقتصر عليهم فقط الدور الدبلوماسي فقط وهذا من أجل اِضعاف الباءات الثلاث وازاله فرحات عباس من القيادة [1]

كانت هيئة الأركان تريد توحيد الجيش بالخارج (جيش الحدود) مع وضع الولايات الداخلية تحت سلطتها، لذا راقها هذا الاقتراح وساندت بن خدة ظنا منهم أن بن خدة سيكون سندا للهيئة، لكن هذا الاخير أراد تكسير وحدة ضباط هيئة الأركان (الضباط الذين اعينهم بومدين) وعين قيادة جديدة على راسها موسى بن أحمد وامرت الحكومة المؤقتة يوم 27 سبتمبر 1961 من الولايات أن توقف كل الاتصالات مع هيئة الأركان [2] .

ومنذ تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود، وفي سبتمبر 1961 ذهب بن خدة إلى بلده غار الدماء واِقترح إعادة تنظيم الجيش بتفكيك هيئة الأركان إلى واحده بالشرق وواحده بالغرب، لكن الضباط الذين إستخلفهم بومدين رفضوا ذلك [3]، في ظل هذه التدخلات خاصة بعد قرار تعين موسى بن أحمد قائد لهيئة الأركان، قرر هواري بومدين ورفاقه العودة واستئناف نشاطهم في أوائل نوفمبر 1961 وهم أقوى من ذي قبل ، وقد عبروا عن استنكارهم من بن خده واعتبروه أنه خذلهم [4].

---

[1] عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي من البداية .... المرجع السابق ص 508

[2] مصطفى هشماوي : المصدر السابق ص 194

[3] بن يوسف بن خدة :شهادات ومواقف، ط1، شركة دار الامة، الجزائر، 2008، ص 262

[4] مصطفى هشماوي : المصدر السابق ص 194

المبحث الثاني مرحلة المفاوضات جوان 1960- مارس 1962 م

عند تولي ديغول الحكم في فرنسا سنة 1958م قام بتطبيق عده سياسات من أجل القضاء على الثورة، إلا أنه فشل فلجئ إلى للوصول إلى صيغة مقبولة لتفاوض مع جبهة التحرير الوطني [1]، عندئذ دخلت الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضات مباشرة وبمختلف صيغها من الى العلنية [2]

أولا : لقاء مولان 25 –29 جوان 1960

في يوم 14 جوان 1960م ألقى الرئيس ديغول خطابا هما أعلن فيه استعداد فرنسا لإستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع فرنسا[3]، و20 جوان 1960 قبلت الحكومة المؤقتة إجراء مفوضات وأرسلت وفد مفاوض إلى مدينة مولان Melun بفرنسا، وصل الوفد في 25 جوان 1960م المتكون من بومنجل وبن يحي [4] لكنهم لم يعاملوا كوفد مفوض من طرف الحكومة الفرنسية بل تعاموا معهم كونهم متمردين وعزلهم في مولان من بداية وصولهم الى انتهاء لقاء وتم منعم من الزيارات وللقاءات الصحفية [5] .

---

[1] محمد بلبل : المفاوضات الجزائرية الفرنسية عام 1960الي 1962 على ضوء وثائق ارشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، م9، ع1، مارس 2018، ص، 226

[2] شارل ديغول: مذكرات الامل، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1971، ص 100

[3] الجندي خليفة :حوار حول الثورة، ج2، موفم لنشر، الجزائر، 2012، ص 314

[4] سعد دحلب، المصدر السابق ص 117

[5] بن يوسف بن خدة : اتفاقية افيان، تر لحسن زغدان، مر عبد الحكيم الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 19

بدأ القاء من 25 إلى 29 جوان 1960، بين المفاوضين الجزائريين بومجل وبن يحي والمفاوضين الفرنسي [1]روجي موريس والجنرال ميردي كاسين[2]، إلا أنها باءت بالفشل لأن الوفد لم يعامل كوفد مفاوض [3] .

ثانيا : لقاء لوسارن 20 فيفري 1961

تم هذا اللقاء بمدينة لوسارن بسويسرا في 20 فيفري 1961 ومثل الحكومة المؤقتة أحمد بومنجل والطيب بالحروف ومثل فرنسا جورج بومبيدو Georges Pompidou وهوبير لويس Hopper louis[4]، حيث أقام المفاوضين الجزائريين في فندق منفصل على فندق الذي يقيم به الفرنسيين وتم إلقاء في فندق أما اللقاء فتم في فندق ثالث[5]،

تم ترتيب لقاء لوسان بواسطة أوليفي لونغ الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر، كان الوفد الجزائري متمسك مبداه وبما تقره الحكومة الموقتة الجزائرية [6]، أما الوفد الفرنسي كان هدفه الوصول إلى هدنة من أجل إيقاف إطلاق النار والاحتفاظ بالمرسى لكبير والصحراء تحت سيادة فرنسا[7] .

---

[1] عمار بوحش : المرجع السابق ص 522

[2] شال ديغول : المدرع السابق 100

[3] عمار بوحش : المرجع السابق ص 522

[4] زغدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور تورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومة، الجزائر، 2009،ص264

[5] Olivier long: le dossier secret des Accords d'Evian une mission Suisse pour la paix en Algeria, office des publications universities .ben aknoun, Alger p 32

[6] بن يوسف بن خدة :اتفاقية افيان ....المصدر سابق ص 20

[7] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف .....المصدر السابق ص 140

بعد مرور ساعات من التفاوض تبين أن هناك فرق كبير بين الموقفين فتوقفت المحادثات إلا أنها لم تفشل كونها مكنت الطرفين من معرفه مواقف بعضهم فكان اللقاء بمثابه تبادل الآراء والافكار للتوصل إلى حل [1] .

ثالثا : لقاء نيوشانايل 05 مارس 1961

بتاريخ 05 مارس 1961 تم عقد اِجتماع سري ثاني بنفسه طريقه اِجتماع لوسان أين إجتمع نفس المؤتمرين السابقين [2] ، في هذا اللقاء صرح بومبيدو بأن العلاقة مع جبهة التحرير الوطني أصبحت تحظى بمقام أعلى قائلا : "**نتفاوض بصورة خاصة معكم ولكن من ناحية أخرى سيكون للحكومة محادثات مع أخرين**"[3]، وأثار من جديد فكره الهدنة التي ستتبعها بدا بإطلاق سراح الخمس، إلا أن المفاوضين الفرنسي رفضوا أي مناقشه حول الصحراء مع قبول التطرق إلى نقاط تخص رؤوس الاموال والاستثمار واقترح الصيغة التالية " إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير "[4]

أتفق الطرفين بدء المفاوضات الرسمية في إيفيان يوم 07 أفريل 1961 كما صرح لويس جوكس يوم 30 مارس 1961 عن نية بلاده في التفاوض لكن العملية تكون مع الحركة المصالية ، فكان رد الحكومة المؤقتة رفض لقاء إيفيان الذي كان محدد تاريخ اِنعقاده في 07 أفريل كما كانت محاولة اِنقلاب عمداء الجيش الفرنسي على ديغول بالجزائر

---

[1] عبد الله قلاتي : التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 444، 443 .

[2] Olivier long ,op , cit .p 35.

[3] Reda Malik : l'Algére a evain negociation secrets, edition le suil, paris, 1998 p 98 .

[4] بن يوسف بن خدة : اتفاقية افيان .... المصدر السابق ص 22

يوم 22 أفريل أثر على مسار المفاوضات، فقد كان هدفهم إرغام فرنسا للحفاظ على الجزائر فرنسية لكن الواقع حدث العكس وعجل بها[1]

رابعا : محدثات إيفيان الأولى 20 ماي 1961

بعد تدهور الوضع الاقتصادي بفرنسا وتفاقم المشاكل الداخلية والخارجية اِضطر الجنرال ديغول إلى الرضوخ لمطالب الثورة الجزائرية، وقبل التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية أين أعلن عن اِستعداده لي مباشرة التفاوض بمدينة ايفيان السويسرية[2]، فبدأت المفاوضات في 20 ماي 1961 وكان الوفد كريم بلقاسم رئيسا والطيب بالحروف، محمد يحيى ، سعد دحلب ، أحمد فرنسيس ، أحمد بومنجل ، أحمد قايد ، علي منجلي ورضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري أما الوفد الفرنسي يقوده ومعه لوي جوكس (louis Joxe) وبرونوديلوس Bruno (deleuse) ومجموعه من الخبراء[3]، وعرض الوفد الفرنسي مقترحاته التي تضمنت الهدنة، وقانون الامتياز للأوروبيين أيضا تقسيم الجزائر، أما مسألة الصحراء فتم اِقتراح تأجيل قضيتها إلى أن تصبح الجزائر دولة مستقلة، فما كان من الوفد الجزائري إلا الرفض[4]، ولأن الوفدين قد تمسكا برايهما تم تأجيل المفاوضات إلى 13 جوان 1961 وهذا القرار أدى إلى قيام مظاهرات بمدن جزائرية اِمتدت من 01 إلى 09 جويلية أين طلب المتظاهرين باستئناف المفاوضات فأجبرت فرنسا للعودة اِليها بمدينة لوغان السويسرية [5] من20 إلى 28 جويلية 1961، وفي

---

[1] سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح اوزمن اليقين دراسة تحليله في تاريخ الحركة الوطنية والتورة المسلحة، تر :محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 123...126

[2] فتحي الذيب : المصدر السابق ص 494

[3] زهير احدادن : المرجع السابق ص 83

[4] عمار بحوش: تاريخ الجزائر السياسي من البداية المرجع السابق ص 53

[5] Olivier long : op ,cit, p 85

هذا اللقاء تمت تسويه بعض الخلافات أين قدم الوفد الجزائري تنازلات المهمة، منها ضمانات مقدمه للأوروبيين والتعاون مع فرنسا في خلال الفترة الانتقالية [1].

إلا أن مسألة الصحراء شكلت عائقا لمسار المفاوضات لذلك أقدم كريم بلقاسم على إيقاف المفاوضات يوم 28 جويلية 1961 قائلا أنه لا يمكنه مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء[2]، وبتاريخ 08 أوت 1961 تم تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة محل فرحات عباس [3]، وبعد تولي بن خده الحكومة المؤقتة أعلن يوم 24 اكتوبر 1961 أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار الفوري مقابل تخلي فرنسا فكرة تقرير المصير وإعلانها عن إستقلال الجزائر ثم تناقش بعد ذلك القضايا كوضع الأقلية الأوروبية واجلاء القوات الفرنسية [4]، وهذا القرار من بن يوسف بن خده جاء بعد ندوة صحفية عقدها الجنرال شارل ديغول يوم 05 سبتمبر 1961 اعترف خلالها سيادة الجزائر على الصحراء[5] .

خامسا : مفاوضات لي روس 11 فيفري 1962

انطلقت في 11 فيفري 1962 أين جرت مباحثات سرية بمدينة لي روس على الحدود الفرنسية السويسرية عينت الحكومة المؤقتة أربع وزراء لهذه المحادثة هم كريم بلقاسم بن طوبال محمد يزيد سعد دحلب وحوالي 20 خبير أما الوفد الفرنسي مثله ثلاث وزراء هم لوري جوكس

---

[1] بوعلام بن حمودة : الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، موفم لنشر، الجزائر، ص 558

[2] زغدي محمد لحسن : المرجع السابق ص 268

[3] رضا مالك :الجزائر في افيان المفاوضات السرية 1956-1961، تر فارس غدوب، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص 221

[4] بن يوسف بن خدة : اتفاقية إفايان .....، المصدر السابق ص 28

[5] شارل ديغول: المصدر السابق ص 137

روبير روبير جون دوبروغلي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين[1] كانت المحادثات شاقه وصعبة فقد تحلى الوفد الجزائري باليقظة والانتباه لمناقشة القضايا المطروحة بدقة [2] .

تواصل الطرفان إلى إتفاق مبدئي حول أكثر من قضية اهمها مسألة استثمار الصحراء والاتفاق على مبادئ العمل والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي ودرست بعناية كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين الجزائريين بالإضافة إلى تسيير الفترة الانتقالية من طرف هيئة تنفيذية مؤقتة تعد استئناف تقرير المصير[3]، بعدها مباشرة استدعى المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية بطرابلس يوم 22 فيفري 1962 لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها وبعد مناقشتها صادق عليها المجلس [4].

سادسا :اتفاقية ايفيان الثانية 07- 18 مارس 1962

افتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس1962 وبصفة رسمية، تراس كريم بلقاسم الوفد المتكون من بن طوبال ، سعد دحلب، محمد يزيد ، بالحروف ، رضا مالك ، صغير مصطفاي والرائد بن مصطفى كممثل لجيش التحرير الوطني وكان من الجانب الفرنسي لوي جوكس ،روبير برون، جان دوبروقلي، برونودولاس، كلود سايي، رولان بيكار والجينرال دي كامس، برنار تريكووجوكس مستشار برئاسة الجمهورية وفانسان لبوري والعقيد سقين دي بازيس وفليب تيبووبليزان استلزمت المناقشة 12 يوم للوصول الى التوقيع على اتفاقية إيقاف إطلاق

---

[1] موريس فايس مفاوضات افيان في ارشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961 –29 يونيو1962،تر الصادق سلام،عالم الافكار، الجزائر، ص 480

[2] سعد دحلب :المصدر السابق ص 142

[3] بن يوسف بن خدة : اتفاقية افيان المصدر السابق، ص،36

[4] فتحى الذيب : المصدر السابق، ص 534

النار[1]، وصرح كريم بلقاسم اثر التوقيع على الاتفاقية بالاتي [2]: " بمقتضى تفويض المجلس الوطني لثورة الجزائرية وقعنا على الساعة الخامسة والنصف من عشيه اليوم على اتفاق عام مع المفاوضين للحكومة الفرنسية وبمقتضى هذا الاتفاق سيتم ايقاف القتال ويدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بالكامل التراب الوطن يوم 19 مارس في منتصف النهار" [3]

كما قام ديغول بإعطاء نفس الاوامر للقوات الفرنسية[4]

المبحث الثالث : الجزائر خلال الفترة الانتقالية مارس 1962 الى جويلية 1962

أولا : وقف إطلاق النار وتشكيل هيئة تنفذيه مؤقتة

لتحقيق الانتقال من وضع استعماري إلى دولة مستقلة حددت اتفاقية إيفيان في البنود الخاصة بالفترة الانتقالية والإجراءات والآجال التي سوف يتم وفقها نقل السلطات تدريجيا من القوى القديمة إلى الدولة الجديدة، فنصت على إنشاء هيئتين لحكم البلاد أثناء الفترة الانتقالية هما المحافظة السامية والهيئة التنفيذية المؤقتة [5]

- المحافظة السامية أو(المحافظ السامي): عينت الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962 السيد كريستان فوشي محافظا ساميا بمساعدة برنار تريكو مستشار الرئيس الفرنسي ديغول السابق للشؤون الجزائرية، ويعتبر المحافظ مؤتمنا طوال الفترة الانتقالية على السلطات الجمهورية الفرنسية بالجزائر لاسيما الحفاظ على النظام العام وتوفير الأمن [6] .

---

[1] رضا مالك المصدر السابق ص 277

[2] زهير حدادان المرجع السابق ص 90

[3] جريدة المجاهد : عدد 20 مارس 1962 ص 08

[4] بن يوسف بن خدة اتفاقية افيان .... المصدر السابق ص 38

[5] صالح بلحاج : ازمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة، المرجع السابق ص 92

[6] محمد عباس : نصر بلا ثمن، المرجع السابق ص 756

- الهيئة التنفيذية المؤقتة هي سلطة أو هيئة تنفذيه مؤقتة خلال الفترة الانتقالية لسد الفراغ القانوني خلال تلك الفترة، لا تزيد مدتها عن 06 أشهر ولها ثلاث مهام رئيسية :

➢ ضمان سير الشؤون العمومية خاصة بالجزائر أي ضمان سير الإدارة وفتح أبواب الشغل أمام الجزائريين في مختلف فروعها فضلا على إتخاذ الاجراءات اللازمة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي لضمان عودة السكان تدريجيا إلى حياتهم العادية .

➢ تنسيق أعملها مع المفوض السامي للحكومة الفرنسية .

➢ تنسيق أعملها مع الحكومة الموقتة الموجودة في تونس .

➢ تحضير وتنظيم إستفتاء تقرير المصير خلال مدة لا تزيد عن 06 أشهر بعد وقف إطلاق النار [1]

وتم تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة في بومرداس يوم 08 أفريل 1962 ، وبدأت نشاطها يوم 13 أفريل 1962 تحت رئاسة عبد الرحمن فارس الذي عين بعد موافقه الحكومة المؤقتة تتألف الهيئة التنفيذية من 09 جزائريين 03 وفرنسيين وقد احتفظت تشكيلة الهيئة التنفيذية بالتسميات المنصوص عليها في إتفاقية إفيان وكانت كما يلي : رئيس الهيئة عبد الرحمن فارس، نائب الرئيس Roger Roth [2]، إحتفظت تشكيلة الهيئة التنفيذية بالتسميات المنصوص عليها في اتفاقية إفيان وكانت كما يلي : رئيس الهيئة عبد الرحمن فارس ، نائب الرئيس Roger Roth أما الاعضاء شوقي مصطفاوي، عبد السلام بلعيد، Charles Koenig عبد الرزاق شنتوف، عبد القادر الحصار، محمد بن تفتيفة، الشيخ إبراهيم بيوض بومدين حميدوا، jean Mammon[3]

---

[1] عثمان مسعود : الثورة التحريرية امام رهان صعب، دار الهدى، الجزائر 2013،ص 710

[2] بوعلام حمودة : المصدر السابق ص 576

[3] عبد الحميد براهيمي : المصدر سابق، ص 74

وشرعت الهيئة التنفيذية في تكوين قوى محلية كما نصت عليها الاتفاقية التي وذلك تحضير للاستفتاء حول تقرير المصير والذي حدد أجله في الفاتح من جويلية[1].

وقد كانت الجزائر في تلك المرحلة تواجه مجموعة من المشاكل، فالهيئة بمفردها لا تتمكن من حلها فقد عبر عبد الرحمان فارس عن قلقه من الصعوبات التي اِعترضته وذكر أن وضعية 130 سنة لا يمكن تغييرها في مدة وجيزة [2] .

ثانيا : انعقاد مؤتمر طرابلس 27ماي – 06 جوان 1962

بعد توقيع على اتفاقيه إيفيان في 19 مارس 1992 تم الافراج على الزعماء الخمس واِنضموا إلى اعضاء الحكومة المؤقتة المتواجدين في الرباط[3] ثم انتقلوا إلى تونس أين تم اِستقبالهم في المطار من قبل هواري بومدين بتاريخ 14 أفريل 1962 ، لكن ضمن الخمسة كان بوضياف غائبا، وهذا ما دل على وجود خلاف بين السجناء[4]، كان هناك تقارب بين هواري بومدين وأحمد بن بلة مما جعل الحكومة المؤقتة تقوم ببعض التحرشات إتجاه هيئة الأركان كقطع الامدادات والتموين على جيش الحدود وجمدت ميزانية، فاستغلت هيئة الأركان هذه الفرصة لإشعال فتيل الفتنه في جيش الحدود ونجحت في ذلك، ولتجاوز هذه الأزمة اِقترح بن بلة بتأييد من خيضر وبطاط الدعوة لعقد مجلس وطني للثورة[5]، وتم عقد المؤتمر في 27 ماي 1962 بطرابلس بحضور كامل المسؤولين والمندوبون عن الولايات السته وفدرالية جبهة التحرير بفرنسا ورؤساء أركان الجيش الحدود بالإضافة الى فرحات عباس والزعماء

---

(1) سعد بن البشير العمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 46

(2) حري ليلى :الهيئة التنفيذية الموقتة في مواجهة مشكلة منظمة الجيش السري بالجزائر مارس جوان 1962، مجلة الخلدونية، ص 235 .

(3) Ania Francos et J.P.Séréni : un Algérien nommé Boumediéne p 102.

(4) الشاذلي بن جديد : المصدر السابق، ص، 178،179 .

(5) المصدر نفسه، ص 179.

الخمس[1]، حضر 52 شخصا هذا الاجتماع في جو مشحون وتبادل الانتقادات بعبارات هجومية[2]، كان جدول أعمال المؤتمر يتلخص في نقطتين :

- ❖ مناقشه وإثراء مشروع طرابلس والمصادقة عليه .
- ❖ إنتخاب مكتب سياسي[3] .

بالنسبة لمشروع برنامج طرابلس قامت بتحريره لجنة خاصة تضم كل من بن بلة محمد يزيد ومحمد بن يحيى ومصطفى الاشرف نظام مالك ومحمد حربي وعبد المالك تمام [4] بالحمامات في تونس التي أصبحت في ما بعد " ميثاق طرابلس " تتضمن 03 محاور اساسية :

- ➢ إلقاء نظرة عامه على الاوضاع التي تعيشها الجزائر
- ➢ شرح وتحليل شروط تحقيق ثورة ديمقراطية
- ➢ تحقيق مهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية [5]

فضلا عن هذه المحاور، فقد تضمنت وثيقة البرامج ملحقا بالحزب وعلاقته بالدولة، أهم ما جاء فيه :

" ... من أجل تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لابد من وجود حزب جماهيري قوي وواعي ....وأن جبهة التحرير الوطني التي ولدت في خضم معركة التحرير وجمعت عدة

---

(1) Tarik khider : L'affaire Khider Histoire d'un crime d'Etat impuni ,koukou Editions , Alger ,2007, p71

(2) على هارون : خيبة الانطلاق اوفتنة صيف 1962، تر الصادق عمار، مر مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر ص 15

(3) سعد بن بشير: المرجع السابق ص 40

(4) حكيمة شتواح : المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة مذكرة ماجستير تخصص الثورة الجزائرية جماعة الجزائر2، 2000، .ص 124

(5) على هارون : المصدر السابق ص 20 -21

اتجاهات ومذاهب . قد أصبح حتميا تحويلها الى حزب سياسي ... وإن الحزب الجديد ليس تجمعا ، ولكنه تنظيم، يظم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ... "[1]

ينبغي أن لا نغيب عن على البال أن البرنامج كان من إنتاج دائرة ضيقه من المثقفين فقد رأينا قلة المشاركة في إعداده وفي الأعضاء الذين عملوا على تحريره، حيث لم يكون هناك تجانس بين الأعضاء فحربي كان يدفع نحو اليسار والأشرف ورضا مالك متفقان معه في أمور كثيرة، أما بن بلة كان أكثر تشبك في مسألة العروبة والاسلام[2] .

تراس الجلسات محمد الصديق بن يحيى ونائبه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، واِستمر الاجتماع إلى 07جوان 1962 وهو أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة بعد توقيع على اتفاقيه ايفيان وقف اطلاق النار وخروج الزعماء الخمس من السجن ، وشارك فيه أعضاء الولايات الست كما أنه اجتماع يتطلع إلى مستقبل بناء الجزائر[3]

تمت مناقشة وثيقة العمل الأساسية التي تم تحريرها بالحمامات فشرع الحاج بن علا في قراءه مداخلاته التي تضمنت الأزمة التي تهز جبهة التحرير الوطني، وقد تطرق إلى الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، كما ندد بركود المؤسسات الموجودة واِقترح أن تتكفل الدورة بالمهام العاجلة ومنها التحضير للاستفتاء الخاص بتقرير المصير، بالإضافة إلى وضع حد للوضع المأساوي الذي تسبب فيه منظمة الجيش السري [4]، تم إقتراح إنشاء مكتب سياسي خلفا للحكومة المؤقتة الجزائرية يتكون من عدة أعضاء فاقترح بن بله قائمة هو من يتراسها

---

[1] حكيمة شتواح : مرجع سابق، ص 125

[2] صالح بلحاج :ازمة جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص 105

[3] بلعالية ميلود: خلاف قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27 ماي 7 جوان تحديد الاسباب وقراءة استراتجية الاستقلال السياسي، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 10،ع 4، سبتمبر 2018، ص 180

[4] على هارون : المصدر السابق ص 19 ... 21

وتضم كل من خيضر، بوضياف، محمدي سعيد آيت أحمد، بيطاط، الحاج بن علا، كما أُقترح اِنتخاب جمعية تأسيسية وإنشاء هيكل الدولة[1]، إلا أن هذا الاقتراح رفضه بوضياف وحسين آيت أحمد، أين عبر هذا الأخير قائلا "**لم نكن على إتفاق فيما بيننا ونحن في السجن ولسنا على اِتفاق اكثر الان لماذا إذا اقترح لائحة لا يوجد فيها من البدء تفاهم بين أعضائها كل هذا يؤدي إلى دكتاتورية عسكرية في خط مستقيم**" [2]

أما كريم بلقاسم فاقترح مكتب سياسي من 09 أشخاص هو على راس القائمة بالإضافة إلى حسين آيت أحمد، بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد بن بله وسعد دحلب الحفيظ بوصوف، أحمد بن بله وسعد دحلب، إلا أن إقتراح بن بلة تم تأييده من 33 عضو بينما لم يؤيد قائمه بلقاسم سوا31 عضوا [3]، غير أن أطراف كثيره قد حاولت تقريب وجهات النظر على تكوين مكتب سياسي مكون من 11 عضوا[4]، متضمنا كل الاسماء الواردة في القائمتين إلا أن ذلك لم يحدث بسبب تعنت أحمد بن بله، الذي رفض عضوية الباءات الثلاث[5] أثناء الحوار حدثت مشدات كلامية عنيفة، حيث اِحتدت لهجة الحوار فتطير في الجو كلمات مليئة بالشتم والاهانات الجارحة من بن بلة نحو بن يوسف بن خدة [6] .

مما جعل هذا الأخير يغادر طرابلس متجها إلى تونس برفقة [7] العقيد دهيليس الصادق الصادق والرائد عز الدين وطلب من آيت أحمد أن ينوبهم في حال متابعة أعمال المجلس إلا

---

(1) Tarik Khider: op, cit , p 72

(2) محمد حربي : جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع.... المصدر السابق ص 279

(3) محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر ص 203

(4) على كافي : المصدر سابق ص 289

(5) عمار بحوش: تاريخ الجزائر السياسي من البداية .... المرجع السابق ص 204

(6) على هارون : مصدر سابق ص 13

(7) Tarik khider : op ,cit , p 72

أن آيت أحمد رفض ذلك[1]، كان بن بله مدعوما من هيئة الأركان العامة وبالتعاون مع القادة العسكريون، أين تم خلق قوى موازية في البلاد لتصدي إلى الحكومة المؤقتة [2].

وكون أحمد بن بله قد ضمن تأييد قياده الأركان والولايتين الأولى والسادسة، راح يجمع حوله الاطارات السياسية التي تريد تصفية حسابها مع الحكومة المؤقتة أما بن يوسف بن خده جذب الولاية الرابعة والخامسة والثالثة بالإضافة إلى وفيديرالية جبهة تحرير الوطني في أوروبا[3] أوروبا[3] وغادر آيت احمد بإتجاه سويسرا وبوضياف وكريم بلقاسم إلى تونس، وعاد خيضر وبن بلة إلى القاهرة .

كانت خيبة أمل في المجلس الذي يعتبر سلطة ثورية عليا، ولقد أعلن رئيسا لدورة تعليق أعمال الدورة السادسة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويمكن تفسير هذا التعليق بخشية إدانة الحكومة المؤقتة عشية الاستقلال، وقال أحمد بلة : " **إن إقالة الحكومة المؤقتة على هذا النحو، وفي هذه الظروف خطأ، لأنه يضيع الشكل الدستوري والدولي للكيان الجزائري ... وأنه من الخير انتظار الانتخابات والعودة إلى تونس للاتصال بالحكومة المؤقتة وإستئناف إجتماع المجلس لإيجاد حل للازمة** " [4]، وتجدر الإشارة هنا أن بن بلة ورفقائه استغلوا إنسحاب الحكومة المؤقتة من أشغال دورة المجلس قبل إنتهائها، بحيث صاغوا محضر تقصير وقعه أربعون مؤتمرا ضد بن خدة وحكومته في 09 جوان 1962، التي انسحبت دون إخبار مكتب المجلس الوطني، وعبر ممثلي جيش التحرير الوطني، أنهم بعد كل ما حدث لا

---

[1] محمد حربي : جبهة التحرير ...، المصدر السابق، ص 271

[2] المصدر نفسه : ص 273

[3] محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 204

[4] أحمد ين بلة : مذكرات احمد بن بلة كما املها على روبير ميرال، تر العفيف الاخضر، منشورات دار الادب، لبنان ص 135

يستطيعون الاطمئنان إلى تصرفات الحكومة المؤقتة، وأهم سوف يعودون إلى قياداتهم داخل الولايات الستة ويصرفون الأمور على مسؤولياتهم [1] .

لم يبق من المؤتمرين سوأ 27 عضوا من بينهم (محمد الصديق بن يحي، عمر داود، علي كافي) ينتظرون إستئناف الاجتماع، وبعد مضي الوقت جمع الثلاثي الوثائق المكتوبة والمسموعة، وحرروا محضرا أمضاه ثلاثتهم وقام في الأخير محمد الصديق بن بالإعلان عن رفع الجلسة ونهاية أشغال المؤتمر، بعد أن تلا البيان الختامي للدورة والذي تضمن تفويض المجلس الوطني للحكومة المؤقتة لاستكمال المفاوضات [2] .

فشلت محاولات الاتفاق على قائمة جديدة التشكيل المكتب السياسي مكونة من بن يوسف بن خدة، فرحات عباس، كريم بلقاسم، محمدي سعيد، محمد بوضياف وأحمد بن بلة فضلا عن هواري بومدين رئيس هيئة الأركان . ولكن الحكومة المؤقتة أحست أن لديها فرصة للعمل في الداخل، بمساعدة الهيئة التنفيذية المؤقتة، ومن ثم رفضت الحل الوسط لتشكيل المكتب السياسي ، واتخذت قرار عزل قيادة جيش التحرير الوطني[3].

ثالثا :اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962

بعد الاحداث والمجريات التي شهدها اجتماع طرابلس 27- 05 جوان 1962، ولتفاقم الخلاف بقى الاجتماع مفتوح دون اِنهاء اشغاله بفض مداولاته، فلجات بعض الاطراف التابعة لهيئة الأركان العامة تزوير التوقعات وعرقلة الجهود المتعلقة بمشروع بناء الدولة الجزائرية وفي ضل الانشقاق الذي أصاب الحكومة الموقتة والنزاع بينها وبين هيئة الأركان ومحاولة كل

---

[1] الطاهر الزبيري : مذكرات اخر قادة الاوراس التاريخين (1929-1962) منشورات A.N.E.P، الجزائر ص 280

[2] سالمي مختار : المرجع السابق ص 217

[3] لخضر بورقعة : شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد لخضر بورقعة . تحري صادق بخوش، ط2،درا الامة لطباعة والنشر الجزائر، 2000،ص 120

طرف الوصول إلى تحقيق مكتسب سلطوية، هذا الخلاف أصبح يهدد مصالح الثورة الجزائرية[1] .

في ظل هذا الوضع تقرر عقد اجتماع يومي 24-25 جوان 1962 بمنطقة زمورة ببرج بوعريريج، يضم الولاية الثانية والثالثة والرابعة بالإضافة الى منطقة الجزائر الحرة وفدرالية جبهة التحرير الوطني بكل من فرنسا وتونس [2]، أما الولاية الخامسة فقد كانت من بين الولايات المؤيدة ولو بصفة ظاهرية، وبالنسبة الولايتين السادسة والأولى فقد رفضا المشاركة في الاجتماع وأظهرتا مليلهما لصالح هيئة الأركان العامة،[3] وقد ساند كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف هذا الاجتماع [4].

تم عقد هذا الاجتماع من أجل البحث الجاد عن حلول مستعجلة للازمة الحادة التي تشهدها السلطتين العسكرية والسياسية بالجزائر، فاتفق الأعضاء على تأسيس لجنة عرفت باسم " لجنة التنسيق ما بين الولايات " مهمتها المحافظة على انجازات الثورة وصيانة مصير الامة ودعوة أعضاء الحكومة الى الوحدة والتماسك الى غاية انتخاب مجلس تأسيسي لثورة [5].

رابعا :استفتاء 01 جويلية 1962

في وقد جرى الاستفتاء في كل من فرنسا والجزائر على مرحلتين متباعدتين نسبيا، ففي فرنسا والأقاليم التابعة لها جرى الاقتراع بتاريخ 08 أفريل 1962 م [6].

---

[1] يحي بوعزيز : الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الامة، الجزائر، 2010، ص81

[2] صالح بلحاج : ازمات جبهة التحرير، المرجع السابق ص 123

[3] محمد حربي : جبهة التحرير ... المصدر السابق ص286

[4] المصدر نفسه .ص 287

[5] صالح بلحاج : جذور السلطة .. مرجع سابق ص 177

[6] عثمان مسعود : المرجع السابق ص 712

ففي هذا اليوم توجه 20 مليونا وثمانمائة الف فرنسي وفرنسية إلى صناديق الاقتراع أي بنسبة 79% من المنتخبين المسجلين، وقد أجاب منهم 17 مليون وسبعمائة ألف بكلمة "نعم" _ التي تعني منح الاستقلال للمستعمرة – ومليونا وثمانمائة ألف بكلمة " لا " .، وثمة مليون ورقة بيضاء أو ملغاة، فكان الجواب إيجابيا بنسبة 91% من الاصوات المعبر عنها [1]

أما في الجزائر فان العملية كانت تتطلب الكثير من الحذر، فقد أنفق كل من الحكومة الموقتة الجزائرية والهيئة التنفيذية الموقتة والمفوض السامي بإعتبار هذا الأخير السلطة العليا في الجزائر على اِجراء الاستفتاء يوم 01 جويلية 1962 وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة خاصة، اسندت رئاستها إلى العضو القيادي المناضل قدور بوساطور ، وقد سارت الامور بطريقة طبعيه والسؤال الذي كان مطروح :

هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962 .

صوت حوالي 05 مليون نتخب " نعم "، و16 الف ب "لا"[2]

وبهذه النتيجة الإيجابية، انتصرت الثورة الجزائرية وتم استرجاع السيادة الوطنية في كافة الاراضي الجزائرية واستعادة كرامة مواطنها وإنهاء الاحتلال الذي دام 132 سنة [3].

---

[1] شال ديغول : المصدر السابق ص 142

[2] عثمان مسعود : المرجع السابق ص714

[3] عمار بحوش : التاريخ السياسي من البداية ..... المرجع السابق ص 540

الفصل الثاني :

بناء مؤسسات الدولة

الجزائرية المستقلة

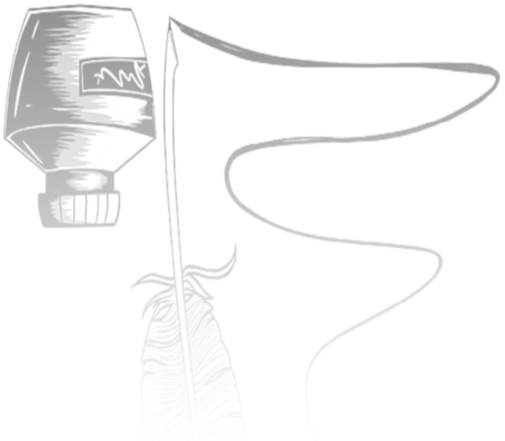

المبحث الأول : أحمد بن بلة رئيس للجمهورية الجزائرية

أولا : تعريف أحمد بن بلة

ولد أحمد بن بلة بتاريخ 15 سبتمبر 1916 بمغنية [1]، القريبة من الحدود المغربية [2] فقد عاش في كنف عائلة من الفلاحين تعتمد على فلاحة قطعة أرض، وتربى بين أربع اخوة واختين[3] ثم تلقى أول تعليمه في المدرسة القرآنية لكن تعليمه لم يكن عميق فلم يحسن اللغة العربية السليمة [4] ، عاش أحمد بن بلة في مغنية وعندما بلغ 11 سنة اِنتقل إلى مدينة تلمسان ليواصل دراسته الثانوية واِستقر في تلمسان مدة 6 سنوات [5] .

وفي سنة 1934 غادر مقاعد الدراسة بعد الفشل في اِجتياز اِمتحان البروفي ليتفرغ لمساعدة والده في المزرعة العائلية [6]، وكان أول اِتصل بين بن بلة والحركة الوطنية الثورية في مطلع 1937م عن طريق صديقه عبد الكريم بركة[7]، وفي نفس السنة اِلتحق بالخدمة العسكرية وعين في وحدة قناصة الجبال بضواحي مارسليا التي حصل فيها بعد 6 أشهر من التدريب على رتبة رقيب، وكان من الفروض أن يسرح سنة 1939 غير أن اِندلاع الحرب العالمية الثانية اِضطر إلى البقاء والمشاركة في الحرب، كما شارك في حرب فرنسا ضد المانيا [8] .

---

[1] عبد الله مقلاتي : موسوعة أعلام وأبطال الثورة الجزائرية , شمس لنشر والتوزيع , الجزائر , 2013, ص 5

[2] أحمد بن بلة : المصدر السابق، ص 5

[3] المصدر نفسه ص 31،32

[4] رابح لونيسي : رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم اكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 55

[5] أحمد بن بلة :المصدر السابق ص 33

[6] المصدر نفسه ص 38

[7] محمد عباس :خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010 ص 124

[8] أحمد منصور: شاهد على العصر (لقاء مع بن بلة)،ج 1 ، قناة الجزيرة، قطر، 2003م

ثم اِنظم أحمد بن بلة إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية إثر مجازر 08 ماي 1945، ثم أصبح قائد في المنظمة الخاصة بالغرب الجزائري، وتزعم الهجوم على مركز بريد وهران في أفريل 1948 م، وفي سنة 1949 ترأس قيادة المنظمة الخاصة [1] خلافا لحسين آيت أحمد[2]، وبعد اِكتشاف أمر المنظمة سنة 1950 تم اِعتقاله والحكم عليه بالسجن لمدة 07 سنوات[3] إلا أنه تمكن من الفرار في 16 مارس 1952 مع رفيقه أحمد محساس واِتجه إلى مصر، وعند اِندلاع الثورة عين كمنسق عام بين المناطق ثم اِلتحق بالقادة الخارج وكلف بالجانب العسكري والمالي[4]، وبعد حادثة اِختطاف الطائرة في 22 سبتمبر 1956 واعتقال بن بلة ورفقاه وتم سجنهم في فرنسا، رغم وجوده في السجن إلا أنه كان عضوا في المجلس الوطني لثورة 1956-1962، وأيضا نائبا لرئيس الحكومة الموقتة سنة 1960، ثم أصبح بن بلة سنة 1962 أول رئيس للجمهورية الجزائرية لكن تم الانقلاب عليه من قبل بومدين والاطاحة بيه عام 1965 م ،وأداعه السجن حيث قضى مدة 14 سنة، وعند تولي الشاذلي بن جديد الرئاسة أطلق صراحه وعاد إلى نشاطه السياسي .[5]

ثانيا : تعين المكتب السياسي

أصبح العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلى السلطة بعد أن أصبح اِستقلال الجزائر قاب قوسين أو أدنى، لكن سيطرته على جيش الحدود لم يكن كافيا للوصول إلى مبتغاه لأنه كان يفتقد للشرعية، فراح يبحث عن التحالف مع شخصية تاريخية تمكنه من الحكم من خلف ستار [6]، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض

---

[1] عبد الله مقلاتي : المرجع السابق، ص 6

[2] شلالي عبد الوهاب : المنظمة الخاصة ومؤامة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط1، الجزائر، 2016، ص 33

[3] المرجع نفسه، ص 171

[4] فتحي الذئب : مرجع السابق، ص 59

[5] محمد حربي : سنوات المخاض .... مرجع سابق، ص 186

[6] الطاهر الزبيري نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011،ص 12

عليه فكرة التحالف، لكن بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، كما أن بوضياف صاحب شخصية قوية ، أين رفض هذا الأخير عرض بومدين لكن مساعده عبد العزيز بوتفليقة نصحه ب بن بلة لأنه سهل المراس وقريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري الذي يؤمن بالعروبة والإسلام، أقترح بوتفليقة على أحمد بن بلة مشروع بومدين فانفتحت شهية بن بلة لسلطة اِستنادا على جيش الحدود ودعم عبد الناصر[1]، وصداقة الحسن الثاني الذي عين محمد لغزاوي سفيرا لجلالة الملك لدى بن بلة، فقد كان حسن الثاني يعتبر بن بلة الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية [2]ونجح بن بلة في إقناع كل من خيضر وبيطاط بالتحالف مع الهيئة ضد الحكومة الموقتة [3] .

وبمجرد إعلان الاستقلال يوم 03 جويلية 1962، بدأت القوات والقادة الخارج بالدخول وتم اِقتراح يوم جويلية 05 عيدا للاستقلال، في نفس اليوم حطت طائرة بالدار البيضاء كانت تقل كل من بن خدة محاطا بأعضاء الحكومة الذين كانوا في تونس [4]، ويجدر بنا الذكر أن الحكومة المؤقتة قبل دخولها قد أقالت هيئة الأركان العامة في30 جوان 1962، لكن قيادة هيئة الاركان لم تكترث لذلك [5]،

وفي الطرف المقابل كان بن بلة وخيضر لا يزلان بوجدة [6]، وكانت مدينة تلمسان على استعداد لاستقبال أعضاء قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني المتمركزين في وجدة برفقة أحمد بن بلة ورفاقه يقودهم بومدين [7]، بعد الاحتفال بالاستقلال اِنعقدت أول

---

[1] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص 54

[2] سعد دحلب : المصدر السابق، ص 178

[3] إبراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص 101

[4] صالح بلحاج : أزمات جبهة التحرير ... مرجع سابق ، ص 129

[5] على هارون : المصدر السابق ص 80،81

[6] صالح بلحاج : أزمات جبهة التحرير ... مرجع سابق، ص 130

[7] فتحي بلخوجة : مذكرات مقاوم من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي ,تر مسعود جناح , دار القصبة لنشر، 2012، ص 218

جلسة عمل بين أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الموجودين بالجزائر وقدم عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عرضا وجيزا حول المشاكل المستعجلة التي بقيت عالقة[1].

أخذت قوات قيادة الأركان بالدخول إلى التراب الوطني اِبتداء من 05 جويلية 1962 والانتشار بغرب البلاد وشرقها حيث كان عبد الرزاق بوحارة على رأس الفيلق السابع عشر أول من اِستقر في ضواحي سوق هراس[2] وقد أرسلت الولاية الثانية قوات لسد الطريق أمام جيش الأركان لتثبيط زحفهم، وفي نفس الوقت اِتجهت وحدات الغرب إلى وهران واِحتلت عدة مدن [3]، وبتاريخ 11 جويلية1962 نزل أحمد بن بلة مدينة تلمسان أين انضم إليه عدد من المتحالفين [4] .

اجتمع مناصر وأحمد بن بلة بتلمسان واِنضم لهم العديد من الشخصيات من أعضاء الحكومة الموقتة من بنهم فرحات عباس[5]، وعقد أحمد بن بلة اِجتماع مع قادة الولايات في مدينة الشلف وطلب منهم تزكية المكتب السياسي الذي اِقترحه على المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس الأخير .

كما ذكرنا سابقا أن قائمة أعضاء المكتب السياسي الذي قدمه أحمد بن بلة في مؤتمر طرابلس حصلت على 33 صوتا من أصل 66 صوتا، وبالتالي فلا يمكن لهذه القائمة أن تكون مكتبا سياسيا [6].

---

[1] عبد الرحمان فارس : الحقيقة المرة مذكرات سياسي، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2007، ص 195

[2] صالح بلحاج : المرجع السابق، سابق ص 131

[3] عبد الحميد براهمي : في اصل الازمة الجزائرية (1999-1958)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، 84، 85

[4] علي كافي : مصدر سابق ، ص 297

[5] Benyoucef ben khedda : L'algèrie à l'indépendance La crise De 1962 ,dahlab , p26

[6] محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، ج 3، منشورات إتحاد الكتاب العربي، 1999، ص193

وتم عقد اِجتماع مدينة الشلف في 15 جويلية 1962، أين قبلت الولاية الثالثة عرض أحمد بن بلة شريطة اِستبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم، بينما اِقترحت الولاية الرابعة تكوين مكتب سياسي مؤقت من قادة الولايات وتكليفهم بتحضير المؤتمر الوطني الذي ينتخب المؤسسات والهيئات الوطنية القارة (النهائية)، أما الولاية الأولى والخامسة والسادسة فطلبت مهلة للتشاور مع مجالسها، بالرغم أنها تؤيد أحمد بن بلة[1]

يوم 22 جويلية 1962 أعلن بن بلة عن تأسيس المكتب السياسي المشكل سبعة أعضاء:

- أحمد بن بلة
- محمد خيضر
- رابح بيطاط
- حسين آيت أحمد
- محمد بوضياف
- محمدي السعيد
- الحاج بن علة

لكن محمد بوضياف وحسين آيت أحمد اِستقلا من المكتب بسبب خلافهما مع أحمد بن بلة [2] اِستنكر أعضاء الحكومة المؤقتة هذا القرار الذي اِتخذه طرف واحد، وأعلن محمد بوضياف وكريم بلقاسم عن تشكيل لجنة للدفاع عن الثورة وذلك في مدينة تيزي وزو، ونتج عن هذا التصريح، اِختطاف السيد محمد بوضياف [3] يوم 30 جويلية 1962 [4] من قبل العقيد الطاهر الزبيري[5] .

.

---

[1] صالح بلحاج : جذور السلطة في الجزائر... المرجع السابق، ص 182

[2] عمار بوحوش: تاريخ الجزائر السياسي من 1962 إلى يومنا هذا، دار البصائر، الجزائر، 2015 ، ص 08

[3] المرجع نفسه ص 05

[4] Tarik KHIDER: Op.cit. p 78

[5] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح ... المصدر السابق ، ص 28

وبالرغم من هذا التصرف الذي تصرفه أحمد بن بلة فإن موقف الحكومة المؤقتة والولايات كان متزنا إلى أبعد الحدود إذ لم تشترط سوى اِستدعاء المجلس الوطني للثورة وإنهاء حالة الحصار المفروضة على قسنطينة[1]

وقد كانت مدينة قسنطينة مسيطر عليها من طرف قوات تحالف أحمد بن بلة والهواري بومدين، بعد أن زحف إليها الجنود المتمركزون في الجهة الشرقية، وذلك بعد الإعلان عن اِستقلال الجزائر بأمر من قيادة الأركان العامة، وفي 25 جويلية 1962هاجم الرائد برجم قسنطينة التي اِستولى عليها بعد معارك كانت عنيفة، وقد أمر بتوقيف العديد من الإطارات السياسية والعسكرية للولاية الثانية من بينهم وبن طوبال[2] وبوبنيدر واِعتقال المئات من أنصار جيش التحرير الوطني [3]

وفي الأسبوع الأول من شهر أوت 1962 تم التوصل إلى اتفاق بين كريم بلقاسم وبوضياف ومحند أولحاج من جهة، وممثل التحالف بن بلة وقيادة الأركان "**ما عرف بجماعة تلمسان**" من جهة أخرى، وقد لعب محند أولحاج دورا كبيرا في إقناع الأطراف المتصارعة بالإصغاء إلى لغة العقل ونبذ الأطماع، وأفضى ذلك إلى الاعتراف بالمكتب السياسي كأعلى هيئة سياسية[4]

بتاريخ يوم 03 أوت 1962عبر بن يوسف بن خدة عن تأسف على الوضع الذي ألت إليه الجزائر مشيرا إلى أزمة القيادة وما اسفرت عليه قائلا : " **أليس من المؤسف للجزائري أن يتعذر عليه المرور من ولاية إلى أخرى** " ..... " **إن الذين يأبون الرجوع إلى إرادة الشعب أو النقاش الحر والاخوي ويحاولن فرض « شرعية » أنفسهم بالقوة ، سوف يدانون أمام**

---

(1) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص 193، 194

(2) عبد الحميد براهمي : المصدر السابق ص 85

(3) Tarik KHIDER, Op ,Cit, p 76

(4) Ibid , p 79

التاريخ لقد خانوا ثورتنا الشعبية ... " مشيرا بتصريحاته إلى تحالف بن بلة وهيئة الأركان العامة [1].

ومع مرور الأيام تأزم الوضع فاضطرت قيادة الأركان بالتنسيق مع المكتب السياسي إلى إعطاء أمر يوم 30 أوت 1962 بالسير نحو العاصمة وشاركت قوات الولاية الثانية والأولى والسادسة والخامسة في الزاحفة نحو العاصمة[2].

وكان المكتب السياسي المعلن عنه في 22 جويلية 1962، قد دخل العاصمة قبل دخول قوات جيش الحدود، رفقة أحمد بن بلة في حماية الولاية الرابعة [3] .

ثالثا : نهاية الصراع على السلطة .

بعد أن سئم المكتب السياسي سياسة الانسداد للولاية الرابعة قرر أن يستدعي قوات قيادة الأركان العامة والولايات الأولى والخامسة والسادسة من أجل اِحتلال مدينة الجزائر وتحريرها نهائياً من سيطرة الولاية الرابعة، وقد دخلت قوات قيادة الأركان العامة إلى الولاية الرابعة في 31 أوت 1962عن طريق سور الغزلان وقصر البخاري، وقد كانت المعارك في ناحية قصر البخاري دموية جداً وخلفت المئات من القتلى[4]، وبعد بضعة أيام من المعارك المتبوعة بمفاوضات بين محركي الصراع[5]، دخل أعضاء قيادة الأركان العامة إلى العاصمة في 02 سبتمبر 1962، [6]، وأصدر ممثلي الولاية الرابعة بيانا صحفيا تناقلته وكالات الأنباء، أكدت فيه رفضها للحرب الأهلية وأنها لن تستخدم السلاح للحفاظ على سلطتها، خاصة أن الحكومة المؤقتة كانت قد حلت بمدينة الجزائر، ثم اجتمع الإطارات والمناضلون في قاعة سينما

---

[1] بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف ... المصدر السابق ص 44

[2] الشاذلي بن جديد :المصدر السابق، ص 188،189

[3] توفيق محمد الشاوي : مذكرات نصف قرن من العمل الاسلامي 1995-1940، ط1، دار الشروق، ص 351

[4] عبد الحميد براهمي : المصدر السابق ص 89

[5] منور صم : مذكرات المجاهد منور صم، مطبعة بوعروج، 2017، ص 420

[6] عبد الحميد براهمي : المصدر السابق ص 89

دنيازاد، وأقسموا أنهم لن يطلقوا النار على مناضلين آخرين خلال المواجهات التي لاحت بوادرها[1].

يذكر اللواء خالد نزار في مذكراته أنه قد طلب منهم وقف القتال، يومها كانت قيادات الثورة في العاصمة تبحث عن اِتفاق بشأن حل النزاع، وبعد التوصل لحل جاءهم أمر بوقف إطلاق النار، وسافر الطاهر الزبيري مع بن بلة إلى العاصمة، بينما بقيت قوات جيش الحدود في سور الغزلان، [2]، فقد سقط العديد من الضحايا الابرياء، فقد لجئت هيئة الأركان للاستعمال القوى لتجازوا خصومها [3] .

رابعا : اِنتخاب المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان)

وبالرغم من الظروف السياسية والعسكرية التي ولد فيها أول برلمان جزائري، أطلق عليه اِصطلاحا المجلس الوطني التأسيسي (الجمعية الوطنية التأسيسية) برئاسة فرحات عباس شرع المكتب السياسي (الأعضاء 05 للمكتب) في التحضير للانتخابات المزمعة وتم حرمان معظم الشخصيات الثورية والعديد من أعضاء الحكومة الموقتة المناهضة للمكتب من الترشح، وتم وضع قائمة تضم 196 نائبا من بينهم 70 عسكريا ودون شك كانت هذه هي البدايات الأولى لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية [4]

كُلف المجلس الوطني التأسيسي، المنتخب بعد الاستقلال كآلية لنقل سلمي للسلطة، وإقامة نظام ديمقراطي، بممارسة ثلاث مهام رئيسية:

- التشريع باسم الشعب الجزائري
- تعيين حكومة

---

[1] الرائد عز الدين : الفلاقة، تق : مراد اوصديق، تر : جمال شعلال، موفم لنشر، الجزائر، 2011 ، ص 367

[2] خالد نزار : مذكرات اللواء خالد نزار، تق : علي هارون، منشورات الشهاب، ص، 57

[3] الشاذلي بن جديد المصدر السابق ص 189

[4] Ben Youcef Ben Khadda: op.cit. , p34

- وضع دستور للبلاد[1]

وفي يوم 20 سبتمبر 1962 جرت الانتخابات التشريعية الأولى وكانت الوظيفة الأولى لهذا المجلس الوطني التأسيسي هي التصويت على حكومة جديدة، والثانية هي سن دستور جديد للجزائر.

تم التصويت على تعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد بن بلة يوم 24 سبتمبر 1962 [2] لتحل محل الهيئة التنفيذية، وبعد يومين أعلن السيد أحمد بن بلة عن تشكيل الحكومة الجديدة التي كانت تتكون من 18 عضواً [3]، تم إسناد 5 حقائب وزارية للعناصر المقربة من هيئة الأركان العامة : بومدين نائب رئيس ووزير الدفاع، أحمد مدقري وزير الداخلية، عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة، محمد الصغير نقاش وزير الصحة، حساني وزير البريد والبرق والهاتف، ولقد عزز بومدين موقعه بحصوله على 28 بالمئة من المناصب الوزارية[4] وقامت الحكومة الجزائرية الجديدة على النحو التالي:

- أحمد بن بلة رئيس وزراء
- رابح بيطاط نائب رئيس الوزراء
- هواري بومدين وزير الدفاع
- عمر بن تومي وزير العدل
- أحمد فرنسيس وزير الملية
- محمد خميستي وزير الخارجية
- عمار أوزقان وزير الزراعة والاصلاح

---

[1] الحاج لخضر : قبسات من ثورة نوفمبر 1954 العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الاولى، كتبها الطاهر حليس، الشهاب لنشر، ص 194

[2] Ferhat Abbas: L'INDÉPENDANCE CONFISQUÉE , Flammarion, Paris, 1984, p59

[3] عمار بحوش تاريخ الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا المرجع السابق، ص 07

[4] عبد الحميد براهمي : المصدر السابق ص 89

- أحمد مدقري وزير الداخلية
- محمد خبزي وزير التجارة
- العروسي خليفة وزير الصناعة والطاقة
- أحمد بومنجل وزير التعمير والاشغال والنقل
- بشير بومعزة وزير الشوؤن الاجتماعية والعمل
- عبد الرحمان بن حميدة وزير التعليم الوطني
- محمد الصغير النقاش وزير الصحة
- حساني موسى وزير البريد والاتصالات
- محمدي السعيد وزير المجاهدين
- أحمد توفيق المدني وزير الشون الدنية
- محمد حاج حموا وزير الاستعلامات
- عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والراضة [1]

وقد أُفتتحت الدورة الأولى للجمعية الوطنية التأسيسية بتاريخ 25 سبتمبر1962، وهو اليوم نفسه الذي جرى فيه تسليم السلطة بينها وبين الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كان يراسها عبد الرحمان فارس ، وفي نفس الجلسة تم الاعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية ذات الطابع الديموقراطي الشعبي .[2]

وبعد الموافقة النهائية من طرف المجلس التأسيسي الذي يترأسه فرحات عباس على التشكيلية الجديدة للحكومة 29 سبتمبر 1962، قام الرئيس أحمد بن بلة بتقديم برنامج حكومته

---

[1] عمر وأحمد عمرو وعبد الرؤوف أحمد عمرو : أحمد بن بللا ابن شمالي إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 115

[2] على هارون : المصدر السابق ص 213

المستمد من برنامج طرابلس الذي أقره المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر جوان من عام1962 [1]

المبحث الثاني: صياغة دستور 1963

أولا: دستور 1963

كُلف المجلس الوطني التأسيسي بإنجاز مشروع دستور 1963، أين تم تقديم مسودتين لدستور، المسودة الأولى من إنجاز النواب : الاخوين عبد الله، مراد اوصديق، حسين المهداوي والقنصلين بن مقدد وبن غزال، أما المسودة الثانية من إنجاز فرحات عباس [2].

تقدم السيد فرحات بمشروع دستور إلى النواب بصفته رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي، لكن الحكومة تقدمت بمشروع دستور آخر لإطارات الحزب لإبداء الموافقة عليه[3] .

ضم دستور 1963 ثمانية وسبيع (78) مادة[4]، وإذا كان الدستور من حيث الشكل لم يتم تقسمه إلى أبوب وفصول واضحه إلا أنه وضح وحدد الخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد، من خلال تبنيه للأحادية الحزبية والاقتصاد الموجه واِستبعد الخيار التعدد السياسي والاقتصاد الليبرالي الذي كان سائد في الغالب في الدول الغربية [5] .

---

[1] عمار بحوش : تاريخ الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا ...المرجع السابق، ص 07.

[2]Farhat Abbes: Op, Cit, p 63

[3] Ferhat Abbes : Op, Cit p 64

[4] دستور 1963، متوفر على موقع مجلس الامة عبر الرابط http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963، يوم 01-05-2021 على الساعة 03:01

[5] عمار عباس : الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، منشور على الرابط http://ammarabbes.blogspot.com/2016/12/1963.htm يوم 01-05-2021 على الساعة 08:51

تم التصويت على مشروع الدستور في المجلس الوطني التأسيسي يوم 29 أوت 1963 بـ 139 صوت مقابل 23 وإمتناع 8 نواب عن التصويت، وصادق عليه الشعب في إستفتاء جرى يوم 8 سبتمبر 1963 [1]

ثانيا: مضمون دستور 1963

وقد تضمن دستور 1963 مجموعة من الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الجزائرية، والتي جاءت على الشكل التالي :

1. الأسس والمبادئ السياسية :

- التأكيد على الطابع الجمهوري الديموقراطي للدولة الجزائرية، وتحديد انتماءها الجغرافي والتاريخي كجزء لا يتجزأ من منطقة شمال افريقيا والعالم العربي، وشعارها "من الشعب وإلى الشعب " . [2]
- منح صلاحيات واسعة لسلطة التنفيذية الممثلة في شخص رئيس الجمهورية [3].
- السلطة التشريعية يمارسها الشعب عن طريق الانتخابات عبر ممثليه في المجلس الوطني[4]
- تم التأكيد على سيادة السلطة القضائية وتعزيز استقلاليتها [5].
- الاعتماد الخيار الاشتراكي القائم على نظام الحزب الواحد الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي، يعمل على وضع السياسة العامة للدولة وتسطير التوجهات والخيارات الكبرى للأمة [6]

---

[1] سعيد بوالشعير : النظام السياسي الجزائري، دار الهدى لطباعة والنشر، 1990، ص48

[2] المواد من 01 إلى 07 من دستور 1963

[3] المادة 39 من دستور 1963

[4] المواد من 27 إلى 38 من دستور 1963

[5] المواد من 60 إلى 62 من دستور 1963

[6] المواد من 22 إلى 26 من دستور 1963

- ضمان كافة حقوق وحريات المواطنين، ولكن بشرط أن لا تمس ممارسة هذه الحقوق بأمن واستقرار الدولة.[1]

2. الأسس والمبادئ الاجتماعية والثقافية :

- العمل على رفع المستوى المعيشي للمواطنين
- ضمان حرية الصحافة والتعبير .
- اقرار التعليم المجاني والإجباري لكافة شرائح المجتمع الجزائري .
- حق الممارسة النقابية .
- صياغة مناهج للقضاء على الأمية ونشر الثقافة.
- اِعادة اِحياء اللغة العربية في المجتمع الجزائري وتنمية الثقافة القومية .[2]

3. الأسس والمبادئ العسكرية (الجيش)

- الجيش الوطني الشعبي في خدمة الشعب وموضوع تحت تصرف الحكومة .[3]
- يضمن الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن تراب الجمهورية، ويساهم في النشاط والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وفي إطار الحزب[4]

4. أسس ومبادئ السياسة الخارجية

- المؤازرة والمساعدة الفعلية للحركات التحررية المناضلة من أجل اِستقلال البلاد
- تقرير التعاون الأقطار التي تريد مساعدتنا على التغلب على صعوبات التخلف وتثبت تخلصنا على الامبريالية .
- المناهضة للتوسع الاستعماري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- إتباع سياسة عدم الانحياز[1]

---

[1] المواد من 14 إلى 22 من دستور 1963

[2] المواد من 14 إلى 21 من دستور 1963

[3] المادة 08 من دستور 1963

[4] مقدمة دستور 1963

ثالثا: نقائص دستور 1963

بعد إصدار دستور 1963 بتاريخ 10 سبتمبر 1963 ومباشرة العمل به، تم تجميده في الأسبوع الأول من أكتوبر من نفس السنة، فقد اِنعقدت ندوة تضم إطارات حزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 02 أكتوبر 1963 من أجل إعادة النظر فيه، ووجه بن بلة خطابا في اليوم الموالي جاء فيه "طبقا لتمنيات الشعب والحزب سأتولى كامل السلطات " [2]

واجهت البلاد ظروفا خطيرة، هددت سيادتها داخليًا وخارجيًا، الأمر الذي شكل دافعا قويا لرئيس الجمهورية إلى إعمال المادة 58 من دستور 1963 في 03أكتوبر1963 [3]، القاضية بـ: "**في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ إجراءات استثنائية بقصد حماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية ويجتمع المجلس الوطني بكامل أعضائه**"[4]، والتي بمقتضاها تصبح كافة السلطات الدستورية في يد رئيس الجمهورية أحمد بن بلة في حال ما كانت البلاد تواجه خطر أوتهديد أمني ليتمكن من اتخاذ تدابير استثنائية، فعلى المستوى الداخلي، واِعتبر التمرد العسكري الذي قاده كل من آيت أحمد ومحند ولحاج في منطقة القبائل مهددا للأمن الداخلي ولاستقرار الدولة ومؤسساتها، أما على المستوى الخارجي، فقد شكلت الأحداث التي شهدتها الحدود الغربية للبلاد بين الجيش الجزائري والجيش المغربي، أوما عرف وقتها بحرب الرمال، مساسا بالوحدة الترابية للبلاد.

كل هذا أدى إلى زيادة اتساع صلاحيات أحمد بن بلة، والتي اِعتبرها ضرورية للحفاظ على أمن البلاد، في مقابل ذلك، كان معارضو أحمد بن بلة، يرون أن الغرض من إعلان حالة الظروف الاستثنائية هو الانفراد بالسلطة، وأن الأوضاع التي واجهتها البلاد، لم تكن تستدعي

---

[1] مقدمة دستور 1963

[2] صالح بلحاج : المؤسسات الدستورية في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 56

[3] عمار عباس : المرجع السابق

[4] شريط وليد : السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، ص 36

هذه الإجراءات الاستثنائية، فالأوضاع كانت مستقرة، والدليل على ذلك إنعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964، وإستعدادا البلاد لاحتضان فعاليات مؤتمر دول عدم الانحياز[1]، والجدير بالذكر أن أحمد بن بلة بإستناده على هذه المادة إستولى على المؤسسات والأجهزة التنفيذية، وكانت عبارة عن إجراءات إستثنائية لمواجهة الخطر الوشيك لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية، وإن المادة 58 استعملت لفظا واسعا، ولم تبين سلطات رئيس الجمهورية في الحالة الاستثنائية، أي دون فرض قيود وضوابط على ممارسته في هذه الحالة، فهي إذن "ديكتاتورية مشروعة بحكم دستوري" وهذا ما أثبتته الممارسة. [2]

المبحث الثالث : السياسة العامة لرئيس أحمد بن بلة 1962-1963

أولا : الاوضاع السياسية

في أفريل 1963م وقع صدام بين رئيس الدولة أحمد بن بلة السيد محمد خيضر بصفته المسؤول العام عن المالية في الحزب خلال المؤتمر المنعقد بين 4و6 افريل 1963 [3] بعدما أبدى محمد خيضر رغبته في السيطرة والهيمنة على مؤسسات الحزب، بنما أحمد بن بلة أراد حزبا طلائعيا يكون بمثابة القاطرة التي تقود البلاد[4].

وبتاريخ 17 أفريل 1963م قدم الامين العام للحزب السيد محمد خيضر إستقالته من منصبه بعدما تعمقت خلافاته مع الرئيس أحمد بن بلة خاصة بعد حادثه اغتيال وزير الخارجية محمد خميستي.

وباليوم التالي أعلن السيد محمد خيضر أنه تم إبعاده من رئاسة الحزب وعزله من منصبه كأمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني مدعين أنه يريد تكوين حزب جماهيري ويرغب في

---

[1] عمار عباس : المرجع السابق

[2] سعيد بوالشعير: المرجع السابق ص 57 ...59

[3] عمار بحوش تاريخ الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا ... المرجع السابق ص 07

[4] Tarik khider : Op. Cit ,p 88

تشكيل لجنة بطريقته الخاصة لتحضير مؤتمر الحزب، ويطالب بإعادة قوات الجيش إلى الثكنات العسكرية وعدم إشراك قوات الأمن في الحياة السياسية للوطن.

إلا أن أحمد بن بلة اعترض على خطة محمد خيضر ورفض تشكيل لجنة لتحضير المؤتمر من أفراد موالين لخيضر[1]، وأصر على ضرورة مشاركة أفراد القوات المسلحة في بناء الدولة ومساهمتهم في النشاط السياسي بشرط أن تخضع مؤسسة الجيش للحزب وبذلك نال الرئيس أحمد بن بلة رضا وزيره للدفاع العقيد هواري بومدين وتحالف معه ضد محمد خيضر[2]، وبذلك أصبح الطريق مفتوح أمام بن بلة وجماعته لتحضير مؤتمر الحزب على مزاجهم ولصالحهم.

وبعد إضعاف مؤسسة الحزب وتحييده من الناحية السياسية مع استعماله كغطاء لمناوراته القادمة، أين قام أحمد بن بلة بخطوة ثانية للإضعاف مؤسسة أخرى وهي المجلس التأسيسي حيث فتح مجابهة أخرى مع رئيسه السيد فرحات عباس وذلك بمناسبة إعداد لدستور الجديد للجزائر.

وفي الحقيقة أنه منذ اليوم الذي تأسس فيه المجلس الوطني التأسيسي بدأت تبرز على الساحة السياسية خلافات حول نوعية الدستور الذي سيتم سنه بقصد تحديد نوعية الحكم وأساليب ممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري.

وعندما تم تعيين السيد فرحات عباس كرئيس للمجلس الوطني التأسيسي شعر العديد من الملاحظين السياسيين أن النظام السياسي الجزائري سوف يقام على أساس التعددية الحزبية وفصل السلطات بحيث تكون السلطة التشريعية متوازية مع السلطة التنفيذية، أي مثل الأنظمة الموجودة في فرنسا وأغلب الدول الغربية المعروفة بقوة نفوذ أعضاء البرلمان فيها غير أنه بمجرد الشروع في إعداد النصوص للدستور الجديد الذي ينبغي الانتهاء منه خلال سنة واحدة، تدخلت الحكومة في موضوع مشروع الدستور وقررت أن يكون دور البرلمان الجديد هو مساعدة

---

(1) Tarik khider : Op. Cit ,p 89

(2) عمار بوحوش : تاريخ الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا... المرجع السابق ص 10.

الحكومة في مناقشة القوانين التي تعرض عليه لإبداء الرأي فيها فقط وليس سن قوانين بصفته سلطة تشريعية مستقلة، ففي خطاب له أمام أعضاء المجلس الوطني التأسيسي يوم 12 ديسمبر 1962 أعلن الرئيس أحمد بن بلة أنه من الغلط أن يتصور أي إنسان أنه بالإمكان التغلب على الصعوبات التي تعترض ليها الجزائر عن طريق مناقشة النواب داخل أي برلمان. ثم أضاف قائلا، أن صانع القرار السياسي في البلاد هو الحزب[1]

فقد أبلغ أحمد بن بلة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وعلى رأسهم رئيس المجلس التأسيسي السيد فرحات عباس، أن دورهم يتمثل في مساعدة الحكومة عن طريق إعداد النصوص المتعلقة بمشروع الدستور الجديد، والحكومة هي التي تقترح المشروع النهائي للدستور، وحسب رأي أحمد بن بلة، فإن النواب قد تم اقتراحهم من طرف حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري والشعب قام بتزكيتهم عن طريق إبداء موافقته عليهم. [2]

ولهذا فإن الحزب هو الذي يصنع القرارات في جميع الأحوال ولا مجال لأية سلطة أخرى أن تنافسه في ذلك.

تقدم السيد فرحات عباس بمشروع دستور إلى النواب بصفته رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي، وتقدمت الحكومة بمشروع دستور آخر لإطارات الحزب لإبداء الموافقة عليه واعترض السيد فرحات عباس على قرار الحكومة بالتدخل في الشؤون الداخلية للمجلس الوطني التأسيسي وقال بأن هذا المجلس المنتخب من طرف الشعب، بناء على إقتراح من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، فهو يتمتع بالسيادة، وبحرية المبادرة في وضع مشروع الدستور وحسب الإجراءات القانونية، في رأي فرحات عباس، أنه لا يمكن دراسة أي مشروع قانوني في المجلس إلا إذا تم تسليم ذلك المشروع للمجلس الوطني التأسيسي الذي يقوم بتوزيع مشروع الدستور على الأعضاء لدراسته وإبداء الرأي في بنوده[3].

---

[1] عمار بحوش :التطورات السياسية بالجزائر في عهد أحمد بن بلة، مجلة الدراسات الانسانية، ص 155،156

[2] Ferhat Abbesse: OP, Cit, p 63 ,62

[3] Ibid, P 64

وتساءل فرحات عباس: كيف يحق لمناضلين في الحزب لم ينتخبهم الشعب أن يناقشوا دستورا، في حين أن النواب الذين انتخبهم الشعب لسن دستور، وهكذا تم اضعاف السلطة التشريعية في الجزائر المستقل [1]

واتهم السيد فرحات عباس رئيس الحكومة بانتقاء مجموعة من الحزب لكي يحصل على تأييدهم ومساندتهم لرغبته في إقامة نظام سياسي لا يعطي للشعب الحق في إبداء الرأي، وحرية تقرير مصيره [2]. وأُلقى القبض على فرحات عباس يوم 03 جويلية 1963 م، وبقى في السجن إلى غاية جوان 1965[3]

أحمد بن بلة اِستعمل مظلة الحزب الواحد للتخلص من منافسيه في رئاسة جبهة التحرير الوطني الجزائري ورئاسة البرلمان وذلك لإحكام قبضته على جميع مؤسسات الدولة وإعطائه حرية التصرف المطلق في أمور الدولة بدون رقيب أو جهة تحاسبه على ما يقوم به من أعمال، لأنه يريد إقامة حكومة مركزية قوية قادرة على التحكم في زمام الأمور.[4]

كما اِشتدد الصراع السياسي في عهد بن بلة بعد المعارضة التي قام بها حسين آيت أحمد ضد سياسة بن بلة، أين اسس آيت أحمد حزب جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) في 29 سبتمبر 1963 التي كانت تهدف إلى :

- تحذير المواطن من الاستغلال السياسي.
- وضع حد لفوضى الحكم والارتجال الذي يمارسه رئيس الجمهورية.
- تنقية الجيش الوطني الشعبي من المدسوسين وعملاء فرنسا.
- وقف أعمال (زوار الفجر) وهم عناصر المخابرات الذين كانوا يداهمون بيوت المناضلين ويعتقلونهم فجرا.

---

[1] شريط وليد : مرجع سابق ص 39

[2] Ferhat Abbesse: Op, Cit , P 72

[3] شريط وليد : مرجع سابق ص 39

[4] عمار بحوش : التطورات السياسية ... المرجع السابق ص 159

- إرساء قواعد ديمقراطية صريحة.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين.[1]

أصدر بن بلة قرارا يحظر حزب «جبهة القوى الاشتراكية» من ممارسة أي نشاط سياسي[2]، مع العلم أن هذه الجبهة السيد حسين آيت أحمد وأنصاره قد دخلوا في صراع مسلح ضد حكومة أحمد بن بلة منذ نهاية سبتمبر 1963 وذلك بهدف وضع حد لفوضى الحكم والارتجال في اتخاذ القرارات. [3]

وقد اعتبر حسين آيت أحمد تمرده على السلطة بمثابة إحتجاج على كيفية معالجة دستور 1963 ومناقشته خارج المجلس التأسيسي المنتخب شرعيا[4]،غير أن هذا الصراع على السلطة، وقع اتصال بينهما بن حسين آيت أحمد الذي كان في الجبال مع قواته المتمردة وأحمد بن بلة عن طريقة وساطة محمد يازوران وأين إلتقيا في فيلا جولي، تقرر تجميده وتم الاتفاق بين حسين أحمد بن بلة، لتصدي لحكومة المغرب الأقصى التي قامت بشن هجوم عسكري على الحدود الجزائرية يوم 09 أكتوبر 1963 [5]، بشرط أن يوفق بن بلة على مطالب حسين آيت أحمد الاتية:

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.
- إعادة تشكيل القيادة العامة للجيش الوطني الشعبي بحيث يشارك فيها عضو من أعضاء الولايات الستة.
- توزيع الأراضي على المجاهدين.
- القيام بمبادرة لعقد المؤتمر العام لجبهة التحرير الوطني الجزائري.

---

[1] لخضر بورقعة : المصدر السابق، ص 136

[2] المصدر نفسه ص 138

[3] المصدر نفسه ص 139

[4] عمار بوحوش : التطورات السياسية، المرجع السابق ص 160

[5] لخضر بورقعة : المصدر السابق ص 144

- إعلان هذا الاتفاق فورا عن طريق وسائل الإعلام.

إلا أن أحمد بن بلة تجاهل مطالب آيت أحمد وإنهمك في التحضير للمؤتمر الوطني للحزب في مطلع 1964، فقد تأزم الوضع من جديد بين الحكومة والمعارضة وإلتحق آيت أحمد من جديد بجبال القبائل لاستئناف تمرده على سلطة بن بلة، وكانت النتيجة هي إلقاء القبض على أيت أحمد يوم 17 أكتوبر 1964 من طرف الجيش الوطني الشعبي، وبعد محاكمة سريعة له في أفريل 1965، صدر الحكم على بالإعدام الذي لم ينفذ لأن كل طرف كان يحرص على إيجاد حل سلمي للأزمة.

ونظرا لصعوبة التفاوض في داخل الجزائر، فقد أرسلت جبهة التحرير الوطني الجزائري وفدا إلى فرنسا يقوده السيد محمد بجاوي والزبير بوعجاج، وتفاوض هذا الوفد هناك مع وفد من حزب جبهة القوى الاشتراكية وتوصلت الأطراف المتفاوضة إلى اتفاق نشرت محتواه الصحافة الجزائرية يوم 06 جوان 1965 وبقي أيت أحمد في السجن إلى غاية 30 أفريل 1966 أين تمكن من الفرار من السجن، وبقي في الجزائر شهرا ثم غادر الجزائر باتجاه مرسيليا، ثم سافر إلى سويسرا حيث استقر هناك مع ابنته [1]

ثانيا : الاوضاع اقتصادية والاجتماعية

بعد الاستقلال ومغادرة المعمرون الأوربيون التراب الوطني، تاركوا المؤسسات التي كانوا يديرونها شاغرة، مما جعل العمال الجزائريون يواصلون عملية الإنتاج والتسيير للمؤسسات [2]، وكانت البدايات الأولى للتسيير الذاتي تلقائية، في ضل الفراغ الكبير في الهيكل الاقتصادي الجزائري مما جعل الفلاحين والعمال يقومون تلقائيا من تسيير الوحدات الانتاجية حتى لا

[1] عمار بوحوش : التطور السياسي .... المرجع السابق ص 161

[2] صبيحه بخوش : السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي 1980-1989، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التنظيم، جامعة الجزائر، 1991 . ص 12

يتوقف الإنتاج، فاستولوا على المزارع المصانع وشكلوا إدارات ذاتية لها [1]، تبع هذا بإصدار السلطة مجموعة من النصوص لتنظيم هذا الوضع انطلاقا من :

قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمة والحرفية.

. قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب ويشمل 4 نقاط :

- كل ملكية شاغرة ستعتبر مؤممة بصورة نهائية وكل مشروع يوقف نشاطه أو يخففه يمكن ان يعتبر شاغراً .
- كل شخص يستغل املاكا شاغرة، بدون اذن سيعاقب بقسوة
- وضع الأملاك الشاغرة، تحت الوصاية الادارية لرئاسة مجلس الوزراء .

. قرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس الهيئات التالية :مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير، المدير .[2]

يعرف التسيير الذاتي بأنه : "تيسير العمال الديمقراطي للمنشأة والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها " [3]

تسيير المؤسسات في إطار هذا النظام كان يتم بواسطة لجنة التسيير الذاتي التي يقوم العمال بانتخابها، ثم تقوم هذه الأخيرة باختيار رئيس لها من بينهم بطريقة ديمقراطية، إلى جانب الرئيس هناك المدير الذي يعين من طرف الوزارة الوصية، هذا ما شكل تناقض في مضمون التسيير الذاتي " مما يدل على وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية واللامركزية في عملية تسيير المؤسسات الاقتصادية " ذلك لوجود حالة من الازدواجية مكونة من مدير معين وهيئة

---

[1] جمال فردي : حكومة الرئيس بن بلة الاولى والخيار الاشتراكي لتسير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962-سبتمبر 1963، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد09، ص 107

[2] جيراد شابلن : مصاعب الاشتراكية في الجزائر، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة، لبنان، ص 85، 86

[3] محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سيسيولوجي لاهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 122-121

منتخبة، وكون المدير هوالذي يسيطر على الهيئة المنتخبة، حيث تخول له صلاحيات واسعة تجعله يبرز كسلطة أخرى مع الهيئة المنتخبة .

المدير قانونا هو العون المنفذ لقرارات مجلس التسيير للمؤسسة ، لكن هذه القوانين خولت له عدة صلاحيات كحق الاعتراض على برامج الاستغلال والتنمية إذا ما تبين له أنها غير مطابقة للبرنامج الوطني، يوظف اليد العاملة (العمال الدائمون)، يراقب المشتريات والمبيعات، كما أنه تصرف في الخزينة، والقرارات تكون غير قابلة للتنفيذ في حالة لم يوافق عليها .[1]

إنعكس ذلك في بروز البيروقراطية فقد لاحظ الفلاحون والعمال أن مراسيم مارس 1963، وإن كانت من الناحية الثورية هامة وتنطوي على التغيرات الجذرية في العلاقات الاجتماعية القائمة على الإنتاج، ووقوفها حاجزا أمام البرجوازية الصغيرة إلا أنها لم تستطع أن تقف في وجه البرجوازية الكبيرة (المالكة لرؤوس الأموال) التي أصبحت حائلا دون تطبيق تلك المراسيم.[2]

لأمر الذي أدى إلى تكريس المركزية، والتعقيدات البيروقراطية وعدم مساهمة العمال في التسيير وأخذ القرارات. وكانت نتيجة هذا بروز العديد من الصراعات العمالية حول عملية تسيير وتنظيم المؤسسة، والقصد من ذلك تواجد فئة من المسيرين وذوي التخصصات استأثرت ببعض المزايا المادية والإدارية، وتحولها إلى فئة بيروقراطية تحتكر السلطات واتخاذ القرارات[3]

ومن جهة أخرى يرجع صعوبة فهم مراسيم 1963 إلى نقص الثقافة الاشتراكية، وعدم الانتظام في العمل الجماعي التعاوني (قواعد اشتراكية)، وربما يعود ذلك على عدم تغلغل تلك الثقافة في الأوساط الفلاحية والعمال في وحدات والتسيير الذاتي.

---

[1] حشماوي مختارية : تكوين الاطارات المسيرة الجزائرية، رسالة تخرج لنيل الماجستير في علم الاجتماع العمال والتنظيم، جامعة وهران، 212، ص 41

[2] أحمد بن بلة : المصدر السابق، ص 177...180

[3] محمد السويدي : التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 185

ويذهب الباحث جوليان روشيريو إلى أبعد من هذا عندما يكشف أن سياسة التسيير الذاتي ورغم ما توصلت إليها من نتائج ملموسة وفورية لصالح المجتمع الجزائري، ومنها توظيف أكثر من 115 ألف عامل معترفا في الوقت نفسه أنها سياسة مرتحلة وفشلت فشلا ذريعا، وكانت لها انعكاسات خطيرة ظهرت معها بوادرها الأولى في تدفق حركة الهجرة الريفية إلى الحواضر جنبا إلى جنب مع عملية ترك المساحات الشاغرة التي احتفل بها الفلاح غداة قرارات مارس 1963 وإنخفاض الإنتاج الزراعي أنذر بمشاكل خطيرة على بنية الدولة الحديثة، وظهرت مشكلة البطالة كحلقة أخرى يضاف إلى سلسلة الضغوطات على سوق العمل رغم هجرة 450 ألف جزائري إلى فرنسا مخففين ولو بنسبة ضئيلة من الضغط المفروض على المدن الجزائرية الكبرى.[1]

[1] جمال فردي : المرجع السابق ص 117

الفصل الثالث

المبادئ التنظيمية

للسياسة العامة

للرئيس أحمد بن بلة

المبحث الأول :المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني 16- 21 أفريل 1964

أولا : التحضير للمؤتمر

عند وصول أحمد بن بلة إلى أمانة الحزب أمر في أواخر شهر نوفمبر 1963م بإنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الأول، ضمت 51 عضوا، وإنبثق من هذه اللجنة التحضيرية "سكرتارية " تضم كل من : محمد حربي، عمر محجوب، عبد العزيز زرداني، آيت الحسين، صالح لوانشي، حسين زهوان وغيرهم، كانت مهمتها تتمثل في صياغة المشروع التمهيدي لميثاق الجزائر، والذي سيعرف فيما بعد بميثاق الجزائر 1964م .[1]

وبالنسبة للفترة التي تقرر فيها عقد المؤتمر فقد كانت البلاد تمر بحالة من الاستياء لدرجة أصبحت تنبئ بالخطر، أين كان اختلال كامل لجميع الدوائر الاقتصادية، والإفلاس المنذر بالخطر للقطاع الاشتراكي المرتبط أساسا بمشروع التسيير الذاتي، وإستفحال البطالة وعجز جهاز الدولة الغارق في الفوضى والبيروقراطية وإستياء شعبي من هذه الوضعية.[2]

ولقد عكفت اللجنة التحضيرية على إعداد "ميثاق عمل" جديد بناء على تجربة سنتين من الاستقلال وممارسة السلطة وبرنامج طرابلس، ولكي تحقق ذلك إنقسمت اللجنة إلى لجنتين الأولى عملت على دراسة "المسائل السياسية والنظامية"، أما الثانية فقد اشتغلت بدراسة "المسائل الاقتصادية، ولقد قرروا الاجتماع يوميا للإسراع [3] في إعداد النصوص المتعلقة بها، كما عقدت خلال الأشهر الأولى من سنة 1964 مؤتمرات تمهيدية، نُوقشت فيها مختلف الوثائق التي أعدت للمؤتمر، ولقد طرحت خلال هذه المؤتمرات التمهيدية مسألة شروط المشاركة في المؤتمر، ففصل في ذلك المسؤول على تنظيم الحزب وعضو المكتب السياسي، الحاج بن علا

---

[1] قواسمية عبد الكريم : الثورة الجزائرية ومسالة بناء الدولة الجزائرية ما بين (1962-1978)، اطروحة نيل شهادة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،2018، ص86

[2] محمد بوضياف : الجزائر الى اين ؟ يوميات مختطف، تر : محمد بن زغبية ويحي الزغودي، مر : جمال الدين صالحي، ط2، دار الملتقى لنشر، الجزائر، 2012، ص، 201، 203

[3] قواسمية عبد الكريم : المرجع السابق ص 86

في إحدى تصريحاته للصحافة الوطنية التي قدم فيها الشروط التالية : الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني، المساهمة الفعلية في الثورة التحريرية والتمتع بثقة الجماهير، وقد حدّد المشاركة في المؤتمر انطلاقا من الشروط السالف قائلا : " **وأن هذه المعايير تؤكد اِشتراك أعضاء المكتب السياسي وأعضاء المجلس الوطني للثورة وأعضاء الحكومة المؤقتة وأعضاء لجنة تحضير المؤتمر ومندوبو فيدراليات الحزب وخلايا مؤسسات القطاعات المسيرة ذاتيا، سواء كانت فلاحية أو صناعية أو أعضاء المجلس الوطني وممثلو الجيش الوطني ومندوبو المنظمات الوطنية** "[1].

ثانيا : جدول أعمال المؤتمر

عند اِجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في جوان 1962 قرر عقد جلسة أخرى في الجزائر بعد إعلان الاستقلال ليكون أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني في ظل الدولة الجزائرية المستقلة .[2]

وقد تم افتتاح الجلسات الأولى للمؤتمر بين 16 و21 أفريل 1964 بقاعة "إفريقيا" بمدينة الجزائر العاصمة تحت شعار "لا ثورة بالتفويض، الكل بالشعب والكل من أجل الشعب" ، وكان عدد المشاركين في الحزب 1900 مندوب قدموا من مختلف مناطق الوطن[3]، واِفتتح السيد أحمد بن بلة الأمين العام للحزب المؤتمر بكلمة [4] جاء فيها : إن المكتب السياسي يسلم لكم جميع السلطات، وإننا نقترح عليكم أن يكون رئيس مكتب المؤتمر الأخ بشير بومعزة وزير

---

[1] قواسمية عبد الكريم : المرجع السابق ص 86

[2] Ahmed Mahsas : L'autogestion en Algérie Données politiques de ses premières étapes et de son application , éditions anthropos , Paris , 1975, p213

[3] عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1982، جامعة الجزائر، 1983، ص 139

[4] رابح لونيسي : رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ .. المرجع السابق، ص 106

الاقتصاد الوطني، ونائبي الرئيس سويح الهواري ومحمد السعيد معزوزي، وكتاب المؤتمر الإخوة عمار أوزقان وعبد الكريم بن محمود[1]

ويمثل هذا المؤتمر المكان الأنسب لمناقشة وإثراء المسائل المدرجة في جدول الأعمال، كما يعتبر أول نقاش واسع سيساهم فيه هذا العدد الكبير من المسؤولين والمناضلين، فالمؤتمر سيعمل على بعث الروح الثورية وإقامة أساس سير دائم منظم ومبرمج نحو الاشتراكية، ويشكل شرطا لوجود وازدهار للحياة الديمقراطية داخل الحزب[2]

وتضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة النقاط التالية :

- دراسة وتقييم المراحل التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها إلى أحداث صيف 1962 م .
- معالجة الأزمة المتعددة الأبعاد التي تمرّ بها البلاد
- الحديث عن أبرز الإنجازات التي حققتها السلطة القائمة منذ الاستقلال إلى غاية انعقاد المؤتمر
- الحديث عن ظروف وملابسات تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طليعي في مؤتمر طرابلس إلى حين عقد المؤتمر.
- مناقشة مسألة المليشيات الشعبية التي كان بن أحمد بن بلة متحمسا لإنشائها
- التطرق لمسألة الضباط الجزائريون الفارين من الجيش الفرنسي إلى الجيش الجزائري[3]

ثالثا : سير أشغال المؤتمر أهدافه

ونستطيع أن نقول أن هذا المؤتمر كان تأسيسيا يهدف بالدرجة الأولى إلى إضفاء الطابع الأخلاقي للعمل السياسي[4]، أين تم تزكية مكتب المؤتمر وإثبات العضوية للمندوبين

---

[1] ميلود بلعالية : مؤتمر جبهة التحرير الوطني – الجزائر 19-21 أفريل 1964 : قراءة في التفاعلات والصعوبات، مجلة الحوار المتوسطي، العدد2، 2019، ص 453

[2] قواسمية عبد الكريم : المرجع السابق، ص 88

[3] المرجع نفسه ص 88، 89

[4] Ahmed Mahsas: Op,Cit , p 218

بالإجماع والمصادقة على النظام الداخلي، وقدم أحمد بن بلة تقريرا وضح فيه طبيعة الدور الذي أسند إلى المؤتمر في الظروف التي تجتازها الجزائر وتصفية الجو الداخلي، والروح التي يجب أن تسود بين المؤتمرين، كما لخص الإنجازات التي تحققت في ظل الحكم الوطني والمهام التي حددتها القيادة السياسية في المرحلة الجديدة، كما حظيت السياسة الخارجية للجزائر بقسم كبير في الخطاب، أين تم التطرق ايضا لموضوع الوحدة الإفريقية [1].

عقد المؤتمرون جلسات مغلقة خصصت لتقديم تقارير مندوبي جبهة التحرير الوطني في الجزائر والمهجر، وكانت الجلسات تنتهي بتقديم تصريح صحفي لمكتب المؤتمر، وقد تم تشكل لجنتين الأولى سياسية وتنظيمية والثانية اقتصادية واجتماعية.

ولقد قدم الحاج بن علا مسؤول الحزب والمنظمات الوطنية في المكتب السياسي ورئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، تقريرا ضمنه تحليلا عن الظروف التي أحاطت بتنظيم الجبهة بعد الاستقلال وهيكل التنظيم الحزبي الجديد، وحصيلة نشاطات المكتب السياسي والتقرير المالي واِقترح على المؤتمرين ضرورة إعادة تكييف الحزب والمنظمات الوطنية، ودعا إلى إقرار التنظيم الحزبي ووضع أسس متينة للثورة الاجتماعية[2] .

ويهدف المؤتمر إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتفاهم مع خصوم أحمد بن بلة في المعارضة بحيث يتعاون الثوريون الحقيقيون مع بعضهم البعض ويتوحدون ضد القوات المعادية التي كانت قد خلقت مشاكل للجزائر، وتحقيقا لهذا الهدف، قام رئيس الحزب السيد أحمد بن بلة باستدعاء الشخصيات السياسية المرموقة لحضور المؤتمر الأولى للحزب والمشاركة في أعماله أمثال كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب وتوفيق المدني، قد استجابت هذه الشخصيات لنداء رئيس الحزب وحضرت معظم جلسات المؤتمر إلا أن محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، ورابح بيطاط، قد رفضوا دعوة أحمد بن بلة

---

[1] بلعالية ميلود : المرجع السابق ص 452

[2] المرجع نفسه ص 453

ولم يترددوا في التعبير عن معارضتهم للسياسة التي ينتهجها بالإضافة إلى الرئيسين السابقين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس وبن يوسف بن خدة .

أما الهدف الثاني من عقد المؤتمر والذي يتضح جليا من خلال الاستراتيجية الجديدة التي كشفت عنها الرئيس أحمد بن بلة حيث أصبح يستعمل حزب جبهة التحرير الوطني كقاعدة وكمنطلق لخلق التأييد الشعبي وتقسيم الجماعات الموالية العقيد بومدين أو إضعافها على الأقل، فإن خطة الرئيس بن بلة كانت تقوم على أساس خلق قوة سياسية جديدة موالية لرئيس الحكومة وذلك بتعيين شخصيات سياسية في مناصب عليا في الدولة وفرض رقابة مدنية على المؤسسة العسكرية، أي ترجيح الكفة لصالح الحزب على حساب الجيش، وقد تبين هذا الاتجاه بكل وضوح في خطاب الرئيس أحمد بن بلة الذي ألقاه في المؤتمر حيث أكد لحوالي 1700 مندوب حضروا هذا اللقاء الحزبي، منهم 200 مندوب ينتمون إلى المؤسسة العسكرية بأنه ينوي القيام بعملية تطهير عميقة.[1]

ضمن المؤتمر أكد أحمد بن بيلة بقوة ويقين اولوية العمل الثوري على أعمال البناء المؤسساتي وإعادة تنظيم البلاد، وبِاستنكاره لأطروحة أولوية بناء الدولة ، وكان يشير إلى جماعة بومدين [2]، ثم صعد بن بلة المنصة ووجه كلامه إلى هواري بومدين وقال له بالحرف الواحد: "أريد أن أقول بكل صراحة للأخ بومدين بأن كل شيء يكون بالحزب، وبأنه لا يكون أي شيء بدون الحزب "[3]

---

[1] عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي من 1962 الى اليوم .. المرجع السابق ص 26-27

[2] بنجامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 -1988، تر : صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012 م، ص 35

[3] Ahmed Mahsas: Op,Cit , p226

رابعا : البيان الختامي لمؤتمر الجزائر عام 1964

بتاريخ 20 أفريل 1964 تراس بشير بومعزة الجلسة الختامية للمؤتمر للمصادقة على تقرير اللجنة السياسية والتنظيمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وفي اليوم الموالي تم الإعلان على البيان ختامي تضمن ما يلي:

– المصادقة على ميثاق الجزائر، وهذه الأخيرة عبارة عن وثيقة سياسية ايدلوجية تضع الإطار النظري للبناء الاشتراكي، وتضمن بالتفصيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ترك الاستعمار الجزائر عليها، كما تبين الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ظل سنتين من الاستقلال، إلى جانب ما حدده من آفاق مستقبلية [1]

– إنتخاب أحمد بن بلة بالإجماع أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني.

– إنتخاب اللجنة المركزية، مكونة من ثمانين عضوا أساسيا وعشرين عضوا إضافيا.

– إنتخاب المكتب السياسي من سبعة عشر عضوا، من بينهم ثمانية وزراء، ورئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، وأربعة عسكريين من بينهم العقيدين أكلي محند أولحاج ومحمد شعباني، ورئيس ودادية الجزائريين بفرنسا وأوروبا، وثلاث نواب .

ولقد شارك المؤتمرون في مهرجان شعبي في ساحة إفريقيا بالعاصمة يوم 22 أفريل 1964 احتفلا بالنتائج التي توصل إليها، ولوضع الأسس للانطلاقة الجديدة، وألقى الأمين العام للحزب خطابا استعرض فيه قرارات المؤتمر في مجال السياسة العامة للدولة الجزائرية [2].

---

[1] عمار رحيلة : المرجع السابق ص 157

[2] بلعالية ميلود : المرجع السابق ص 454

المبحث الثاني : ميثاق 1964

أولا : مضمون ميثاق 1964

ميثاق الجزائر وهو بمثابة وثيقة سياسية ايديولوجية يضع الاطار التأسيسي للبناء الاشتراكي، محددا التفاصيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ترك الاستعمار الجزائر عليها، ومبينا الانجازات الاقتصادية الاجتماعية التي تحققت في سنتين من الاستقلال، إلى جانب ما حدده من أفاق مستقبلية.[1]

وقد اِنقسم ميثاق الجزائر إلى عددت أقسام، وقد تضمن القسم الأول الجوانب التاريخية لنضال الحركة الوطنية لدولة الجزائرية حتى عام 1954 ثم اِندلاع الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني بشي من التفصيل والتحليل لمسار الثورة ، أما القسم الثاني فقد عالج مشاكل الفترة الانتقالية ومهام البناء خاصة المسار الاقتصادية مشيرا لمشروع التسيير الذاتي .

وبالنسبة للقسم الثالث فقد تناول القانون الاساسي للحزب الذي جاء في 4 فصول و40 مادة، وإن المتمعن في النصوص الأساسية للميثاق يلاحظ التناقض الواضح بين الطبيعة الجماهيرية التي نادي بتجنبها ومبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية، فإذا كان حزب جبهة التحرير الوطني ينادي بالتعبير عن مصالح فئات معينة فهو سيتثنى بذلك فئات أخرى، وهذا من المنطق لا يخدم الاتحاد الوطني الذي يستلزم توحيد كل الفئات الوطنية، فالمادة الثانية من ميثاق الجزائر تنص على: " **ينبغي على جبهة التحرير الوطني أن تكون حزبا جماهيريا، أي تجنب تشكيل أي حزب أخر** " لأن الصيغة الجماهيرية تشكل خطر اِنجراف المسؤوليات وانسيابها بين أيدي البرجوازية الصغيرة ضد الفئات الأخرى [2]

كما يجب أن يكون حزبا طليعيا يستمد قوته من مجموع الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين المؤمنين بالفكر الإشتراكي، فإن الطبيعة الطليعية لحزب جبهة التحرير

---

[1] عامر رخيلة : المرجع السابق ص 146

[2] فاطمة بودرهم : حزب جبهة التحرير الوطني دراسة تارخية اجتماعية مقارنة 1954 –1964، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، 1994 ص 106

الوطني تعكس وجود طبقات في الجزائر تقف ضد مصالح الفئات التي يمثلها الحزب فالعدد المحدود للفئات الاجتماعية التي يستمد الحزب منها قوته يتناقض مع الحفاظ على الوحدة الوطنية التي تستوجب اِنضمام كل الفئات الاجتماعية والإيديولوجية وأساليب عملها سواء الفئة البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة التي حذر الميثاق السلطة من خطر الانزلاق نحوها إذا ما اتخذ الحزب الطابع الجماهيري .[1]

وأخير القسم الرابع قد اِحتوى على ملحق خاص بتقرير الامين العام للمكتب السياسي الذي قدمه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أضيف إليه لائحة السياسة العامة واللائحة الاقتصادية والاجتماعية المصادق عليها من طرف المؤتمرون في الجلسة الختامية [2]

فالميثاق أكد على الاتخاذ بنظام الثورة الاشتراكية وسلط الضوء على المشاكل الانتقالية التي توثر على بناء الدولة الجزائرية الحديثة، وفي الجانب الاقتصادي أكد على ضرورة تحسين اِستعمال الإمكانيات الموجودة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للبلاد والاهتمام بعملية التخطيط وتطوير التصنيع وتأميم المصادر المعدنية وتنمية البنية التحتية، أما في الجانب الاجتماعي فلقد أكد على تحسين المستوى المعيشة والتكوين المهني والصحة العمومية والإسكان ورعاية المجاهدين القدامى واليتامى وأرامل الحرب والشباب، وتناول أيضا موضوع دور المرأة الجزائرية أما في الجانب الثقافي فلقد اهتم بمحاربة الأمية ونشر التعليم في أرجاء الجزائر[3]

ثانيا : موقف الطبقة السياسية من الميثاق

بعد صدور ميثاق 1964 كانت هناك اراء لبعض السياسي الجزائريين حول ما جاء فيه فبعض القرارات التي خرج بها الميثاق لم تعجب العلامة محمد البشير الإبراهيمي أحد كبار جمعية العلماء المسلمين، وخاصة ما يتعلق بالنهج الاشتراكي وغيرها من الممارسات التي

---

[1] فاطمة بودرهم : المرجع السابق ص 107

[2] ميلود بلعالية : المرجع السابق ص 454

[3] كفاح عباس : الجزائر في عهد الهواري بومدين 1965-1978دراسة في الاوضاع الداخلية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الموصل، العراق، 2007 ص 13

مارسها أصحاب السلطة، أين خرج ببيان عرف بـ"بيان 16 أفريل 1964 م" [1]، والذي أنكر فيه النهج الاشتراكي، الذي اتخذه أصحاب القرار للنهوض بالجزائر، حيث قال : "وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم، يجب أن تنبعث من صميم حدورنا العربية الإسلامية، لا من المذاهب "[2] هذا الموقف من محمد البشير الإبراهيمي فتح النار علي بن بلة وتوجهاته الاشتراكية اليسارية فقد وصف أحمد بن بلة الشيخ البشير الابراهيمي ب "**أصحاب العمائم**" الذين يجرؤون على انتقاد التوجهات الاشتراكية باسم الإسلام، متناسيين في ذلك أنهم رفضوا في السابق، مد يد العون للثورة عندما اندلعت[3]، وهذا الموقف كلف البشير الابراهيمي غاليا حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية، وتعرض ابنه أحمد طالب الإبراهيمي للاعتقال والسجن والتعذيب[4] .

أما خيضر فقد صرح خلال مؤتمر صحفي يوم 30جوان 1964 في باريس عن سبب انفصاله عن جبهة التحرير الوطني ورفض تأييده لما انبثق من مؤتمر 16-21 أفريل 1964 ويقصد الميثاق، معبرا أن المؤتمر ما هو إلا إخفاء إفلاس النظام [5]، مشيرا أن المؤتمر كان مسطرا في البداية لصالح بن بلة، فمن بين 2000 شخص اجتمعوا اِستطاع 40 مندوبا فقط التحدث أي أن الاجتماع كان يخلوا من حرية التعبير[6]، فقد اِختلف محمد خيضر مع أحمد بن بلة في أشياء كتير من بينها الميثاق، حيث أقام خيضر علاقات مع المعارضين لحكومة بن بلة واِستقال من المكتب السياسي ثم خرج من الجزائر نحو سويسرا بخزينة الحزب (مال الحزب

---

[1] محمد البشير الابراهيمي : اثار البشير الابراهيمي، تق : احمد طالب الابراهيمي، ج5، ط 1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997، ص 317

[2] أحمد طالب الابراهيمي : مذكرات جزائري ، ج1، احلام ومحن (1956-1932)، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2013 ص 186 .

[3] المصدر نفسه ص 187

[4] المصدر نفسه ص 198

[5] Tarik khidri: Op,Cit ,p 97

[6] Ibid p94

) ووضع المال في البنوك السويسرية [1]، فقد أخذ صراعه مع الرئيس بن بلة أبعادا وأشكالاً أخرى حيث اتهم هذا الأخير محمد خيضر بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني التي أودعها باسمه في البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف، وترتب على هذا الاتهام إعلان محمد خيضر عن عزمه تسليم هذه الأموال للمعارضة الجزائرية لتستفيد بها في الإطاحة بالرئيس بن بلة.[2]

وبالنسبة محمد بوضياف فقد رفض نتائج المؤتمر حيث ذكر في كتابه الجزائر إلى أين ؟ التالي : " **كان من المفروض أن يعاد طرح برنامج طرابلس الذي لم يكن إلا مشروعا في هذا المؤتمر للمصادقة عليه نهائيا ولكنه بدل ذلك اكتسب قيمة الميثاق وذلك بإدارة جماعة تلمسان بمفردها** " [3]، موضحا أن المؤتمر الذي قرر بن بلة عقده لن يخدم إلا مصالحه كما شكك في نجاعة قرارات المؤتمر ونتائجه من بينها ميثاق 1964[4]

وقد كان محمد بوضياف المعارضين الأوائل لسياسة بن بلة حيث أعلن عن تأسيس حزبه (حزب الثورية الاشتراكية) يوم 20 سبتمبر 1962 وهو التاريخ المحدد لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي ، إذا تعمد بوضياف الاعلان عن حزبه بهذا التاريخ للتأكيد والتدليل على رفضه لسياسة بن بلة ، وكذا معارضته الرسمية والعلنية للنظام الذي ينبثق عن هذه الانتخابات، وقد ذهب بوضياف ابعد من ذلك حيث قام بتجنيد إطارات حزبه وتوزيع المنشورات التحريضية ضد النظام والداعية إلى تمرد الجيش من أجل قلب نظام الرئيس بن بلة، وقد أعرب بوضياف عن "عزمه على مواصلة النضال بالكلمات والمناشير وحتى بالسلاح ضد النظام

---

[1] أحمد منصور : الرئيس احمد بن بلة يكشف عن اسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم والدار العربية للعلوم- ناشرون، لبنان، 2007، ص236

[2] فتحى الذيب : المصدر السابق ص 621

[3] Mohamed Boudiaf: ou va l'Algérie notre révolution , librairie de l'étoile , p 13

[4] محمد بوضياف : المصدر السابق، ص 201

القائم على الاستعباد " ويضيف : " **وحتى ولو تقلّص وضعنا إلى عشر التراب الوطني سنواصل النضال فوق هذا العشر** ."[1]

وأدت معارضة بوضياف لرئيس بن بلة طيلة 11 شهرا إلى إقدام هذا الأخير إلى حظر حزب الثورة الاشتراكية وتوقيفه، بتهمة التآمر على النظام مع قوى خارجية [2]، ويصف بوضياف في كتابه " الجزائر الى أين ؟ " عملية اعتقاله بجسر حيدرة في منتصف نهار الجمعة 21 جوان 1963 م " بالاختطاف" الذي أحيط بالسرية التامة، وبعد أربعة أيام من الاعتقال في إحدى مقرات أمن العاصمة نقل إلى مقر الدرك الوطني بشارع النصر، ثم نقل إلى وادي نصرون ثم إلى أدرار حيث فرضت عليه العزلة التامة[3]

كما كان حسين آيت أحمد معارض منذ البداية لسياسة بن بلة وانشق عن رفاقه في جبهة التحرير الوطني وتشكله حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS)[4]، وشرع آيت أحمد حسين في تشكيل مجموعات من المقاتلين بمنطقة القبائل بمساعدة العقيد محند أولحاج والقيام بعدة عمليات مسلحة واِشتباكات مع الجيش وقوات الأمن والدرك . وأدت هذه المواجهات إلى سقوط العديد من القتلى من الجانبين، وذلك في الفترة ما بين 1963 و1964 م[5]

ومن جهة اخرى اعتبر حيسن آيت أحمد أن أحمد بن بلة يتحمل المسؤولية الكاملة لكل الازمات التي مرت بها البلاد منذ صائفة 1962، مما خلق جو من الانقسام والكراهية لدى الأوساط الشعبية بصفة عامة وفي أوساط المناضلين بصفة خاصة [6]

---

[1] زبيحة زيدان المحامي : المرجع السابق ص 172، 173

[2] محمد بوضياف مصدر سابق ص 147

[3] محمد بوضياف : المصدر السابق،ص، 60، 62

[4] لخضر بورقعة : المصدر السابق ص 134

[5] نفسه ص 165

[6] Hocine Ait Ahmed :La Guerre et L'après-guerre ,Les éditions de minuit ,paris ,1964, p,200

المبحث الثالث : الدوافع التي ادت إلى الانقلاب

أولا: استحداث ميليشيات

ومن أبرز المسائل والقضايا التي اشتدد الخلاف حولها طيلت أيام مؤتمر من الجيش الفرنسي وإنضموا إلى الثورة ثم أصبحوا إطارات في الجيش الوطني أفريل 1962 هي مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وإنشاء مليشيات شعبية[1]، ولقد تصدى العقيد الهواري بومدين لكل من يريد أن يزيح هؤلاء الضباط الذين فروا الشعبي قائلا : " **إن تصفية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الخبرات العسكرية الأجنبية في تأهيل الجيش، وهذا ما يجعل أسرارنا العسكرية مكشوفة للأجانب، لذلك فالأولى بنا أن نستعين بهؤلاء الضباط الذين لا ينكر أحد بأنهم جزائريون جادون في تأطير الجيش وتأهيله خاصة وأنهم يخضعون للقانون الجزائري.** [2]" وكان من أبرز الذين عارضوا تقليد مناصب كبيرة لهؤلاء في الجيش الجزائري، العقيد محمد شعباني والذي دفع حياته ثمنا عندما عارض هؤلاء . أما القضية الأخرى التي أشتد النقاش حولها واختلف فيها، فكرة إنشاء مليشيات شعبية بدعوى الدفاع عن الثورة الاشتراكية، والتي كان متحمسا لها رئيس الجمهورية رئيس الحكومة أحمد بن بلة .[3]

وكان الهدف الحقيقي من تشكلها هو التخلص من ثقل الهواري بومدين على أحمد بن بلة الذي أصبح يكتم أنفاسه، أو بمعنى آخر تحكم الهواري بومدين في كل شيء وهذه المليشيات الشعبية ستكون قوة عسكرية موازية للجيش الوطني الشعبي وتابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، يواجه بها بومدين المسيطر على الجيش .

وفي بداية جويلية 1964 شرع الرئيس بن بلة في تكوين " الميليشيات الشعبية " المسلحة والتي يترأسها محافظ وطني يتم تعيينه في هذا المنصب من طرف الأمين العام

---

[1] لطفي الخولى: المصدر السابق ص 61

[2] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح... المصدر السابق ص 56

[3] صالح بلحاج : جذور السلطة .. المرجع السابق 229

للحزب، واختار رئيس الجمهورية محمود قنز قائدا للميليشيات الشعبية، وبصفته أحد العناصر المنتمية لهيئة الأركان، فقد اِعتبر تعيين محمود قنز بمثابة خطة من الرئيس بن بلة لتحييد قادة الأركان وإضعاف ولائهم لوزير الدفاع السيد هواري بومدين[1].

وحسب القوانين والإجراءات التي اِتخذتها رئاسة الدولة، فإن دور الميليشيات الشعبية يتمثل في تدعيم ومساعدة الجيش الوطني الشعبي في خططه العملية، والمساهمة في المحافظة على الأمن والهدوء، والمشاركة في جميع العمليات التي تتعلق ببناء الاشتراكية في الجزائر [2]

ولم يتردد الهواري بومدين في معارضة فكرة إنشاء ميليشيات شعبية تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي وذلك خوفا من خلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش الوطني الشعبي، تسلبه مهامه الأساسية، وتشكك في قدراته وولائه للثورة بتوجهاتها الاشتراكية، وحذر بومدين من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد وطالب بوحدة القوات المسلحة للبلاد من خلال جيش وطني شعبي موحد ومنضبط عسكريا، وفي نفس الوقت مسير طبقا لخط الحزب وميثاقه، ومنفذا لقراراته ومسؤول في النهاية أمام المكتب السياسي، وإجابة عن هذه المخاوف أكد الرئيس أحمد بن بلة أن المعركة مع القوة المضادة تتطلب إنشاء ميليشيات شعبية.[3].

---

(1) Ania Francos et J.P.Séréni : Op.cit, p 156

(2) طاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح... المصدر السابق، ص 117

(3) عمار بوحوش : التصور السياسي بالجزائر في عهد بن بلة منشور عبر الموقع https://www.ammarbouhouche.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-/%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1، تم تصفحه بتاريخ 10-05-2021 على الساعة 05:52

ثانيا : تعين الطاهر الزبيري رئيس هيئة الاركان وتمرد العقيد محمد شعباني .

بقيت قضية تعيين قائد أركان للقوات المسلحة معلقة عدة شهور من الاستقلال إلى غاية 1963، حينها عزم بن بلة بصفته رئيسا للجمهورية على تعيين قائد للأركان حتى ولو أتى ذلك إلى خلافه مع وزير الدفاع هواري بومدين، فاستدعى بومدين وقال له بلغة فيها الكثير من الحزم: «**سأعين قائدا للأركان** »[1]

ولما رأى بومدين الإصرار في عينيه لم يرغب الدخول معه في مواجهة، ولكنه مع ذلك كان مصرا هوالآخر على رفض تعيين غريمه شعباني على رأس قيادة الأركان، فرد على بن بلة بذكاء:« **منصب قائد الأركان لا يعود لشعباني، بل يعود لزبيري لأنه أكثر خبرة منه وأقدم منه في النضال أنا أعرف ضباطي، لن يقبلوا بشعباني** [2]

وكان بومدين يقصد "بضباطه"، الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كانوا أكثر ولاء له من غيرهم. [3]

وصدر قرار تشكيل قيادة الأركان، وأعلن بن بلة في مهرجان شعبي بالعاصمة عن الطاهر الزبيري قائدا للأركان في الوقت الذي كان بومدين في زيارة خارجية إلى الاتحاد السوفياتي وهذا ما أثار حفيظته عندما سمع بالأمر، لأنه تم الاعلان دون العودة وإستشارة وزير الدفاع [4]، وعلق بومدين قائلا : **(فوجئت بعد خمسة أيام من الزيارة بالاتحاد السوفياتي يهنؤونني على ماذا، قالوا تعيين الطاهر الزبيري رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش، تملكني الغضب لحظات لشكل الاجراء، وزير الدفاع في زيارة للخارج لا علم له بشيء، واذا به يعرف من مضيفيه أنه قد عين له رئيس لأركان حربه، ولكني تمالكت أعصابي واظهرت أني كنت أعرف وشكرتهم، فالمسألة هنا كانت سمعة الجزائر واسلوبها في الحكم أولا واخيرا ماذا كان**

---

[1] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح... المصدر السابق، ص، 36

[2] المصدر نفسه 37

[3] المصدر نفسه 37

[4] الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ص 212

يقصد بن بلة من وراء ذلك؟ لماذا لم يأت لي وأنا في الجزائر ويخبرني بتعيين الأخ طاهر رئيسا لأركان الحرب وانما ينتظر حتى أسافر ويصدر القرار؟

لقد كان يعلم تماما، أنه لو فاتحني في هذا الأمر لرحبت بتعيين الأخ طاهر وتعاونه معي، فنحن رفاق، ونحن زملاء وهو كفأة تفيد جيشنا الوطني الشعبي ولكن لوكان بن بلة قد فعل هذا بوضوح لبدد السعي بالدس بين الأخ طاهر وبيني، وانما انتظر حتى سافرت ليوهم الأخ طاهر بأنه عينه رغما عني منتهزا فرصة غيابي ووضعي أمام الأمر الواقع.)[1]

لم يكتف بن بلة بهذه المواقف بل اتخذ قرارا منفردا آخر من جانبه بضم العقيد محمد شعباني قائد الناحية العسكري الرابعة إلى المكتب السياسي للحزب، وطلب منه أن ينتحي عن قيادته للناحية العسكرية، فمن غير المعقول أن يجمع بين المنصب العسكري والمنصب السياسي[2] .

فبعد أن أقدم هذا الاخير على نقد ومعارضة خطة تمكن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في الجيش الجزائري، اِعتصم بالناحية العسكرية الرابعة التي كان يشرف عليها، ورغم المناصب العليا التي أصبح يتبوؤها شعباني عسكريا وسياسيا إلا أنه لم يكن يلتحق بالعاصمة إلا لفترات قصيرة ثم يعود إلى مركزه في الجنوب، ومرت شهور وشعباني على هذا الحال مما أثار حفيظة بومدين ودفعه ليؤكد على بن بلة ضرورة اِلتحاق شعباني بمكتبه في وزارة الدفاع وقال له: **شعباني مهمته في العاصمة ويجب أن يترك قيادة الناحية حتى نعين شخصا مكانه**[3]، لأن العقيد محمد شعباني لم يلتحق بمنصبه الجديد، فأرسل له كل من أحمد بن بلة والعقيد الهواري بومدين والعقيد الطاهر الزبيري الشريف مهدي، لكي يكلماه ويقنعانه بضرورة الالتحاق بمنصبه الجديد ولكن رفض ذلك وأصر على البقاء، خصوصا وأنه علم منهم أن أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي هو من سيتقلد قيادة الناحية العسكرية الرابعة، على ما

---

[1] سعد بن بشير لعمامرة: المصدر السابق، ص 58

[2] المصدر نفسه، ص 59

[3] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح.. المصدر السابق ص 57

يذكر الشريف مهدي، ويورد هذا الأخير أن العقيد محمد شعباني قال لهم : "كيف بكم أن تقبلوا أن يوضع فار من الجيش الفرنسي على رأس قيادة الناحية العسكرية الرابعة، فأنتم ثوريون، كيف تدعمون فاراً من الجيش الفرنسي؟ [1]

وبعد نحو15 يوما من هذا اللقاء، كرر بومدين على بن بلة نفس الأمر وأصرى على ضرورة إستقرار شعباني في العاصمة لأداء مهامه كنائب لقائد الأركان وعضوا في المكتب السياسي للحزب حتى يتم تعيين قائد آخر للناحية العسكرية الرابعة.

ولم يكن بإمكان بن بلة ترك شعباني يتمادى في عصيانه للأوامر ومع ذلك حاول الحفاظ على شعرة معاوية في التعامل معه، فاتصل به هاتفيا متوددا إليه: " **تعالى بقربي لنتعاون.** "، فرد عليه شعباني بقسوة: " **أنت طمأنتني كثيرا في بعض الأمور لكنك بقيت تتصرف تصرف السياسيين المتعفنين**"..[2]، وهذا الوصف الذي أطلقه شعباني لبن بلة بـ"السياسي المتعفن" جعله يستشيط غيظا، واعتبر ذلك إهانة لشخصه، فأعطى الأوامر لبومدين فورا للإعداد لعملية عسكرية لإلقاء القبض على شعباني وجميع الجنود الذين معه، وهو الأمر الذي كان ينتظره بومدين بفارغ الصبر ولم يتأخر في تنفيذه وكان ذلك في 07 جويلية 1964.[3]

عندما أن أصبح التمرد أمرا واقعا اتصل بومدين بالرائد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الخامسة وكلفه بمهمة إحتلال مركز قيادة الناحية الرابعة، وكانت قيادة الأركان قد اتخذت قرارها بالإجماع على ضرورة إجهاض هذا التمرد في أسرع وقت. وأعدت خطة لإطفاء نار هذه الفتنة التي كانت تهدد بتمزيق أوصال البلاد[4].

---

[1] قواسمية عبد الكريم : مرجع سابق ص 159

[2] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح .. المصدر السابق، ص 58

[3] المصدر نفسة ص، 59، 58

[4] الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ص 208

وطبقا لهذه الأوامر تحرك الرائد الشاذلي بن جديد بأمر من الرئاسة لوقف العقيد محمد شعباني، وفي اللحظات التي كان فيها الجيش يتحرك نحو مكان شعباني، وأدت المناوشات الخفيفة التي دارت بين القوات التي يقودها الرائد الشاذلي وقوات العقيد محمد شعباني إلى قتل اثنين من جانب العقيد شعباني، أما هذا الأخير فلقد فرّ إلى بوسعادة، وهناك ألقى عليه القبض بعد أسبوع من انطلاق العملية العسكرية، وبعدها وضع في السجن المدني بوهران.

وقبل تقديم العقيد محمد شعباني للمحاكمة أطلق الرئيس أحمد بن بلة أمرا رئاسيا ينص على المحاكم العرفية، وهي محكمة تهتم وتتخصص في محاكمة المتمردين على الدولة في حال المساس بأمنها، ولقد حمل ذلك الأمر تاريخ 28 جويلية 1964 [1]

تشكلت محكمة ثورية خاصة لمحاكمة شعباني، واتصل بومدين بالشاذلي بن جديد ليقول له: «**إن الرئيس أحمد بن بلة عينني عضوا في هذه المحكمة، إلى جانب سعيد عبيد وعبد الرحمن بن سالم**». وأضاف بومدين قائلا: «**إن الرئيس يطلب منكم الحكم عليه بالإعدام، وإذا لم تصدقني اتصل بالرئيس حين تأتي إلى العاصمة، وسيقول لك نفس الكلام**». وترأسها الجلسة قاض مدني من الجزائر العاصمة، اسمه محمود زرطال، فلم تستغرق المحاكمة من الوقت طويلا وبعد المداولة حكم على شعباني بالإعدام بتهمة محاولة التمرد على الحكم وزرع في صفوف الجيش .

حاول محمد شعباني أن يلتمس العفو من الرئيس بن بلة ولكنه رفض إلتماسه، بل أصر على تنفيذ الحكم، كما صدر عن المحكمة، معتبرا أن الحكم نهائي وغير قابل للاستئناف، وفي 03 سبتمبر 1964 تم اعدام شعباني مع طلوع الفجر في غابة بالقرب من كاناستل بوهران بحضور أعضاء المحكمة وحضر أيضا أفراد من الدرك الوطني العملية، وبعد الإعدام وضعوا جثته في نعش ودفن في مكان مجهول.[2]

---

[1] قواسمية عبد الكريم : المرجع السابق ص 106

[2] الشاذلي بن جديد : المصدر السابق ص، ص 210، 2011

ثالثا : الخلاف بين بن بلة وهواري بومدين

اِشتد الخلاف بين الرئيس أحمد بن بله ومجموعة تلمسان برئاسة العقيد هواري بومدين وخصوصاً بعد بروز العقيد هواري بومدين على الساحة السياسية وظهر كمنافس قوي للرئيس أحمد بن بله، حيث عمد هذا الأخير إلى إتباع أسلوب يحد من نفوذ وسيطرة العقيد هواري بومدين لذا بدأ يتحرك نحو مجموعة تلمسان وحاول ضرب هذا المجموعة والقضاء عليها حتى يتمكن من تجريد العقيد هواري بومدين من أهم مراكز قوته [1]، تعود جذور الخلاف بين الهواري بومدين وأحمد بن بلة الى 10 أفريل 1964، عند انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث أظهر بن بلة نواياه الحقيقية في التحضير للإزاحة بالعقيد بومدين والجيش الوطني الشعبي، لأنهم أصبحوا يشكلون خطرا عليه [2] فأقدم على عدة أعمال لتحقيق رغبته، وهي:

• كما ذكرنا سبقا اقتراح بن بلة خلال المؤتمر إنشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، وهدفه من هذا الاقتراح هو تكوين جيش خاص به ليتحرر من قبضة وزير الدفاع بومدين، وقد عارض هذا الأخير الاقتراح بحكم أن تعدد الجيوش يؤدي إلى نشوب حروب أهلية [3]، وجاءت هذه الفكرة على اثر الاجتماع الذي حدث بين الرئيس أحمد بن بله والمبعوث الكوبي ارنستوتشي غيفارا خلال زيارته للجزائر. فلقد أبدى الرئيس بن بله مخاوفه من زيادة نفوذ الجيش ومحاولة الجيش السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد. لذلك اقترح المبعوث الكوبي على بن بله أن يسلح الشعب من أجل الوقوف بوجه نفوذ الجيش المتزايد في السلطة[4]

• اتبع الرئيس أحمد بن بله سياسة الحكم الفردي في إدارة أمور البلاد وعمل على التركيز المفرط للقوة في يديه واتخذ لنفسه ست أو سبع مسؤوليات كالأعلام والداخلية والمالية وغيرها

---

[1] كفاح عباس : مرجع سابق ص 44

[2] لطفي الخولي : المصدر السابق ص 59

[3] ابراهيم لونسي : المرجع السابق ص 126

[4] كفاح عباس : المرجع السابق ص 44

ومن أجل تعزيز سلطته وعمد إلى نظام الحزب الواحد وجعله أحد المبادئ الأساسية لنظام حكمه، واستخدمه للإطاحة بكل من يعارضه، فالرئيس أحمد بن بله لم يكن يرغب في بناء حزب جماهيري فعال، لان وجوده سوف يقيد حركاته الارتجالية لذا لم يكن للحزب وجود إلا على الورق وفي اللافتات المعلقة على المباني، بعد أن هيمن الرئيس بن بله على سياسة الحزب وتوجهاته، دون أن يكون لباقي أعضاء الحزب أي دور يذكر .[1]

• عندما سافر بومدين إلى موسكو يوم 27 سبتمبر الى 15 أكتوبر 1963 لتمثيل الجزائر في احتفالات شعبية، انتهز بن بلة الفرصة وقام بتعيين الطاهر زبيري قائدا لهيئة الاركان العامة دون اِستشارة وزير دفاعه [2] وكان هدفه من هذا العمل خلق صراع بين زبيري وبومدين داخل الجيش، وهكذا سيضعف المؤسسة العسكرية، إلا أن بومدين كان أذكى من بن بلة في تعامله مع الحادثة حيث سعى إلى اِكتساب زبيري الى صفه، كما أقدم بن بلة على اِرسال وفد رسمي آخر لتمثيل الجزائر في تلك الاحتفالات فاعتبر بومدين هذا اهانة له[3].

• وخلال شهر جويلية 1964 عمل بن بلة على تفكيك جماعة بومدين المسماة بجماعة وجدة، فقام بدفع أحمد مدغري على التنحي من وزارة الداخلية [4]، وضمها بن بلة إلى مسؤوليته، وتلا ذلك استقالة قايد أحمد من منصبه كوزير للسياحة، وما كاد يحل شهر ديسمبر 1964 حتى أعلن بن بلة عن تشكيل حكومة جديدة تولى فيها مسؤولية وزارة الداخلية ووزارة المالي ووزارة الأخبار.[5]

• أما السبب المباشر والمهم الذي دفع العقيد هواري بومدين إلى القيام بانقلاب عسكري هو رغبة الرئيس أحمد بن بله إقالة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، أين طلب بن بلة من بوتفليقة تقديم استقالته، إلا أن هذا الاخير وجد أنه ليس من صلاحية الرئيس بن بله أن

---

[1] كفاح عباس : المرجع السابق، ص 42

[2] الشاذلي بن جديد ص 212

[3] لطفي الخولي : المرجع السابق ص 67

[4] عمار بحوش : تاريخ الجزائر السياسي من 1962 الى يومنا .... المرجع السابق ص 32

[5] سعد بن بشير لعمامرة : مرجع سابق ص 60

يتصرف وحده في هذه المسالة وعليه أن يستشير الحزب إلا أن أحمد بن بلة رفض ذلك [1] أما العقيد هواري بومدين فكان يمثل الجزائر في اِجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية، فاستغلال بن بلة سفر بومدين إلى القاهرة وقام بالإقدام على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية.[2]

رفض بوتفليقة قرار بن بلة، مبررا أنه ليس من صلاحيات الأخير إقالته من منصبه، فبوتفليقة عضو في المكتب السياسي وبهذا يعود القرار للمكتب، كما قام بالاتصال ببومدين الذي عاد بسرعة إلى الجزائر، واعتبر قرار بن بلة هذا النقطة التي افاضت الكأس، وقرر الاجتماع بجماعته: الطاهر زبيري، بوتفليقة، شريف بلقاسم، قايد أحمد، أحمد مدغري، وبعد دراسة الأوضاع والقيام بمشاورات مع أحمد محساس وبشير بومعزة، تقرر الاطاحة بالرئيس بن بلة [3].

قبل تنفيذ عملية الانقلاب في ليلة 19 جوان 1965م، جرت العديد من الاجتماعات التحضيرية للانقلاب في مقر إقامة الهواري بومدين وبحضور كل من عبد العزيز بوتفليقة والطاهر الزبيري وقايد أحمد وشريف بلقاسم وشابو وسعيد عبيد وعبد الرحمان بن سالم ومحمد الصالح يحياوي ، وتم مناقشة السياسة المتبعة والمنتهجة من طرف أحمد بن بلة سواء في طريقة حكمه أوفي طريقة تسييره للبلاد، وفي اجتماعات أخرى تحول النقد إلى إجماع وعزم على الإطاحة برئيس الجمهورية، أحمد بن بلة، واتفقوا أن العملية لابد أن تحصل وتجري قبل انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي، المزمع عقده في الجزائر أواخر جوان 1965م . فاتفقت الجماعة أن يكون يوم 19جوان 1965م تاريخا لإنهاء الحكم الفردي في الجزائر والاطاحة بالرئيس بن بلة [4].

---

[1] كفاح عباس : مرجع سابق ص 45

[2] لطفي الخولي : المصدر السابق 105-106

[3] عمار بحوش: تاريخ الجزائر السياسي من 1962 الى يومنا .... ص 34

[4] الطاهر الزبيري نصف قرن من الكفاح ... المصدر السابق، ص، 106...112

<وقد كان بن بلة قد شكل مليشيات ووضع على راسها محمد قنز ونائبه قنان ، كانت هذه المليشيات تثير قلق بومدين كونها تنظيما موزيا للجيش التحرير الوطني، إلا أن بومدين بذكائه السياسي استطاع استقطاب محمود قنز إلى صفه وهو أحد الرجال الذين كان يعتمد عليهم أحمد بن بلة لمواجهة بومدين، كما كان بن بلة يقيم في فيلا تحرسه وحدات من الامن الوطني التي لم تكن موالية للجيش لذلك تم التخطيط لاستبدال حرس بن بلة بطلبة الضباط المتدربين بالأكاديمية العسكرية بشرشال . [1] أين استدعى الهواري بومدين أحمد دراية المسؤول على وحدات الامن وطلب منه تبديل الحراسة الخاصة بأحمد بن بلة، يوم 18 جوان 1965 على الساعة التاسعة تم استدعاء ضباط الأكاديمية وتم الباسهم زي الأمن الوطني استعداد لتغير الحراسة في التاسعة ليلا [2] .

ولقد أخرج بومدين الجنود من ثكناتهم وهم مدججون بكامل أسلحتهم وأوهم الرئيس بن بلة بأن الجيش سيشارك في تصوير فيلم سينمائي تدور أحداثه حول معركة الجزائر العاصمة، وزيادة في ذلك الإيهام، كانت عدة أفواج من الجنود قد ارتدت الملابس المرقطة للمظليين الفرنسيين، وكان ياسف سعدي أحد الشخصيات البارزة في معركة الجزائر قد استدعي لكي يقوم بور المستشار التقني الذي عليه أن يساعد في عملية التصوير وإعادة تمثيل الوقائع التاريخية وبالفعل لم تثر تحركات الجيش ليلا وإحكامه الحصار على مقر اقامة بن بلة في فيلا جولي اية شكوك .[3]

ذكر الطاهر الزبيري أنه تم اقتراح إلقاء القبض على بن بلة عندما يذهب إلى وهران لمشاهدة مباراة ودية في كرة القدم بين الفريق الوطني الجزائري ونظيره البرازيلي الذي كان يلعب

---

[1] الطاهر الزبيري نصف قرن من الكفاح ... المصدر السابق، ص 117.

[2] المصدر نفسه ص 118

[3] سعد بن البشير العمامرة : المصدر السابق ص 62

في صفوفه النجم "بيلي". ولكن اعتقاله في مطار وهران من شأنه أن يخلق لهم مشاكل خشيت أن يهجم الشعب عليهم ويحبط العملية خاصة وأن بن بلة كان يتمتع بشعبية كبيرة[1]

وبعد أن حضر الرئيس أحمد بن بلة يوم 17 جوان بملعب وهران مقابلة كرة القدم بين الجزائر والبرازيل، وفي ساعة متأخرة من الليل استقبل على إنفراد كلا من الحاج بن علا، ثم إستقبل على الساعة الحادية عشر علي منجلي، وبعد هذه المقابلة التي انتهت تقريبا في حدود منتصف الليل ركب سيارته في المقعد الخلفي برفقة سائقه، وقام بجولة ليلية لأنه يحب استنشاق هواء الليل النقي، ورجع إلى مقر إقامته في حدود الساعة الواحدة من الصباح لينام.[2]

وبينما كان أحمد بن بلة نائما كسر الباب وقالوا : يا أحمد لابد أن تأتي معنا لوزارة الدفاع أين أدرك مباشرة أن هناك عملية انقلاب ضده [3]، كان الطاهر الزبيري على رئس الضباط الذين اعتقلوا أحمد بن بلة ومعه كل من الرائد محمد الصالح يحياوي والرائد سعيد عبيد والرائد عبد الرحمن بن سالم[4]

خرج بن بلة ودون أن قيد أو أن يبدي أدنى مقاومة نزل رفقة الطاهر الزبيري في المصعد إلى الطابق الأرضي مع عدد من الضباط، كان بن بلة غير مرتبك ولا تبدوا عليه علامات التوتر بل كان متينا وهادئا وهو يعيش آخر لحظات حكمه كأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة.[5]

بعدها توجه الطاهر الزبيري مباشرة إلى وزارة الدفاع أين كان بومدين يعيش تحت ضغط قاتل وهو يروح ويجيء لا يدري ماذا سيكون مصيره بعد هذه العملية الخطيرة. ولكن الطاهر الزبيري قابلته وطمأنته قائلا :«العملية تمت بنجاح.»[6]

---

[1] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح... المصدر السابق ص 112، 113

[2] سعد البشير العمامرة : المصدر السابق ص 62

[3] احمد منصور : المصدر السابق

[4] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح المصدر السابق ص 123

[5] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح المصدر السابق ص 125

[6] المصدر نفسه، ص127

وفي صبيحة 19 جوان 1965 تم الاعلان على سقوط أحمد بن بلة وتم الانقلاب دون سفك لدماء [1]، لقد وقع الانقلاب على رئيس الجمهورية السيد أحمد بن بلة، بالرغم من التحذيرات وبالتحديد التي تلقاها من مصر فلقد جاء رجل المخابرات المصري فتحي الديب إلى الجزائر بتكليف من الرئيس المصري جمال عبد الناصر في أواخر ماي 1965م، حيث قعد فتحي الديب ست ساعات مع رئيس الجمهورية السيد أحمد يتحاور معه ويخبره بالمعلومات التي وصلتهم وتفيد بأن الهواري بومدين يخطط لعملية انقلاب عسكري، ولكن أحمد بن بلة لم يأبه بهذا التحذير.[2]

لم يستوعب الشعب الوضع إلا بعد أن توجه قايد أحمد إلى الإذاعة وأخبر العاملين بها أن تصحيحا ثوريا قد حدث وأن بومدين سيلقي خطابا على الشعب باسم مجلس الثورة في الغد. وبعد ساعات القى بومدين خطابه المنتظر وبرر هذا الانقلاب الذي أسماه بـ"التصحيح الثوري" إلى نزوع بن بلة نحو الحكم الفردي، لكن المئات من أنصار بن بلة خرجوا إلى الشارع واجتمعوا بالقرب من البريد المركزي في قلب العاصمة للتنديد بما اعتبروه "انقلابا عسكريا" .[3]

---

[1] طالب الابراهيمي : المصدر السابق ص 120

[2] فتحى الذيب : المصدر السابق ص 633

[3] الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح.... المصدر السابق ص 128

خاتمة

خاتمة

وفي الاخير وكخاتمة لما سبق التطرق اليه في البحث تمكنت من استخلاص بعض الاستنتاجات التي اذكر ابرزها على الشك الاتي :

من خلال دراستي المتأنية لصراع بين الحكومة الموقتة وهيئة الأركان العامة يظهر بالنسبة لي أن الصراع الحقيقي على السلطة طفح على السطح بظهور هيئة الأركان العامة باعتبارها حدث عسكري هام في تاريخ الثورة الجزائرية بعد الدور الكبير الذي لعبته في توحيد جيش الحدود ثم دخولها في صراع مع الحكومة المؤقتة، فكان صراع اشخاص، صراع مصالح وصراع زعامات، وقد بلغ التسابق على السلطة أوجه عندما تشكلت الحكومة الموقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة حين أقدم يوم 27 سبتمبر 1961 على قطع جميع العلاقات مع قيادة الأركان العامة التي رغم استقالتها لم تفقد السيطرة الفعلية على جيش الحدود، فأصبحت هيئة الاركان العامة والهواري بومدين خنجرا في عنق الحكومة المؤقتة .

كما عملت الثورة الجزائرية منذ اِنطلاقها جاهدا على تحقيق أهدافها بشتى الوسائل من خلال التنسيق بين نضالها السياسي والدبلوماسي وكذا كفياحها المسلح وبتشكيل عمل مشترك والموحد بين قادة الثور لتحديد أهدافها، وكان العمل الدبلوماسي قد حقق نحاج من خلال المفاوضات التي مرت بعدت مراحل حيث كانت في بداية الأمر عبارة عن اِتصالات سرية وشبه رسمية فقد عرفت بمرحلة جس النبض والهدف منها القضاء على الثورة، وتعتبر هذه المرحلة هامة في كفاح الشعب الجزائري .

وبعد سلسلة من المفاوضات الرسمية العلنية توصلوا الى اتفاق نهائي ام توقيعه في 18 مارس 1962 والذي يقضي بوقف اطلاق النار بداية من 19، وقد جاء في طيات هذه الأخيرة إنشاء هيئتين لحكم البلاد أثناء الفترة الانتقالية هما المحافظة السامية والهيئة التنفيذية المؤقتة وتم تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة في بومرداس يوم 08 أفريل 1962 وقد كانت الجزائر في تلك المرحلة تواجه مجموعة من المشاكل، فالهيئة بمفردها لا تتمكن من حلها ، فتم عقد مؤتمر

طرابلس 07 جوان 1962 لمعالجة ما جاء في اِتفاقية افيان، لكن حال الأمر دون ذلك واِختتم المؤتمر بأزمة صائفة 1962 .

كانت أزمة صائفة 1962 بداية الصراع العلني على السلطة واِستطاع أحمد بن بلة والمتحالفين معه من تشكل مكتب سياسي وتحقيق اِنتصار على الحكومة الموقتة، وإقامة مكتبه في الجزائر العاصمة بمنطق القوة الذي لا يستند إلى شرعية سياسية، وبعد ما استند بن بلة على هيئة الاركان اصبح اول رئيس لدولة الجزائرية المستقلة، كما تم انشاء برلمان " مجلس تأسيسي " برئاسة فرحات عباس، لكن الامر لم يدم طويلا فقد استقال هذا الاخير بعد خلاف مع بن بلة كونه كان يريد الهيمنة على سلطات الدولة لتكون في يده، وهذا ما تجسد في دستور 1963 الذي جاءت فيه المادة 58 التي فعّلها بن بلة لصالحه واِستولى على المؤسسات والأجهزة التنفيذية لدولة، وكانت عبارة عن إجراءات اِستثنائية لمواجهة الخطر الوشيك لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية

كما شهدت فترة حكم بن بلة للجزائر فوضى وصراعات في الميدان السياسي وتدني الوضع الاجتماعي، كما فشل مشروع التسيير الذاتي للأنظمة الاقتصادية .

ورغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر إلا أن بن بلة كان مُصر على تنظيم مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني الأول بين 16 و21 أفريل 1964، أين لقيت نتائج هذا المؤتمر الكثير من الانتقادات ، ومن بين نتائجه بعث ميثاق الجزائر 1964 الذي يعدّ وثيقة سياسية تحددُ الإيدلوجية العامة للحزب وتضع الإطار النظري للبناء الدولة وفق المنهج الاشتراكي، وتضمن بالتفصيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي ترك الاستعمار الجزائر عليها، كما تبين الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ظل سنتين من الاستقلال، إلى جانب ما حدده من آفاق مستقبلية، لكن هذه الوثيقة سببت الكثير من المشاكل وسط الطبقة السياسية الجزائرية .

كما جاء في المؤتمر قرار إنشاء مليشيات شعبية تكون منفصلة عن جيش التحرير الوطني وتعمل على حماية مصالح الحزب، هذا القرار أثار حفيظة الهواري بومدين واِعتبر هذا

القرار يمس باستقرار البلاد كون المليشيات ستكون قوى موازية لجيش، كما قرار أحمد بن بلة تعين الطاهر الزبيري قائد للأركان دون العودة لهواري بومدين مستغلا سفره إلى الاتحاد السوفياتي، هذا القرار لم يعجب الهواري بومدين

لكن القطرة التي أفاضت الكاس هي رغبة الرئيس أحمد بن بله إقالة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وطلب بن بلة من بوتفليقة تقديم استقالته، فقرر العقيد الهواري بومدين الانقلاب والاطاحة بالرئيس بن بلة اوما يسمى بالتصحيح الثوري يوم 19 جوان 1965.

الملاحق

الملحق رقم01

موقف قيادة الولاية الخامسة من استقالة هيئة الأركان العامة

جيش التحرير الوطني
قيادة الولاية الخامسة

توصيات(اجتماع 26 سبتمبر 1961)

" اجتمع أعضاء القيادة العامة للولاية الخامسة اليوم من أجل إبداء رأيه حول الوضعية الاستثنائية التي أصبحت عليها هيئة الأركان العامة .

انطلاقا من قناعتنا بأننا قمنا بصورة موضوعية بلفت انتباه الحكومة المؤقتة في رسالة مؤرخة في 18 سبتمبر 1961 ، حول خطورة التوتر الذي تعرفه صفوف الإطارات والجنود والمناضلين .

واقتناعا منا أيضا بأن الحكومة المؤقتة يبدو أنها لم تأخذ بعين الاعتبار المخاوف المعلنة لمقاتلي جيش التحرير الوطني ، ولم تبادر باتخاذ تدابير موانية للحفاظ على وحدة وقوة وتجانس الجيش .

إننا على يقين بأن استمرار الأزمة الحالية سيلحق الضرر بالقيادة الداخلية والخارجية للثورة ، وسيؤثر على جهودها الرامية إلى تكثيف الكفاح في الداخل وعند الحدود .

ونحن على اقتناع أيضا بأنه يجب منع أي محاولة لتعريض القدرات القتالية والإمكانات المادية والمعنوية لجيش التحرير الوطني والشعب الجزائري لأي ضرر معنوي بعد سبعة سنوات من الحرب .

إن انفجار هذه الأزمة في وضح النهار سيقدم دون شك خدمة كبرى لمصلحة العدو ...

واقتناعا منا بأن جيش التحرير الوطني سيظل الضامن الوحيد لتحقيق انتصار أهداف الثورة ، وبأن قوة هذا الجيش تكمن في وحدته ، فإننا نرى بأن الحل مرتبط بالقيام بمسعى متفان وسريع من أجل تفادي الانعكاسات والنتائج غير المتوقعة التي تهدد جيش التحرير بصورة خاصة والثورة برمتها بصورة عامة .

لهذا فإن القيادة العامة للولاية الخامسة :

– تطالب بالعودة الفورية لهيئة الأركان العامة باعتبارها القيادة الوحيدة القادرة على الحفاظ على وحدة جيش التحرير الوطني ، وعلى دراسة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للوضعية الراهنة بما يحقق المصلحة العليا للثورة .

– تلح على الحكومة المؤقتة توجيه الدعوة إلى عقد اجتماع موسع واستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل إخراج الثورة من حالة الانسداد التي آلت إليها ...

– تطالب من كافة القادة والهيئات الثورية تقديم المصلحة العليا للأمة .

إلى الجيوش : في 26 /1961/09

نسختين إلى :

– رئيس مجلس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

– هيئة الأركان العامة .

من طرف : القيادة العامة للولاية الخامسة

– الرائد عثمان [64]

– الرائد ناصر [65]

المصدر : عبد النور خيثر : تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2006،ص 469،468

الملحق رقم02

• التشكيلة الثالثة 1961-1962

ـ السيد بن يوسف بن خدة . . . . . رئيس الحكومة وزير العدالة و الشؤون الاقتصادية

ـ السيد كريم بلقاسم . . . . . نائب الرئيس ووزير الداخلية

ـ السيد أحمد بن بلة . . . . . نائب الرئيس

ـ السيد محمد بوضياف . . . . . نائب الرئيس

ـ السيد حسين آيت أحمد . . . . . وزير دولة

ـ السيد رابح بيطاط . . . . . وزير دولة

ـ السيد محمد خيضر . . . . . وزير دولة

ـ السيد لخضر بن طوبال . . . . . وزير دولة

ـ السيد سعيد محمدي . . . . . وزير دولة

ـ السيد سعد دحلب . . . . . وزير الشؤون الخارجية

ـ السيد عبد الحفيظ بوصوف . . . . . وزير التسليح و الإتصالات العامة

ـ السيد أحمد بزيد . . . . . وزير الإعلام

المصدر سعد دحلب : المصدر السابق ص 249

الملحق رقم03: نص استقالة هيئة الاركان العامة للجيش

LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

DOCUMENT N° 59 (version intégrale inédite)

MEMOIRE DE L'ETAT-MAJOR GENERAL DE L'ALN A MONSIEUR LE PRESIDENT DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE (SOUS COUVERT DU CIG)[1]

15 juillet 1961. *SOURCE : archives privées.*

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

المصدر: **mohammed harbi**T: Op. Cit ,p 322

الملحلق رقم04 : المؤتمرون في طرابلس ما بين 27 ماي 1962 الى 07 جوان 1962

أ–المكتب المكلف بإدارة النقاش : وهم ،

- محمد الصديق بن يحيى: وهو الرئيس في الجلسات التي سيقيمها المؤتمرون، ولقد كان سابقا رئيس ديوان رئيس الحكومة المؤقتة، واحد أعضاء الوفد المفاوض في ايفيان .
- علي كافي : مساعد الرئيس في هذه الجلسات ، ولقد كان عقيد وقائد سابق للولاية الثانية .
- عمر بوداود : مساعد آخر للرئيس في الجلسات، ولقد كان مسؤول في فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا .

ب– بقية المؤتمرين : وهم ،

- محمدي السعيد : وزير في الحكومة المؤقتة .
- محمد بوضياف : نائب رئيس الحكومة المؤقتة .
- حسين آيت أحمد : عضو في الحكومة المؤقتة .
- سعد دحلب : وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة .
- عبد الله بن طوبال : وزير من دون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة .
- كريم بلقاسم : نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الداخلية فيها .
- بن يوسف بن خدة : رئيس الحكومة المؤقتة .
- أحمد بن بلة : نائب رئيس الحكومة المؤقتة .
- أمحمد يزيد : وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة .
- محمد خيضر : وزير من دون حقيبة في الحكومة المؤقتة .
- رابح بيطاط : وزير من دون حقيبة في الحكومة المؤقتة .
- عبد الحفيظ بوصوف : وزير التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة .
- عبد الحميد مهري : وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة .
- مصطفى نوي : رائد سابق في الولاية الأولى .

- سعيد الحاج لخضر عبيدي : عقيد سابق وقائد الولاية الأولى .
- إيزوزوران: رائد سابق في الولاية الثالثة .
- نور الدين بن سالم : مسؤول في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب .
- فرحات عباس : رئيس سابق للحكومة المؤقتة .
- عمار عكاش : رائد سابق في الولاية الرابعة .
- عبد الكريم سويسي : عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا .
- سعيد بوعزيز : عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا .
- بن حدو بوحجر : عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة .
- محمد روينة : عضو مجلس الولاية السادسة .
- سي الحسين : مندوب عن الولاية السادسة .
- الحاج بن علة : مسؤول سابق عن منطقة وهران .
- الهواري بومدين : عقيد وقائد هيئة الأركان العامة للجيش التحرير الوطني .
- أحمد شريف : عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة .
- علي منجلي : رائد وعضو هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني .
- عمار بن عودة : عقيد ، وقائد بالولاية الثانية .
- علي هارون : عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني .
- مختار بويعزم : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- قايد أحمد : عضو هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني .
- أحمد بومنجل : عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- مصطفى الأشرف : عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- أحمد بوجنان : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- محمد قاضي : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- إبراهيم مولاي : عضو لجنة الولاية الخامسة .
- الطاهر الزبيري : عقيد وقائد الولاية الأولى .
- أحمد فرنسيس : وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة .
- الطيب الثعالبي : مسؤول في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس .
- الشيخ خير الدين : عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- رابح بلوصيف : عضو لجنة الولاية الثانية .
- صالح بوبنيدر : عقيد وقائد في الولاية الثانية .

- العربي برجم : عضو لجنة الولاية الثانية .
- الطاهر بودربالة : عضو لجنة الولاية الثانية .
- محمد حماي : قائد سابق للقاعدة الشرقية في تونس .
- سليمان دهيلس : عضو لجنة الولاية الرابعة .

المصدر : علي هارون : المصدر السابق ص 15 ...18

الملحق رقم 05: رسالة استقالة فرحات عباس من المجلس التاسيسي 13 اوت 1963م

Alger, le 13 août 1963,

A Mesdames et Messieurs les Députés,
Membre de l'Assemblée nationale constituante

Alger

Mes chers collègues,

En raison de divergences de points de vue sur la procédure d'organisation définitive des pouvoirs publics en Algérie, et de mon désaccord fondamental sur la nature de ces pouvoirs, j'ai l'honneur et le regret de vous remettre ma démission de président de votre Assemblée.

En vous remerciant, une fois de plus, de la confiance que vous m'avez témoignée et que j'ai essayé de mériter, je vous prie de croire, chers collègues, en mes sentiments fraternellement dévoués.

Signé : Ferhat ABBAS.

المصدر: Farhat abbas : op ، cit ، p 223

الملحق رقم 06

بيـان 19 جوان 1965

ـ أيها الاخوة المواطنون.

ـ أيها الشعب الأبي.

عبندما اندلعت الثورة التحريرية في بلادنا، استجاب لها الشعب بجميع فيئاته، ولم يضع سلاحه الابعد أن أطاح بالاستعمار، واستردت الجزائر حريتها وسيادتها، وانتزعت استقلالها بعد تضحيات جسيمة بلغت مليونا ونصف من الشهداء، وهو أغلى ثمن في التاريخ دفعه شعب في سبيل كرامته وعزته.

ان الخامس من شهر جويلية 1962 كان اليوم الذي وضع فيه الشعب حدا لحقبة من التاريخ أهينت فيها كرامته وديست مقدساته وكادت تمحى فيها معالم شخصيته وقوميته.

غير أن هذا اليوم كان أيضا بداية الأزمة سياسية نتجت عن تناقضات عديدة وحتمية تراكمت طيلة ثمان سنوات من الحرب التحريرية اشرفت فيها البلاد على حافة الهاوية ولم ينقذها من الحرب الأهلية سوى الوطنية النزيهة ووعي المجاهدين المخلصين من أبناء هذا الشعب الأمين، تحدوهم روح التضحية والنضال التي بدأوا بها ثورتهم في غرة نوفمبر 1954. وبالرغم من ذلك فان المشاكل بقيت بل كانت تزداد وتتعقد يوما بعد يوم.

فبعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدطائس وطعمة للأنانية والاهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات التي تنشأ الا لخدمة غرض واحد، هو مبدأ فرق تسد.

ان الحسابات الدنيئة، والأنانية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت في أوضح صورها وأجلى مظاهرها في القضاء على اطارات البلاد وفي المحاولة الاجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين، دون اعارة أدنى اعتبار أو تقدير لكفاحهم البطولي، ولماضيهم المجيد.

لمزيد من الاطلاع انظر الى : بشير لعمامرة : المصدر السابق ص 69

الملحق رقم 07 : دستور 1963

المقدمة

المبادئ و الأهداف الأساسية

الحقوق الأساسية

جبهة التحرير الوطني

ممارسة السيادة - المجلس الوطني

السلطة التنفيذية

العدالة

المجلس الدستوري

المجلس الأعلى

تعديل الدستور

أحكام إنتقالية

المقدمة

ما فتئ الشعب الجزائري منذ ما ينيف على المائة سنة، يواصل كفاحا مسلحا و كفاحا آخرا خلقيا و سياسيا ضد الغزو الإستعماري في جميع أشكال، اضطهادها، و ذلك عقب عدوان سنة 1830 على الدولة

الجزائرية و احتلال القوات الاستعمارية الفرنسية للبلاد.

و في غرة نوفمبر عام 1954، استنفرت جبهة التحرير الوطني تعبئة جميع طاقات الأمة، ذلك أن النضال من أجل تحقيق الاستقلال قد بلغ مرحلته النهائية.

فاحتدمت حرب الإبادة التي شنها الاستعمار الفرنسي، وسقط ضحيتها في ميدان الشرف أكثر من مليون شهيد، اشتروا بحياتهم حبهم للوطن و الحرية.

و في شهر مارس عام 1962، خرج الشعب الجزائري منتصرا من هذه المعركة، التي اصطلى حرها سبع سنوات و نصف، بقيادة جبهة التحرير الوطني.

ثم شرعت الجزائر تجدد لنفسها أنظمة سياسية قومية، بعد استرجاعها لسيادتها، اثر مائة و اثنتين و ثلاثين سنة (132) من السيطرة الاستعمارية، و النظام الإقطاعي.

فمضت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية توجه مناحى نشاطها الى طريق تشييد البلاد، وفاء منها للميثاق الذي أقره المجلس القومي للثورة الجزائرية في طرابلس، و طبقا للمبادئ الاشتراكية و الممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يشكل طليعته الفلاحون، و الجماهير الكادحة، و المثقفون الثوريون.

ان الشعب الجزائري لمواصل زحفه في طريق ثورة ديمقراطية شعبية، بعد أن حقق هدف الاستقلال الوطني الذي استهدفته جبهة التحرير الوطني في غرة نوفمبر 1954.

هذه الثورة المتجسمة في :

– الشروع في انجاز الاصلاح الزراعي، و انشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره.

– و انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال، و التعجيل بترقية المرأة قصد اشتراكها في تدبير الشؤون العامة، و تطوير البلاد، و محو الأمية، و تنمية الثقافة القومية، و تحسين السكن، و الحالة الصحية العامة.

– و توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال، و التعاون الدولي، و مناهضة الاستعمار، و المؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني و الاستقلال.

– ان الاسلام و اللغة العربية قد كانا و لا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم. فيتعين على الجزائر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، و أنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من

دين الاسلام، بيد أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد و احترام آرائه و معتقداته.

ان الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الانظمة الجديدة الاقتصادية منها و الاجتماعية للبلاد.

من الأهداف الأساسية للجمهورية، الوفاء لتقاليد أمتنا الفلسفية و الاخلاقية و السياسية، و المطابقة للإتجاه السياسي الدولي، الذي اختاره الشعب الجزائري.

كما أن الحقوق السياسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكنه من المساهمة بطريقة كلية و فعالة في فريضة تشييد البلاد، و تخول له النمو، و تعده لمعرفة نفسه بصورة منسجمة في نطاق المجموعة طبقا لمصالح البلاد، و اختيارات الشعب.

ان ضرورة قيام حزب الطليعة الواحد، و دوره المرجح في اعداد و مراقبة سياسة الأمة، هما المبدأن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة

الجزائرية و بذلك يتم ضمان السير المنسجم و الفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني التي :

- تعبئ و تنظم الجماهير الشعبية، و تهذبها لتحقيق الاشتراكية.
- و تدرك و تشخص مطامح الجماهير الشعبية بالاتصال الدائم بها.
- و تعد و تحدد سياسة الأمة و تراقب تنفيذها.

و يتم اعداد هذه السياسة و تنشيطها و توجيهها من طرف أشد العناصر الثورية وعيا ونشاطا.

- كما تقيم جبهة التحرير الوطني تنظيمها و قواعدها على مبدأ المركزية الديمقراطية.

ان الحزب وحده باعتباره الجهاز المحرك الدافع الذي يستمد قوته من الشعب، هو الذي يستطيع أن يحطم أجهزة الماضي الاقتصادية، و يقيم مقامها نظما اقتصادية يمارسها الفلاحون العاملون، و الجماهير الكادحة بصورة ديمقراطية

كما أنه على الشعب أن يسهر على استقرار الأنظمة السياسية للبلاد، هذا الإستقرار الذي هو ضرورة حيوية بالنسبة لمهام التشييد الاشتراكي التي تواجهها الجمهورية.

أما النظام الرئاسي و النظام البرلماني التقليديان للحكم، فلا يمكن لهما أن يضمنا هذا الاستقرار المنشود، بينما النظام القائم على قاعدة هيمنة الشعب صاحب السيادة، و على الحزب الطلائعي الواحد، فإنه يمكنه أن يضمن ذلك الاستقرار بصورة فعالة.

ان جبهة التحرير الوطني التي تمثل القوة الثورة للأمة، تسهر هلى هذا الإستقرار، كما أنها ستكون خير ضمان لتجاوب سياسة البلاد مع المطامح العميقة للشعب.

المبادئ و الأهداف الأساسي

المادة الأولى : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

المادة 2 : و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و افريقيا.

المادة 3 : شعارها "الثورة من الشعب و للشعب".

المادة 4: الاسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام أرائـه و معتقداته و حرية ممارسة الاديان.

المادة 5 : اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة.

المادة 6 : علم الدولة أخضر و أبيض يتوسطه هلال و نجم أحمران.

المادة 7 : عاصمة البلاد الجزائرية هي مدينة الجزائر، مقر المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 8 : الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

– و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

المادة 9 : تتكون الجمهورية من مجموعات ادارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها.

تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 10 : تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في :

– صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.

– ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون و عمال و مثقفون ثوريون.

– تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الانسان في جميع اشكاله، وضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.

– الدفاع عن الحرية و احترام كرامة الانسان.

– مقاومة كل نوع من التمييز و خاصة التمييز العنصري و الديني.

–السلام في العالم.

– استنكار التعذيب و كل مساس حسّي أو معنوي بكيان الانسان.

المادة 11 : توافق الجمهورية على الاعلان العالمي لحقوق الانسان و تنضم الى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي

الحقوق الأساسية

المادة 12 : لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات.

المادة 13 : لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت.

المادة 14 : لا يجوز الإعتداء على حرمة السكن، و يضمن حفظ سر المراسلة لجميع المواطنين.

المادة 15 : لا يمكن ايقاف أي شخص و لا متابعته الا في الأحوال المنصوص عليها في القانون و أمام القضاة المعينين بمقتضاه و طبقا للإجراءات المقررة بموجبه.

المادة 16 : تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة و في توزيع عادل للدخل القومي.

المادة 17 : تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

المادة 18 : التعليم اجباري، و الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز الا ما كان ناشئا عن استعدادات كل فرد و حاجيات الجماعة.

المادة 19 : تضمن الجمهورية حرية الصحافة، و حرية وسائل الاعلام الأخرى، و حرية تأسيس الجمعيات، و حرية التعبير، و مخاطبة الجمهور و حرية الإجتماع.

المادة 20 : الحق النقابي، و حق الاضراب، و مشاركة العمال في تدبير المؤسسات معترف بها جميعا، و تمارس هذه الحقوق في نطاق القانون.

المادة 21 : تضمن الجمهورية الجزائرية حق الإلتجاء لكل من يكافح في سبيل الحرية.

المادة 22 : لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق و الحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة

الوطنيـة و مؤسسات الجمهورية و مطامح الشعب الإشتراكية، ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني.

جبهة التحرير الوطني

المادة 23 : جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر.

المادة 24 : جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، و توحي بعمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 25 : جبهة التحرير الوطني تشخص المطامح العميقة للجماهير و تهذبها و تنظمها و هي رائدها في تحقيق مطامحها.

المادة 26 : جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، و تشيد الاشتراكية في الجزائر.

ممارسة السيادة – المجلس الوطني

المادة 27 : السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له قي مجلس وطني، ترشحهم جبهة التحرير الوطني، و ينتخبون باقتراع عام مـباشر و سرى لمدة خمسة سنين.

المادة 28 : يعبر المجلس الوطني عن الارادة الشعبية، و يتولى التصويت على القوانين، و يراقب النشاط الحكومي.

المادة 29 : يحدد القانون طريقة انتخاب النواب في المجلس الوطني و عددهم، و شروط صلاحية انتخابهم، و نظام ما يتنافى و النيابة.

و في حالة النزاع حول قانونية انتخاب النائب، تتولى "لجنة مراجعة السلط و تصحيح النيابة" المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس، الفصل في الموضوع طبقا للشروط المحددة.

المادة 30 : لا يمكن للمجلس الوطني الاعلان عن اسقاط النائب الا بأغلبية ثلثي أعضائه و باقتراح من الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني.

المادة 31 : يتمتع النائب بالحصانة البرلمانية خلال مدة نيابته.

المادة 32 : لا يجوز ايقاف أي نائب، أو متابعته فيما يتعلق بالقضايا الجنائية دون اذن المجلس الوطني الا في حالة التلبس بالجريمة، و يوقف حبس أو متابعة النائب بطلب من المجلس الوطني.

و في حالة التلبس بالجريمة يقدم فورا اخطار المتابعة أو الإجراءات المتخذة ضد النائب الى مكتب المجلس الذي يمكنه ان يطالب بموجب سلطة القانون اتخاذ التدابير الضرورية لاحترام مبدأ الحصانة البرلمانية.

و لا تجوز متابعة أي عضو من أعضاء المجلس الوطني، أو ايقافه أو حبسه، أو محاكمته بسبب ما يدلي به من آراء أو تصويت خلال ممارسة نيابته.

المادة 33 : يجتمع المجلس الوطني وجوبا قبل اليوم الخامس عشر الموالي لانتخاب أعضائه و يعمد الى تصحيح نيابتهم و ينتخب فورا رئيسه و مكتبه و لجانه.

المادة 34 : رئيس المجلس الوطني هو الشخصية الثانية في الدولة.

المادة 35 : يحدد المجلس الوطني في قانونه الداخلي قواعد تنظيمه و تسييره.

المادة 36 : لرئيس الجمهورية و للنواب حق المبادرة بتقديم القوانين.

توضع مشاريع و اقتراحات و تصميمات القوانين على مكتب المجلس الذي يحيلها على اللجان البرلمانية المختصة لدراستها.

المادة 37 : لأعضاء الحكومة حق حضور جلسات المجلس الوطني و المشاركة في مناقشة اللجان.

المادة 38 : يمارس المجلس الوطني مراقبته للنشاط الحكومي بواسطة :

- الاستماع الى الوزراء داخل اللجان
- السؤال الكتابي.
- السؤال الشفوي مع المناقشة أو بدونها.

السلطة التنفيذية

المادة 39 : تسند السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية و هو ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الإقتراع العام المباشر و السري بعد تعيينه من طرف الحزب.

يمكن لكل مسلم جزائري الأصل بلغ عمره 35 سنة على الأقل و متمتع بحقوقه المدنية و السياسية أن ينتخب رئيسا للجمهورية.

المادة 40 : يؤدي رئيس الجمهورية قبل مباشرته لمهام وظيفته القسم أمام المجلس الوطني بالعبارات التالية : (وفاء لمبادئ ثورتنا و لأرواح شهدائنا، أقسم بالله العظيم ان أحترم الدستور و أدافع عليه و أحافظ على سلامة الوطن و استقلال البلاد و وحدتها، و أن أبذل كل جهدي لرعاية مصالح الشعب و الجمهورية الديمقراطية الشعبية).

المادة 41 : يعتمد لدى رئيس الجمهورية السفراء الأجانب و المبعثون فوق العادة و يعين السفراء و المبعثون فوق العادة باقتراح من طرف وزير الشؤون الخارجية.

المادة 42 : يوقع رئيس الجمهورية بعد استشارة المجلس الوطني و يصادق على المعاهدات والإتفاقيات و المواثيق الدولية و يسهر على تنفيذها

المادة 43 : و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.

المادة 44 : يعلن رئيس الجمهورية الحرب و يبرم السلم بموافقة المجلس الوطني

المادة 45 : يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للدفاع و المجلس الأعلى للقضاء.

المادة 46 : يمارس رئيس الجمهورية حق العفو بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء.

المادة 47 : رئيس الجمهورية هو المسؤول الوحيد أمام المجلس الوطني، يعين الوزراء الذين يجب أن يختار الثلثي 2/3 منهم على الأقل من بين النواب و يقدمهم الى المجلس.

المادة 48 : يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة و توجيهها، كما يقوم بتسيير و تنسيق السياسة الداخلية و الخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، و يعبر عنها المجلس الوطني.

المادة 49 : يكلف رئيس الجمهورية باصدار القوانين و نشرها.

يصدر القوانين خلال الأيام العشرة الموالية لإحالتها عليه من طرف المجلس الوطني، و يوقع مرسومات التطبيق. و يمكن التخفيض من أجل الأيام العشرة عندما يطلب المجلس الوطني الاستعجال.

المادة 50 : يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني برسالة مبينة الأسباب خلال الأجل المحدد لاصدار القوانين، للتداول في شأنها مرة ثانية، و لايمكن رفض طلبه هذا.

المادة 51 : اذا لم يصدر رئيس الجمهورية القوانين في الأجال المنصوص عليها فإن رئيس المجلس الوطني يتول إصدارها.

المادة 52 : يتولى رئيس الجمهورية تنفيذ القوانين.

المادة 53 : تمارس السلطة النظامية من رئيس الجمهورية.

المادة 54 : يعين رئيس الجمهورية الموظفين في جميع المناصب المدنية و العسكرية.

المادة 55 : يطعن المجلس الوطني في مسؤولية رئيس الجمهورية بإيداع لائحة سحب الثقة، يتعين توقيعها من طرف ثلث النواب الذين يتكون منهم المجلس.

المادة 56 : التصويت على لائحة سحب الثقة بالأغلبية المطلقة لنواب المجلس الوطني يوجب استقالة رئيس الجمهورية و الحل التلقائي للمجلس. و لا يجوز الإلتجاء الى هذا التصويت العلني إلا بعد مضي أجل خمسة أيام كاملة على إيداع اللائحة.

المادة 57 : في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو عجزه النهائي أو سحب الثقة من الحكومة، يمارس المجلس الوطني مهام رئيس الجمهورية، و يساعده فيها رؤساء اللجان في المجلس الوطني و مهمته الأساسية تصريف الشؤون العادية، وإعداد الانتخابات في ظرف شهرين لتعيين رئيس الجمهورية و أعضاء المجلس الوطني في حالة حله.

المادة 58 : يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني التفويض له لمدة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء أو تعرض على مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر.

المادة 59 : في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة و مؤسسات الجمهورية. و يجتمع المجلس الوطني وجوبا.

العدالة

المادة 60 : يقضى باسم الشعب الجزائري طبقا للشروط التي يحددها قانون التنظيم القضائي.

المادة 61 : يعترف بحق الدفاع و يكون مضمونا في الجنايات.

المادة 62 : لا يخضع القضاة في ممارستهم لوظائفهم إلا للقانون و لمصالح الثورة الاشتراكية إستقلالهم مضمون بالقانون و بوجود المجلس الأعلى للقضاء المجلس الدستوري

المادة 63 : يتألف المجلس الدستوري من الرئيس الأول للمحكمة العليا، و رئيسي الحجرتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا و ثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني و عضو يعينه رئيس الجمهورية.

ينتخب أعضاء المجلس الدستوري رئيسهم الذي ليس له صوت مرجح.

المادة 64 : يفصل المجلس الدستوري في دستورية القوانين و الأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني.

المجلس الأعلى

المادة 65 : المجلس الأعلى للقضاء : يتألف المجلس الأعلى للقضاء من رئيس الجمهورية و وزير العدل، و الرئيس الأول للمحكمة العليا، و وكيل الدولة العام لديها، و محام لدى المحكمة العليا، وإثنين من رجال القضاء

أحدهما من قضاة الصلح، ينتخبان من طرف زملائهم على المستوى الوطني و ستة أعضاء تنتخبهم لجنة العدل الدائمة في المجلس الوطني من بين أعضائها.

المادة 66 : اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء و قواعد سيره تحدد بقانون.

المادة 67 : المجلس الأعلى للدفاع : يتألف المجلس الأعلى للدفاع من رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الوطني، و وزير الداخلية، و وزير الشؤون الخارجية، و رئيس لجنة الدفاع الوطني في المجلس، و عضوين يعينهما رئيس الجمهورية.

المادة 68 : يستشار المجلس في جميع المسائل العسكرية.

المادة 69 : المجلس الأعلى الإقتصادي و الإجتماعي :

يتألف المجلس الأعلى الإقتصادي و الإجتماعي من خمسة نواب يعينهم المجلس الوطني، و مدير التصميم، و حاكم البنك المركزي للجزائر و المسؤولون عن المنظمات القومية و ممثلين للنواحي الرئيسية من النشاط القومي الإقتصادي والإجتماعي يعينهم رئيس الجمهورية.

ينتخب المجلس الأعلى الاقتصادي و الاجتماعي رئيسه.

المادة 70 : يستشار المجلس الأعلى الإقتصادي والإجتماعي في جميع مشروعات و مقترحات القانون ذات الطابع الإقتصادي و الإجتماعي، و يمكنه الإستماع الى أعضاء الحكومة.

تعديل الدستور

المادة 71 : ترجع المبادرة بتعديل الدستور الى كل من رئيس الجمهورية و الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني معا.

المادة 72 : يتضمن إجراء تعديل الدستور، تلاوتين و تصويتين بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني يفصل بينهما أجل شهرين.

المادة 73 : يعرض مشروع قانون التعديل على مصادقة الشعب عن طريقة الإستفتاء.

المادة 74 : في حالة مصادقة الشعب على مشروع تعديل الدستور يتم إصداره من طرف رئيس الجمهورية باعتباره قانونا دستوريا خلال الأيام الثمانية الموالية لتاريخ الإستفتاء.

أحكام إنتقالية

المادة 75 : النشيد الوطني مؤقتا هو "قسما"، و سيتولى قانون غير دستوري تحديد النشيد الوطني في المستقبل.

المادة 76 : يجب تحقيق تعميم اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية. بيد أنه، خلافا لأحكام هذا القانون، سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا الى جانب اللغة العربية.

المادة 77 : يمدد أجل النيابة التشريعية لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخب بتاريخ 20 سبتمبر 1962، حتى تاريخ 20 سبتمبر 1964. و تجرى قبل هذا التاريخ انتخابات المجلس الوطني طبقا للدستور، و لمدة أربع سنوات.

و يواصل رئيس الحكومة أداء مهامه الراهنة حتى يتم انخاب رئيس الجمهورية الذي يتعين أن يجرى خلال أجل أقصاه شهر بعد المصادقة على الدستور عن طريق الإستفتاء.

المادة 78 : يصدر رئيس الجمهورية مشروع الدستور في ظرف ثمانية ايام بعد مصادقة الشعب

المصدر : متوفر عبر موقع مجلس الامة ،

http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

1. أحمد منصور : الرئيس احمد بن بلة يكشف عن اسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم والدار العربية للعلوم– ناشرون، لبنان،
2. الحاج لخضر : قبسات من ثورة نوفمبر 1954 العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الاولى، كتبها الطاهر حليس، الشهاب لنشر
3. الذيب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهر، مصر، 1990 .
4. الرائد عز الدين : الفلاقة، تق : مراد اوصديق،تر : جمال شعلال، موفم لنشر، الجزائر، 2011
5. الزبيري الطاهر : مذكرات اخر قادة الاوراس التاريخين (1929–1962) منشورات A.N.E.P، الجزائر
6. الشاذلي بن جديد : مذكرات شاذلي بن جديد1929 – 1979، ج1، دار القصبة، 2011
7. الشاوي توفيق محمد : مذكرات نصف قرن من العمل الاسلامي 1995–1940، ط1، دار الشروق.
8. الشيخ سليمان : الجزائر تحمل السلاح اوزمن اليقين دراسة تحليله في تاريخ الحركة الوطنية والتورة المسلحة، تر :محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية .
9. الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

10. العمامرة سعد بن البشير : هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997

11. الابراهيمي أحمد طالب : مذكرات جزائري ، ج1، احلام ومحن (1932-1956)، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2013 .

12. الابراهيمي محمد البشير : اثار البشير الابراهيمي، تق : احمد طالب الابراهيمي، ج5، ط 1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997،

13. براهيمي عبد الحميد : في أصل الازمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة، لبنان

14. بلخوجة فتحي: مذكرات مقاوم من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي ،تر مسعود جناح ، دار القصبة لنشر، 2012

15. . ين بلة احمد : مذكرات احمد بن بلة كما املها على روبير ميرال، تر العفيف الاخضر،منشورات دار الادب

16. بن خدة بن يوسف :شهادات ومواقف، ط1، شركة دار الامة، الجزائر، 2008، ص

17. بن خدة بن يوسف: اتفاقية افيان، تر لحسن زغدان، مر عبد الحكيم الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر

18. بن خدة بن يوسف :جذور أول نوفمبر 1954، ط2، تر : مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012

19. بورقعة لخضر : شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد لخضر بورقعة . تحري صادق بخوش، ط2،درا الامة لطباعة والنشر الجزائر، 2000

20. بوضياف محمد : الجزائر الى اين ؟ يوميات مختطف، تر : محمد بن زغبية ويحي الزغودي، مر : جمال الدين صالحي، ط2، دار الملتقى لنشر، الجزائر.

21. حربي محمد الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر : نجيب عياد، موفم لنشر، 1994

22. حربي محمد : جبهة التحرير الوطني بين الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية ودار الكلمة لنشر، لبنان، 1983

23. دحلب سعد : المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2001،

24. ديغول شارل : مذكرات الامل، ط1، منشورات عويدات، لبنان، 1971،

25. فرحات عباس : تشريح حرب، تر : أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010 .

26. فارس عبد الرحمان : الحقيقة المرة مذكرات سياسي، دار القصبة لنشر، الجزائر .

27. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الدار العثمانية .

28. كافي علي : مذكرات على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة لنشر، الجزائر

29. مالك رضا :الجزائر في افيان المفاوضات السرية 1956-1961، تر فارس غدوب، دار الفرابي، لبنان

30. منور صم : مذكرات المجاهد منور صم، مطبعة بوعروج، 2017.

31. هارون علي : خيبة الانطلاق اوفتنة صيف 1962، تر الصادق عمار، مر مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر

32. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر في الجزائر، منشورات المركز الوطني لدراسات والابحاث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر

33. نزار خالد : مذكرات اللواء خالد نزار، تق : علي هارون، منشورات الشهاب

المصادر باللغة الفرنسية

1. . Ahmed Mahsas : L'autogestion en Algérie Données politiques de ses premières étapes et de son application ، éditions anthropos ، Paris ، 1975
2. Benyoucef ben khedda : L'Algèrie à l'indépendance La crise De 1962 ،dahlab ،
3. Ferhat Abbas: L'indépendance confisquée ، Flammarion، Paris، 1984.
4. Hocine Ait Ahmed :La Guerre et L'après-guerre ،Les éditions de minuit ،paris ،1964
5. Mabrouk belhocine : le Courrier Alger –Le Caire 1954-1956،casbah Editions، Alger ،2000
6. Mohamed Boudiaf: ou va l'Algérie notre révolution ، librairie de l'étoile .
7. Mohammed harbi : les archives de la révolution Algérienne، les éditions jeune Afrique ، paris ، 1981.
8. Olivier long: le Dossier secret des Accords d'Evian une mission Suisse pour la paix en Algerie، office des publications universitaires .ben aknoun، Alger.
9. Reda Malek : l'Algerie a Evain , négociations secrétes، édition le seuil، paris، 1998

10. . Tarik Khider : l'affaire Khider Histoire d'un crime d'Etat impuni ،koukou Editions ،Alger ،2017

المراجع باللغة العربية

1. احدادن زهير : المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن لنشر والتوزيع، الجزائر
2. الجندي خليفة :حوار حول الثورة، ج2، موفم لنشر، الجزائر، 2012.
3. الزبيري محمد العربي : تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.
4. الزبيري محمد العربي : تاريخ الجزائر المعاصر، ج 3، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.
5. الزبيري محمد العربي : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني لدراسات والابحاث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر.
6. السويدي محمد : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سيسيولوجي لاهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 .
7. السويدي محمد : التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
8. العايب محمد: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليله تقييمية، دار الحكمة، 2010.
9. بحوش عمار :التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان .1997.

10. بحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، دار البصائر، الجزائر، 2015 .
11. بلحاج صالح :ازمات جبهة تحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، 2006 .
12. بلحاج صالح : المؤسسات الدستورية في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
13. بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
14. بلحاج صالح :جذور السلطة في الجزائر الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، دار بن مرابط
15. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، موفم لنشر، الجزائر .
16. بوالشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى لطباعة والنشر، 1990،
17. بوجابر عبد الواحد :الجانب العسكري لثورة الجزائرية الولاية الأولى المنطقة الخامسة الأوراس النمامشة، د.د.ن، د س ن.
18. بوعزيز يحي : الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الامة، الجزائر.
19. جيراد شابلن : مصاعب الاشتراكية في الجزائر، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة، لبنان.
20. خالفة معمري : عبان رمضان، ط2، تر :زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008 .
21. زيبحة زيدان : جبهة التحرير الوطني جذور الازمة FLN، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

22. زروال : القيادات العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر.

23. زغدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

24. ستورا بنجامين: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 -1988، تر : صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012 .

25. شلالي عبد الوهاب : المنظمة الخاصة ومؤامة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط1، الجزائر، 2016 .

26. عباس محمد: نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية)، دار الرائد، الجزائر، 2010.

27. عباس محمد :خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010 .

28. فايس موريس : مفاوضات افيان في ارشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961 -29 يونيو1962،تر الصادق سلام،عالم الافكار، الجزائر .

29. لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم اكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة، الجزائر.

30. لونيسي رابح ومريم سيد علي مبارك :رجال لهم تاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2010 .

31. لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954 -1962، دار هومة، الجزائر، 2015.

32. مسعود عثمان : الثورة التحريرية امام رهان صعب، دار الهدى، الجزائر 2013.

33. مقلاتي عبد الله : التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.

34. مقلاتي عبد الله : موسوعة أعلام وأبطال الثورة الجزائرية ، شمس لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013.

المراجع باللغة بالفرنسية

1. Ania Francos et J.P.Séréni : un Algérien nommé Boumediéne

الرسائل الجامعية

1. بخوش صبيحه : السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقلال الغذائي 1980-1989، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التنظيم، جامعة الجزائر، 1991
2. بودرهم فاطمة : حزب جبهة التحرير الوطني دراسة تارخية اجتماعية مقارنة 1954 -1964، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، 1994
3. حشماوي مختارية : تكوين الاطارات المسيرة الجزائرية، رسالة تخرج لنيل الماجستير في علم الاجتماع العمال والتنظيم، جامعة وهران
4. حكيمة شتواح : المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة مذكرة ماجستير تخصص الثورة الجزائرية جماعة الجزائر2، 2000،
5. سالمي مختار : إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019،
6. شريط وليد : السلطة التشريعية من خلال التطور الدستوري الجزائري، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،

7. عامر رخيلة : التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1982، جامعة الجزائر، 1983
8. قواسمية عبد الكريم : الثورة الجزائرية ومسالة بناء الدولة الجزائرية ما بين (1962-1978)، اطروحة نيل شهادة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،2018،
9. كفاح عباس : الجزائر في عهد الهواري بومدين 1965-1978دراسة في الاوضاع الداخلية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الموصل، العراق، 2007

المجلات :

1. بخوش عمار :التطورات السياسية بالجزائر في عهد أحمد بن بلة، مجلة الدراسات الانسانية
2. بلعالية ميلود: خلاف قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27 ماي 7 جوان تحديد الاسباب وقراءة استراتجية الاستقلال السياسي، مجلة دراسات وابحاث،المجلد 10،ع 4، سبتمبر 2018
3. حري ليلى :الهيئة التنفيذية الموقتة في مواجهة مشكلة منظمة الجيش السري بالجزائر مارس جوان 1962، مجلة الخلدونية
4. شويحات مريم : الصراع بين الحكومة الموقتة وقيادة هيئة الاركان 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، ع1،

5. فردي جمال : حكومة الرئيس بن بلة الاولى والخيار الاشتراكي لتسير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962-سبتمبر 1963، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد09، ص 107

6. محمد بلبل : المفاوضات الجزائرية الفرنسية عام 1960الي 1962 على ضوء وثائق ارشيفية، مجلة الحوار المتوسطي، م9، ع1، مارس 2018

7. ميلود بلعالية : مؤتمر جبهة التحرير الوطني – الجزائر 19-21 افريل 1964 : قراءة في التفاعلات والصعوبات، مجلة الحوار المتوسطي، العدد2، 2019.

الجرائد

1. جريدة المجاهد العدد 30

2. جريدة المجاهد العدد 32

3. جريدة المجاهد : العدد 60

4. جريدة المجاهد : عدد 20 مارس1962

مواقع الكترونية

1. دستور 1963، متوفر على موقع مجلس الامة عبر الرابط http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-03/1018-1963- 25-13-19-07-2016/20، يوم 01-05-2021 على الساعة 03:01

2. عمار عباس : الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، منشور على الرابط http://ammarabbes.blogspot.com/2016/12/1963.htm l يوم 01-05-2021 على الساعة 08:51

3. أحمد منصور: شاهد على العصر (لقاء مع بن بلة)،ج 1 ، قناة الجزيرة، قطر، 2003م https://www.youtube.com/watch?v=nMSMr5uPY7A

ملخص

بعد 132سنة الكفاح البطولي للشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي ،تمكن من استعادة استقلاله وحريته بعد الإعلان عن نتائج استفتاء تقرير المصير الذي تم تنظيمه في 01 جويلية 1962. وقد واجهت الجزائر عشية استقلالها أوضاع صعبة وخطيرة إذ وجدت نفسها أمام فراغ مؤسساتي يكاد يكون شاملا خاصة بعدما ظهرت الخلافات بين قادة الثورة نفسها واشتد الصراع بينهم طيلة فترة الصيف التي تلت الاستقلال مما صعب عملية الانتقال السياسي وإعادة بعث مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة، ومباشرة بعد انتخابه من طرف الجمعية التأسيسية على رأس الدولة الجزائرية في 25 سبتمبر 1962، اعتمد الرئيس أحمد بن بلة إستراتيجية سياسية شاملة قائمة في المقام الأول على المصالحة مع خصومه السياسيين سعيا منه إلى تحقيق التوافق والإجماع الوطني من أجل استعادة الاستقرار في البلاد . وأمر حكومته بإعداد وتنفيذ مخطط الإصلاح الزراعي تحت مسمى التسيير الذاتي القريب من النماذج الشيوعية السائدة في أوربا الشرقية ، تمهيدا لعقد المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964.

لكن وللأسف ، فإن القرارات الاستبدادية والمتسرعة للرئيس أحمد بن بلة والصلاحيات الواسعة التي منحها لنفسه بموجب الميثاق المنبثق مؤتمر الجزب في أفريل 1964 ، عجّلت عملية الإطاحة به من طرف وزير دفاعه العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1964 .

الكلمات المفتاحية :

استفتاء تقرير المصير،الفراغ المؤسستاتي، أحمد بن بلة ، التسيير الذاتي ، الميثاق.

Résumes

Après 132 ans de lutte sans relâche contre l'occupation française , le peuple algérien accéda victorieusement à son indépendance suite aux résultats proclamés du référendum d’auto- détermination organisé le 01 juillet 1962, mais l'Algérie à la veille de l'indépendance s'est retrouvée dans une situation de vacance institutionnelle dangereuse qui fut une menace réelle sur le processus de transition politique en Algérie qui risque d’ empêché toutes tentatives d’aller en avant pour une véritable résurrection de l’Etat Algérien moderne .

Dé sa désignation au sommet de l’Etat ahmed ben bella ordonna son gouvernement d’élaborer une stratégie générale qui vat dans le sens d’une réconciliation nationale consensuelle qui permettra la stabilité politique dans le pays. et d’envisager des reformes agraires sous étiquète d’auto gestion inspiré du model communiste, afin de préparer la tenue du premier congrès du FLN au moi d’avril 1964. Mais hélas, les tendances despotiques de ben bella et l’élargissement de ses prorogatives dans toutes les institutions de l’Etat envisagés dans la charte de 1964 précipitèrent sa chute après y avoir renversé par son ministre de la défense le colonel houari boumédiène le 19 juin 1965.

Mots clés :

référendum d’auto- détermination, vacance institutionnelle, ahmed ben bella , d’auto gestion, la charte de 1964 .